

جامعة باتنة

كلية الحقوق

قسم العلوم السياسية

العلاقات الإيرانية - السورية في ظل التحولات الدولية الراهنة

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية
فرع: علاقات دولية ودراسات إستراتيجية

إشراف الدكتور:
حسين قادي

إعداد الطالب:
عبلة مزوزي

الاسم واللقب	الصفة	الجامعة الأصلية
د. عمر فرحاتي	رئيسا	جامعة بسكرة
د. حسين قادي	مشرفا ومقررا	جامعة باتنة
د. عبد الناصر جندلي	عضوا	جامعة باتنة

السنة الجامعية

1430 - 1431 هـ / 2009 - 2010 م

شكر

الحمد لله الذي من علي بعونه وتوفيقه أن أتم هذا العمل

الذي لم يكن ليبري النور لولا توفيقه سبحانه وتعالى.

وأقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الكريم حسين قادري

على حسن معاملته وتجاوبه وإرشاداته، ومدى تحمله الإشراف

على البحث حتى نهايته رغم انشغالاته الكثيرة.

كما لا يفوتني أن أشكر أساتذتي الذين كانوا شموخاً أضاءت مشواري

الدراسي، وعلى رأسهم أساتذة العلوم السياسية لجامعة باتنة، الذين أفتخر

لكوني تكونت على أيديهم.

ولا يفوتني أن أشكر بعض الأساتذة الكرام الذين ساهموا في إعمامي

على إخراج هذا العمل: أ.مزور حفصة،

أ.مزور بركو، وأ.دباش الدراجي.

ولا أنسى في الأخير شكر موظفي إدارة قسم العلوم السياسية:

وسيلة، نادية، حبيبة، سمية.

إهداء

هبتان من الرحمن أشكر الله على منحهما إلي لكونهما قدما لي من الجميل
والمعروف ما وجب معه مكافأتهما بالمثل، فقد كنتما البحر الذي يجود بلا حساب
والسماء السخية التي تعطي بلا مقابل، أدامكما الله لي والداي الحبيين.
إلى شموع مسيرتي....إلى أحبابي وسندي في هذه الدنيا الكبيرة.....إخوتي:
رمز الطيبة والقُدوة **فاطمة الزهراء**.....إلى القلب الحنون والمعطاء **سهام**
إلى ورود البيت ونسيمها **مريم وآية**....إلى رموز الأخوة الصادقة **محمد وعاطف**
إلى أقرب الناس إلى قلبي **أخي عادل** وزوجته **نوال**.
إلى كل أفراد **عائتي الكريمة**، وإلى كل **أصدقائي وزملائي** الذين رافقوني طيلة
مشواري الدراسي وعلى رأسهم صديقتي **وادل غنية**، إلى كل من لم يبخل علي
بالدعاء، فمهما أوتيت من عبارات الشكر والثناء يعجز اللسان عن مكافئتهم،
فجزاهم الله ألف خير
إلى وطني الحبيب **الجزائر** وإلى **فلسطين الحبيبة**
و إلى كلّ مسلم غيور على دينه أهدى لهم ثمرة عملي هذا.

خطة البحث



مقدمة

تمهيد

الفصل الأول: متغيرات البيئة القرارية الخارجية لإيران وسوريا

المبحث الأول: محددات صنع القرار الخارجي الإيراني

المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية

المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكلوجية

المبحث الثاني: محددات صنع القرار الخارجي السوري

المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية

المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكلوجية

الفصل الثاني: العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات الإيرانية-السورية

المبحث الأول: أبعاد العلاقات الثنائية

المطلب الأول: البعد الجغرافي والديمغرافي

المطلب الثاني: البعد الثقافي

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي

المبحث الثاني: التحولات الإقليمية وتداخل سياسات الدولتين

المطلب الأول: إشكالات القضايا الجوارية

المطلب الثاني: تحولات السياسة التركية

المبحث الثالث: التفاعلات الدولية وانعكاساتها على الدولتين

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير

المطلب الثالث: التوجهات الروسية الجديدة

الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الإيرانية-السورية

المبحث الأول: السيناريو الخطي

المطلب الأول: مساهمة البيئة الداخلية

المطلب الثاني: مساهمة البيئة الإقليمية والدولية

المبحث الثاني: السيناريو الإصلاحي

المطلب الأول: مساهمة البيئة الداخلية

المطلب الثاني: مساهمة البيئة الإقليمية والدولية

المبحث الثاني: السيناريو الراديكالي

المطلب الأول: مساهمة البيئة الداخلية

المطلب الثاني : مساهمة البيئة الإقليمية والدولية

الخاتمة

قائمة المراجع.

فهرس المحتويات

مقدمة



شهد العالم مرحلة جديدة من التطورات على مستوى العلاقات الدولية بعد انتهاء مرحلة الثنائية القطبية، جاء معبرا عنه من خلال كل تلك التحولات و التغيرات العديدة والعميقة التي عرفتھا البيئة الدولية، خاصة بعد صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة عظمى ومهيمنة على النسق الدولي.

ومع ترعّمها لهذا النظام الجديد وانفردت بتسيير شؤونها، سعت هذه الأخيرة بعد حرب الخليج الثانية إلى توجيه سياساتها أكثر نحو الشرق الأوسط خاصة مع تولي جورج بوش الابن الحكم، ثم جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتعزز من التوجه الإستراتيجي لهذه الإدارة نحو المنطقة، كما منحت سياقاً جديداً للولايات المتحدة الأمريكية لاستئناف سياساتها، واستطاعت بذلك أن تستغل هذا الواقع لكسب التأييد الدولي وبناء تحالف دولي لمحاربة الإرهاب، ومن ثم تنفيذ مشاريعها الموجهة نحو المنطقة وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

في هذا الإطار طرحت قضية الدول المارقة وبدأت حملة مكافحة الإرهاب بأفراده وأنظمتها الإرهابية، والتي تشمل دولاً في الشرق الأوسط هي سوريا وإيران والعراق كان هذا الأخير محل تجربة السياسة الأمريكية، ومحاولة منها لتعميم ذلك على بقية دول المنطقة، إلا أن ذلك شكل تحدياً كبيراً لها خاصة على مستوى التفاعلات بين إيران وسوريا.

إذ تعتبر العلاقات الإيرانية - السورية من أمتن العلاقات في منطقة الشرق الأوسط منذ أن أعلنت سوريا وقفها إلى جانب إيران في حربها ضد العراق عام 1980، وشهدت العلاقات تحول كبير بعد تعثر عملية السلام، وتوقيف المفاوضات بين سوريا وإسرائيل عام 1996.

كما اتسمت العلاقات بين الدولتين بمجموعة من الثوابت الإستراتيجية التي انعكست آثارها في العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية والعسكرية، و تجاوزت

مجموعة كبيرة من التحديات والأزمات الإقليمية التي كانت موجهة لفك الترابط الموجود بينهما.

تظهر أهمية هذا الموضوع: في أن مثل هذه العلاقات الممتدة بين طرف عربي وطرف غير عربي وفاعل أساسي في المنطقة وهو إيران، تدفع للبحث أكثر في مدى إمكانية تقريب العلاقات لبناء قوة اقتصادية وسياسة وإقليمية متكاملة تكون لها مكانة هامة في المنظومة الدولية، خاصة وإن نجاح الثورة في إيران عام 1979 كان واحدا من أهم الأحداث الهامة في تاريخ الشرق الأوسط لأنه لم يؤدي لتغيرات في الداخل الإيراني فقط، وإنما كان إيذانا ببدأ حقبة جديدة في السياسة الخارجية الإيرانية، فالنظام الجديد الذي أسسه **الخميني** أحدث تغييرات جذرية في السياسة الإيرانية، كما حمل معه تحول في نمط التعاملات والتحالفات الدولية خاصة على مستوى علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، بحيث انقلبت إيران من حليف أساسي لهما إلى دولة تتحدى كل مايشكل مصلحة لهما.

ومن منطلق هذا التحول، فإن التغير في طبيعة العلاقات الإيرانية-العربية كان السمة البارزة في المنطقة، فظهور نظام جديد خلق نوعا من عدم الاستقرار في المنطقة وكذا التوجه الجديد الذي انتهجته إيران باعتبارها تتبنى المذهب الشيعي اقلق العديد من الدول العربية، وهذا ما جعل هذه العلاقات غير مستقرة خاصة بعد الحرب العراقية الإيرانية، لتشل بعد ذلك كل التعاملات العربية مع إيران باستثناء سورية التي عرفت علاقاتها معها تواسلا ايجابيا دام لمدة ثلاثين عاما.

يعتبر الارتباط الطويل بين إيران وسوريا نموذجا للتعاون الإستراتيجي بين بلدين مختلفين من الناحية السياسية والإيديولوجية، وتجمعهما عوامل ومصالح مشتركة ساهمت إلى حد ما في إخراج الدولتين من جو الصراع السني الشيعي الذي تغذيه أطراف خارجية هدفها زعزعة أمن المنطقة وتعميق الانقسامات بين دولها.

ولهذا فإن حجم ما تحدثه الأزمات الإقليمية والتدخل الأجنبي في المنطقة على مستوى الأمن الإقليمي في الفترة الراهنة والممتدة من بعد 11 سبتمبر 2001 يزيد من

أهمية هذه الدراسة، وضرورة الأخذ بنموذج التقارب الإيراني - السوري الذي استطاع تجاوز معظم الخلافات لفترة طويلة.

كما أن الكثير من الدراسات تربط استمرارية علاقات البلدين بالجانب العقائدي أكثر من الجوانب الأخرى، رغم أن الكثير من القضايا المشتركة أثبتت إمكانية التصادم والتوتر بين البلدين دون مراعاة لهذا الجانب، وهذا ما يقودونا إلى القول أنه ما من علاقات تخلو من مشاكل، ولكن الأهم هو معرفة ودرجة عقلنة الدولتين لكل هذه الأمور مع ما ينتج بيئة مستقرة وأمنة، وهذا ما يزيد من أهمية دراسة العلاقات في هذه الفترة الجد حساسة والتي وضعت سياسة البلدين الخارجية أمام تحديات كبيرة تستلزم موازنة علاقات كل منهما مع الفواعل الدوليين خاصة الفواعل المحوريين في الإقليم (السعودية ومصر).

وباعتبار أن هذه التحولات أفرزت واقعا جديدا على منطقة الشرق الأوسط وبالتحديد على سوريا وإيران، فإن التنبؤ باستمرار العلاقات على نفس الوتيرة يبقى مرهونا بمدى تقبل البيئتين لهذا الواقع، ومن هذا المنطلق تزداد أهمية البحث في عمق هذه العلاقات وتحليلها أكثر والوقوف على مواطن الاتفاق والاختلاف الممكن أن تحدث بين الدولتين ، محاولين بذلك تفكيك اثر التغيرات والضغوط الخارجية خاصة إذا تعلق الأمر بالسياسات التي تنتهجها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه البلدين وفي هذا السياق تم ضبط دراسة هذه الموضوع ضمن الإشكالية التالية:

إلى أي مدى يمكن الحديث عن استمرارية العلاقات الإيرانية - السورية في ظل التحولات والضغوطات الدولية والإقليمية لما بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 ؟

ويندرج ضمن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات والمتمثلة في:

1. ماهي العوامل المساعدة للتقارب الإيراني-السوري واستمرارية العلاقة بينهما ؟
2. ما الدور الإقليمي الممكن أن تلعبه كل من إيران وسوريا ؟
3. ما مدى تأثير التحولات الدولية والإقليمية على العلاقات الإيرانية- السورية في حاضرها ومستقبلها؟

ولمعالجة و تحليل الإشكالية تم طرح الفرضيات التالية وهي محل اختبار:

1. العوامل التاريخية والثقافية والسياسية والاقتصادية والدينية تزيد من استمرارية

وتقارب العلاقات بين إيران وسوريا.

2. التحديات المشتركة في الماضي والحاضر والضغطات الإقليمية والدولية

الجديدة، تفرض على البلدين تنسيق مواقفهما وتوطيد علاقاتهما أكثر.

أسباب اختيار الموضوع: من منطلق الضرورة الملحة لإيجاد سبل كفيلة لجعل

العلاقات بين الدول العربية والإسلامية أكثر ايجابية ونفعية للمنطقة خاصة في ظل

الظروف الصعبة، والهجمات التي تشن على المجتمعات الإسلامية في الفترة الحالية

والتي يمكن من خلالها الكشف عن مواطن الاختلاف بين العرب وبعض الدول

الإسلامية وبالأخص إيران، والتي من الممكن أن تغذيها أطراف خارجية غايتها القضاء

على أي بوادر للتكتل الإسلامي أو نجاح خط آخر غير الرأسمالية، وما تحمله من قيم

تحاول عولمتها بعد نهاية الحرب الباردة، من هنا يمكن ذكر بعض الأسباب

الموضوعية التي دفعت لاختيار الموضوع والمتمثلة في:

- محاولة معرفة أسباب متانة العلاقات الإيرانية-السورية، وأسباب استمرارية

هذا التعاون المتبادل بين الطرفين والذي يعد أطول نموذج للتعاون بين بلدين من العالم

الإسلامي.

- في ظل التطور الذي تعرفه إيران وتحديها لكل الضغوطات الدولية، يجعل من

الأهمية معرفة الدور الذي تسعى إلى لعبه هذه الدولة، ومدى تأثيرها في التوازنات

الإقليمية والدولية.

- التركيز على مدى ثبات العلاقات الإيرانية - السورية في ظل التحولات التي

حدثت على الساحة الإقليمية والدولية بعد الحرب علي العراق، والتي لا تزال تداعياتها

مستمرة لحد هذه الساعة.

- البحث عن إستراتيجية عربية موحدة للأمن القومي العربي من خلال فهم

دوافع الدولتين للحفاظ على علاقاتهما، رغم وجود اختلافات كبيرة في مرجعيتهما

وتعاملاتهما مع القضايا المحيطة بهما، ونحاول من خلال هذه التجربة تفعيل العلاقات العربية-العربية، والعربية-الإسلامية خاصة مع إيران التي تعد من الدول التي لها قيمة ومكانة إستراتيجية في المنطقة، وتشترك مع الدول العربية في العديد من الجوانب تجعلها تفرض انتهاج المسلك الوظيفي لبناء قوة إقليمية لها كيائها المشترك والموحد أكثر من أن تبقى مفككة ومنقسمة على عدة محاور، والتي تسعى العديد من الجهات إلى تدعيمها في إشاراتها، وتعبيراتها عن ذلك الواقع المجزأ والذي نتج عنه تقسيم دول المنطقة إلى محورين : الأول تنتمي إليه الدول المسماة "بدول الممانعة" والتي يقصد بها كل تلك الوحدات السياسية الراضية للسياسات الأجنبية، وعلى رأسها السياسات الأمريكية والإسرائيلية وتندرج سوريا وإيران ضمن هذا المحور، والثانية هي مجموعة "دول الاعتدال" والمتمثلة في الدول الغير ممانعة للسياسات الأمريكية.

المقاربة المنهجية: فيما يخص دراسة أي موضوع علمي، فإن ذلك يتطلب أسس منهجية لتوجيه الباحث، وعليه فالدراسة انطلقت من خصوصية العلاقة بين البلدين وقدم الصداقة بينهما في ظل التباعد العربي مع إيران، والذي طرح فكرة دراسة هذه العلاقة بين الماضي والحاضر، ومحاولة لتحليل هذه العلاقة وإظهار العوامل التي ساعدت على استمراريتها كنموذج يمكن لدول المنطقة خاصة العربية منها أن تسير على نهجه، لذلك استدعت طبيعة الموضوع ضرورة استخدام التلاحم المنهجي مشكلا من ثلاثة مناهج نظرا لأهميتها في تفكيك وتحليل موضوع الدراسة وتمثلت في:

- **المنهج التاريخي:** الذي يقوم على استقراء الظاهرة السياسية لأنها ليست وليدة البيئة الآنية، وإنما تمتد بجذورها إلى فترات زمنية ماضية، وهذا ما يساعدنا على معرفة الخلفية التاريخية لعلاقة الدولتين، والوقوف على العوامل التي حكمتها خلال تلك الفترة ومدى تأثيرها على الدولتين، ومن ثم تسهيل فهم حاضر هذه العلاقات.

- **أما بالنسبة للمنهج المقارن:** فإن دراسة العلاقة بين دولتين يضع السياسة الخارجية لكل منهما موضوعا للمقارنة، من خلال إبراز أوجه الاختلاف والتوافق وأيضا بالتحليل والمقارنة على مستوى تأثير متغيرات البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في صياغة سياساتهما الخارجية، ودراسة دولتين يتطلب بطبيعة الحال المقارنة بينهما.

كما تم في هذه الدراسة الاعتماد على منهج تحليل النظم، الذي يتيح لنا إمكانية فهم مدى قدرة نظام ما على التأقلم مع التحولات الدولية والإقليمية والمحلية.

وبالنسبة للصعوبات التي واجهتنا أثناء إعداد البحث: فكلها متعلقة بطبيعة الموضوع، حيث توجد دراسات قليلة حول هذا الموضوع خاصة فيما يتعلق بالكتب العربية والدراسات المحكمة والمتخصصة، وحتى إن وجدت فهي تشير إلى الموضوع إشارات قليلة، وقد استطلعنا الحصول على دراسة وحيدة المتعلقة بالعلاقات العربية الإيرانية مقدمة في شكل مذكرة لنيل شهادة الماجستير، ورغم إشاراتها القليلة لموضوعنا إلا أنها استطاعت وضعنا في الطريق السليم لتحليل مثل هذه العلاقات، وقد حاولنا تدارك هذا النقص بالاعتماد على بعض المراجع الأجنبية والبعض من المقالات الموجودة في دوريات ومجلات مختلفة، هذا إلى جانب الاعتماد على بعض المقالات الإلكترونية الأكاديمية، والتي كانت متنوعة بين دراسات عربية وأجنبية لتكون دراستنا أكثر علمية.

تبرير الخطة: وللإجابة على الإشكالية المطروحة والتحقق من الفرضيات قسمنا البحث إلى ثلاثة فصول، إضافة إلى تمهيد تناول الخلفية التاريخية للعلاقات الإيرانية - السورية عبر عدة مراحل، قسمناها إلى مرحلتين نظراً لأهمية كل منهما، حيث تحاول المرحلة الأولى والمتمثلة في مرحلة ما قبل الثورة الإيرانية لعام 1979، التركيز على أهمية العامل الجغرافي والتاريخي في فهم هذه العلاقات، حيث تشكل هذه الحقائق محددات جد هامة في فهم وتفسير تقلبات العلاقات الإقليمية، وتظهر لنا كذلك أهمية المتغير الإسلامي والثقافي في التقريب بينهما، حيث سمح الإسلام بتوحيد الجهود العربية والفارسية ضمن مسار واحد ساهمت في تكثيفه وتعميقه أكثر جهود العلماء والنخب المثقفة التي كان لها دور مميز في التقريب بين هذه الشعوب، أما مرحلة ما بعد الثورة الإيرانية فقد كان لتغير السياسة الخارجية الإيرانية أثر كبير على علاقاتها، كما تم التطرق إلى أثر البيئة الإقليمية والدولية في جل التحولات التي عرفت العلاقات بين البلدين. وأهمية هذا التمهيد تكمن في أنه يجعلنا نستطيع المقارنة بين البيئة الماضية والبيئة الحاضرة ومدى تأثيرها على علاقات الدولتين، في نفس الوقت يسمح للباحثين

في هذا المجال من معرفة كل الروابط التي جمعت البلدين تاريخيا خاصة وان مثل هذه الدراسات هي غير متوفرة في مكتباتنا.

أما الفصل الأول، فتعرضنا من خلاله إلى تحليل متغيرات البيئة القرارية الخارجية لكلا الدولتين، وذلك لمدى ارتباط السياسة الخارجية بالعلاقات الدولية، ومن ثم فهم مخرجات السياسة الخارجية لكل واحدة منهما، وما يزيد من أهمية دراسة هذا العنصر هو وجود الدولتين في إقليم واحد يمكننا من المقارنة بينهما فيما يتعلق بتأثيرات البيئتين الإقليمية والدولية، وهذا ما جعل الفصل يقسم إلى مبحثين نتناول من خلالهما محددات صنع القرار الخارجي لكليهما، ويتضمن المبحثين دراسة متغيرات البيئة الداخلية والخارجية بشقيها الدولي والإقليمي إضافة إلى العوامل السيكولوجية، وتقدم لنا دراسة عملية صنع القرار صورة متوازنة لفهم السلوك السوري الخارجي اتجاه الدول المجاورة بما فيها إيران ونفس الشيء بالنسبة لهذه الأخيرة، ليتسنى لنا بعد ذلك فهم العوامل المؤثرة على استمرارية علاقاتهما.

أما فيما يخص الفصل الثاني، فتناول العوامل المؤثرة في العلاقات الإيرانية - السورية، حيث قسم الفصل إلى ثلاثة مباحث تطرقنا في أولها لمدخل نظري بسيط يؤسس لفهم طبيعة العلاقة المتشابكة بين البلدين من خلال شرح مفصل لأبعاد هذه العلاقات. ويتناول المبحث الثاني التحولات الإقليمية وتداعياتها على العلاقات الإيرانية - السورية بصفتها أحد أهم النقاط التي يركز عليها عنوان المذكرة، فتواجد الدولتين على نفس الإقليم يظهر لنا النقاط الممكن أن تختلف عليها السياستين أو تتفق بشأنها. خاصة مع تزايد وتعقد القضايا الإقليمية، والتي أدخلت النظام الإقليمي في وضع غير مستقر وآمن، فيما تعرض المبحث الثالث للتوجهات الدولية وانعكاساتها على الدولتين، انطلاقا من دراسة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة والموجهة بالتحديد نحو سوريا وإيران وكيفية تنسيق البلدين سياستهما اتجاهها، وهذا ما يضمن استمرارية علاقاتهما في ظل العداء المشترك لهذه الدولة، إلي جانب تأثيرات مشروع الشرق الأوسط الكبير وتداخل المصالح الدولية في هذا المشروع، ومدى مساهمة النظامين السوري والإيراني

في إعاقة تنفيذه، حيث يظهر لنا هذا العنصر التعاون المتبادل بين الطرفين لمواجهة المشاريع الأمريكية-الإسرائيلية في المنطقة.

كما تم التطرق إلى التوجهات الروسية الجديدة، وعودة روسيا إلى الساحة الدولية ومدى التزامها بالتعاون مع البلدين، مما يساهم في تقريب الموقفين الإيراني والسوري اتجاه هذه الدولة وعقلنة علاقاتهما معها بما يتوافق مع مصالحهما المشتركة.

والفصل الثالث تم التعرض فيه إلى محاولة استشرافية لمستقبل العلاقات بين الدولتين، فبحكم تجربتنا المتواضعة في دراسة هذا الموضوع حاولنا القيام باستشراف مستقبل هذه العلاقات عبر وضع ثلاثة سيناريوهات محتملة الوقوع، وهي السيناريو الخطي والذي يرجح بقاء هذه العلاقات على وضعها الحالي والسيناريو الإصلاحي يؤشر إلى تطور وتحسن العلاقات أكثر بين البلدين، وفي الأخير السيناريو الراديكالي الذي يشير إلى إمكانية حدوث تحول جذري في علاقاتهما يؤدي إلى القطيعة أو التدهور عكس ما هو عليه الوضع الحالي.

ورسمنا ذلك بناء على مدى مساهمة البيئة الداخلية والإقليمية والدولية في ذلك. وبهذا نحاول الاستفادة من بعض المداخل العلمية والتي نستطيع بموجبها تعميم العلاقات على جميع دول الإقليم العربي والإسلامي، والحيلولة دون ظهور انقسامات بينها.

تمهيد



يتغير السلوك الخارجي للدول بوتيرة مفاجئة نتيجة تسارع الأحداث و الظواهر الدولية والتي لها تأثير قوي على بنية النظام الدولي، لكن المميز في كل ذلك هو تلك التغيرات التي تحدثها على العلاقات والتفاعلات بين الدول، فتجدها تارة علاقات تعاونية أو علاقات تكامل أو صراع، وهذا ما يدفعنا للبحث عن تلك الذاكرة التاريخية لهذه العلاقات محاولين من خلالها البحث في كل التغيرات التي عرفتھا والممكن الاستفادة منها.

ويعتبر التاريخ والجغرافيا جزءان أساسيان في عملية التفاعل بين الدول و عليه لا يمكننا دراسة العلاقات ما بين الدول دون البحث في خبايا ماضيها، وهذا ما يجعل من التاريخ جزءا هاما في قراءتنا و تحليلنا لتلك العلاقات خاصة وانه يساعدنا على معرفة مدى تمايز المراحل والفترات ومدى ثباتها واستمراريتها. وإذا كان التاريخ هو ذلك العنصر الذي يمثل الزمن الذي كانت عليه تلك العلاقات فإن الجغرافيا تمثل المكان الذي تتم فيه.

وفيما يخص دراسة العلاقات الإيرانية السورية نجدها تثير في وقتنا الحالي الكثير من التساؤلات حول العلاقة الارتباطية والخصوصية بين البلدين، والتي دامت مدة طويلة رغم كل التحديات التي واجهها البلدين، لذلك فهي تمتد عبر تاريخ طويل يضرب إلى ما قبل الإسلام، ويرجع هذا إلى ذلك الجوار الجغرافي الذي رسم تلك الامتدادات الدينية والعرقية والحضارية لكل طرف، ولكي نستطيع تحليل وفهم طبيعة العلاقات بين إيران وسوريا يمكن أن نقسم ذلك إلى مرحلتين أساسيتين في تاريخهما المشترك .

العلاقات قبل الثورة الإيرانية لعام 1979:

من خلال قراءتنا لتاريخ العلاقات الإيرانية-السورية في هذه الفترة، نجد أن العلاقات قبل أن تبدأ بين الدول هي تنشأ بين الأفراد من خلال سلسلة الهجرات واحتكاك الإنسان بالثقافات والحضارات الأخرى، وهذا ما يولد الصلات البشرية والاجتماعية والثقافية، وقد عرف الفرس والعرب هذا النوع من الاحتكاك نظرا للتقارب الجغرافي بينهم. فكان للجغرافيا دور مهم في علاقات البلدين رغم عدم تقاطع الحدود، فإيران و سوريا تقعا كلاهما في القارة الآسيوية، إذ يحيط بإيران من الشمال روسيا وبحر قزوين ومن الشرق أفغانستان وباكستان ومن الغرب تركيا و العراق ومن الجنوب الخليج العربي، أما سوريا فلها حدود من الشمال مع تركيا ومن الشرق العراق، ومن الغرب لبنان

والبحر الأبيض المتوسط ومن الجنوب الأردن وفلسطين. والملاحظ هنا يرى ذلك التشابك الذي يجمع الدولتين رغم عدم تقاسمهما الحدود.

ونظرا لغنى وثراء المنطقة، وتوفرها على ثروات طبيعية هائلة، فقد تميزت الهضبة الإيرانية ووادي الرافدين بسهوله الخصبة ومياهه الوفيرة، وهذا ما جعل منها منطقة تجلب إليها العديد من العرب المهاجرين، وهذا يعنى التصادم والتغلب، فالدول التي كانت تعيش في الهضبة الإيرانية كثيرا ما كانت تغزو السهول الغنية. كل هذا أدى إلى حضارتين لكل منهما مميزاتها، الفرس في إيران و العرب في وادي الرافدين والجزيرة العربية، إلا أنه كانت هناك صلات تجارية وثقافية وحضارية قائمة بينهما⁽¹⁾.

ومما يجدر الإشارة إليه في هذه الفترة خاصة هو حركة الغزو الواسعة التي عرفتھا البلاد الفارسية آنذاك، و نظرا للموقع المميز الذي كانت تحتله سوريا في المنطقة والذي جعل من مدنها أسواقا تجارية بالغة الأهمية، الأمر الذي سمح بتفاعلات حضارية بالغة الأهمية؛ وكان للفرس نصيب في سوريا خلال الفترة الممتدة (333-539 ق.م)⁽²⁾، وفي ظل هذه الهيمنة أصبح لهم شأن كبير في التحولات التي شهدتها سوريا في جميع المجالات. كان الإسلام متغيرا أساسيا في العلاقات الإيرانية-العربية بصفة عامة والإيرانية السورية خاصة، فقد ساهمت الفتوحات الإسلامية في تغيير الأحوال في البلاد العربية وما جاورها بما فيها بلاد الفرس، مما أدى إلى إسقاط الدولة الساسانية في إيران، وقد كان لدمشق مكانة هامة لدى المسلمين خاصة وأنها كانت مقر الخلافة إلا أنها لم تدم طويلا وانتقلت إلى بغداد، ومع هذا عرفت العلاقات الثقافية بين دمشق وإيران الهامش الأكبر في القرون الإسلامية الأولى، حيث كان للعرب والفرس نشاط كبير آنذاك، وذلك من خلال حركة الكتابة والترجمة التي عرفتھا تلك الفترة خاصة في العهد الأموي، حيث قامت عملية ترجمة واسعة بتعريب الدواوين المالية في الولايات الشرقية فأغنت العربية ومكنتها من أن تصبح

(1) عبد العزيز الدوري وآخرون، العلاقات الإيرانية العربية: اتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، يوليو 1996، ص46.

(2) —، الحضارات في الذاكرة: العالم العربي تاريخ وسياسة وحضارة-سوريا، الموسوعة العربية، كرابس للنشر، 2003-2004، ص08.

لغة الإدارة لا لغة الثقافة وحسب، كما وضعت أسس العلوم الإسلامية والعلوم العربية، وبدأت مساهمة العرب وغير العرب من الفرس خصوصا فيها⁽¹⁾.

ومع مجئ الفترة العباسية عرفت العلاقات بين دمشق والفرس رقيا وتطورا كبيرا، وتواصل فكري وثقافي مميز، وهذا راجع إلى التأثير البالغ للمدن والمراكز العلمية في الشام آنذاك مما شجع على هجرة الأدمغة وذوى الخبرات إليها، وكانت بلاد الشام هي مسار النخب المثقفة لتتبع النهضة العلمية والثقافية والاحتكاك بالثقافات الأخرى والإفادة والاستفادة منها، ومما يجدر الإشارة إليه هنا هو ذلك الدور الهائل للمثقفين في تطوير العلاقات الثقافية بين البلدين، فمع الحالة السياسية للخلافة العباسية آنذاك والضعف الذي شهدته بعد ظهور الحركات المناوئة من الفرس، ما لبثت أن سقطت بغداد عاصمة الخلافة، وتشتت أراضيها إلى دويلات وإمارات كالقرامطة والبرديين والصفاريين والاختشديين وغيرها، فلم يكن على بني حمدان إلا الاتجاه نحو الشام تحديدا إلى مدينة حلب⁽²⁾. والمتعمق في تحليل هذه الفترة يرى أنه رغم الظروف الصعبة التي لحقت بدار الخلافة آنذاك لم يمنع ذلك من استمرار النشاط الثقافي بين السوريين والإيرانيين، فبعد انتقال سيف الدولة الحمداني إلى حلب عرفت النهضة الثقافية نشاطا كبيرا، إذ كان سيف الدولة رجل أدب وعلم وتحكى كتب التاريخ عن المجالس العلمية والندوات التي كانت تدار في بلاطه، حيث أصبح قصره مقصدا للعلماء والنقاد والفلاسفة والشعراء من كل قطر خاصة من الفرس كابي الطيب المتنبّي، وابن خالويه الذي انتقل إلى الشام واستوطن في حلب وكون فيها مدرسة لغوية مرموقة، والفارابي وأبي بكر الخوارزمي.. وغيرهم⁽³⁾.

وفي العهد الصفوي حينما استقرت الأسرة الصفوية على عرش إيران عام 908م/1500م، اعتبرت هذه الفترة نقطة تحول في إيران، حيث كانت أول دولة فارسية

(1) عبد العزيز الدوري، المرجع السابق الذكر، ص45.

(2) عمر بكرو، "التواصل الثقافي في إيران في عهد سيف الدولة"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد 100، 2006، ص138.

(3) نفس المرجع، ص139.

تحكم إيران منذ الفتح، وهي الدولة التي رسمت الحدود وفي عهد "إسماعيل شاه" أعلن التشييع مذهباً رسمياً عام 1501 لتمييز الدولة الصفوية عن الدولة العثمانية⁽¹⁾.

في نفس الوقت عرفت المنطقة العربية تطورات عديدة في هذه الفترة نتيجة الثورات كل ذلك التوتر أدى إلى إضعاف دار الخلافة، وكانت سوريا قد عايشة كل تلك التغيرات فبعد تولي الدولة المملوكية في سوريا الحكم، وأصبحت بانهايار اقتصادي في القرن 15 عشر ميلادي قامت معركة بين المماليك والعثمانيين سنة 922هـ / 1516م، واستطاع العثمانيون السيطرة على سوريا واستمر حكمهم فيها حوالي أربعمئة عام، حيث قسمت بلاد الشام إلى ثلاث ولايات: الشام (دمشق)، وولاية طرابلس وولاية حلب⁽²⁾. وقد عرفت العلاقات الإيرانية السورية في هذه الفترة نوع من التوتر نتيجة المواجهات بين الدولة العثمانية وإيران فيما يخص الحدود، وقد استمرت معارك كبيرة بين الشاه إسماعيل الصفوي والحكم العثماني، إلا أن تلك المنازعات الحدودية بين الدولة العثمانية وإيران أدت إلى إبرام معاهدتين لرسم الحدود مع دول الجوار: هي معاهدتا ارضوم الأولى والثانية، والتي أسفرت عن تعيين مفوضين ومهندسين لرسم الحدود، وقد أدى دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى إلى عدم حل المنازعات، إلا أنه تم التوقيع فيما بعد على بروتوكولين الأول في طهران سنة 1911، والثاني في اسطنبول سنة 1913⁽³⁾. والملاحظ هنا يرى أن سيطرت الحكم العثماني على سوريا ودخوله في كل تلك الصراعات والخلافات مع إيران، لا يمكننا من الحكم على هذه العلاقات خاصة وأن الحكم العثماني لم يدم في سوريا، وعليه لا يمكن الحكم على الصراع بين العثمانيين والفرس أنه صراع سوري-إيراني، فبعد الضعف الذي عرفته الدولة العثمانية وتدخل القوى الأجنبية قامت عدة ثورات في سوريا تطالب بالتححرر من كل تلك القيود الأجنبية.

وفي هذه الفترة نجحت سوريا من خلال ثوراتها بتحرير المدن السورية بقيادة الأمير فيصل بن الحسين عام 1918، إلا أنه تم تقسيمها إلى مناطق انتداب مما دفع بالأمير فيصل

(1) نجاه أبركان، العلاقات العربية الإيرانية من السبعينات إلى ظهور العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية فرع علاقات دولية، جامعة باتنة، 2002-2003، ص13.

(2) قسطنطين بازيلى، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة: طارق معصراني، الإتحاد السوفيتي: دار التقدم، 1989، ص28.

(3) عبد العزيز الدوري، المرجع السابق الذكر، ص56.

إلى عقد مؤتمر يطالب فيه بإلغاء كل الاتفاقيات، وبعد مدة قرر إعلان استقلال سوريا دولة ذات سيادة وملكية دستورية 1920⁽¹⁾. في المقابل كانت أوضاع إيران الداخلية أيضا متوترة نتيجة انتهاء الحكم الصفوي وتداولت العديد من الأسر الحكم في إيران إلى أن جاء حكم الأسرة البهلوية عام 1925⁽²⁾. وعرفت منطقة الشرق الأوسط في هذه الفترة توترا كبيرا نتيجة التدخل الأجنبي، واستيطان اليهود لفلسطين بعد وعد بلفور مما أثار النزعة القومية لدى العرب، وكانت هذه القضية من أهم القضايا التي عملت سوريا والعرب في هذه الفترة من أجلها، وعرفت بذلك العلاقات السورية الأجنبية بما فيها الأوروبية والأمريكية توتر كبير، كما شهدت هذه المرحلة خصاما سياسيا بين سوريا وإيران نتيجة القلق الإيراني حول الطبيعة الراديكالية للنزعة القومية العربية التي تبنتها سورية، خوفا منها أن تمتد تأثيراتها إلى المناطق الإيرانية خاصة التي يتواجد فيها العرب ويؤدي ذلك إلى زعزعة الاستقرار فيها، في نفس الوقت كانت سوريا والدول العربية تنظر إلى إيران على أنها تحت حكم الشاه ليست سوى شرطي أمريكي في المنطقة وعنصر مهم في المخطط الاستراتيجي الغربي الكبير⁽³⁾.

وبحلول السبعينيات من القرن الماضي ووصول حافظ الأسد إلى الحكم عرفت العلاقات الإيرانية السورية تحولا ملحوظا، خاصة وأن الرئيس ينتمي إلى الطائفة العلوية وبرز الجانب العقائدي في العلاقات بين إيران وسوريا في هذه الفترة، بعد اعتراف موسى الصدر بالطبقة العلوية واعتبارها من الشيعة اثني عشرية، بعد أن كانت نظرة الشيعة إلى الطائفة العلوية على أنها فرقة مغالية، كما تمثل سوريا بالنسبة لإيران حلقة وصل مع الشيعة في لبنان، لذلك عمل حافظ الأسد منذ وصوله إلى السلطة عام 1970 على تمتين علاقاته مع شيعة لبنان وإيران، كما أقام صداقة حميمة مع الزعيم اللبناني الشيعي موسى الصدر⁽⁴⁾.

(1) أحمد مهدي محمد الشويخات، "تاريخ سوريا"، الموسوعة العربية العالمية، 2007/06/12. [Http://www.intaaj.net](http://www.intaaj.net)

(2) عصام السيد عبد الحميد، الخطاب الإعلامي للثورة وأثره على العلاقات الخارجية، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، ط1، 2006، ص79.

(3) Jubin Goodarzi, Syria and Iran: **diplomatic alliance and power politics in the Middle East**, London: touris academic studies, 2006, p13.

(4) Ely karmon, **Iran-Syria-hizbollah-hamas: A coalition against nature**, United State American : the national intelligence university system, 2008, p18.

وقد ساهمت الظروف التي كانت تعيشها سوريا إقليميا ونزاعاتها الحدودية مع العراق، وتشتت القوى العربية إلى توجه سوريا نحو الدول المجاورة، وكانت إيران من بين الدول التي عملت سوريا على تمتين العلاقات معها، خاصة وأنها تعاني من ضعف اقتصادي يفرض عليها فتح المجال للتبادل التجاري الخارجي، إضافة للثقل الإيراني في الإقليم، فانعكست الخطوات السياسية بين البلدين على تطور العلاقات الاقتصادية عام 1974، وفي نفس السنة ومع التحسن الشكلي في العلاقات السياسية تهيأت الأسباب لتحسين العلاقات الثقافية أيضا، حيث انتخب الدكتور مشكور المؤرخ المتخصص بالدراسات الإسلامية والإيرانية واللغوية مستشارا ثقافيا لإيران في سوريا. كما وقعت اتفاقية للسياحة بين البلدين في نفس السنة، وفي عام 1975 وقع بينهما بروتوكول ثقافي في طهران⁽¹⁾. وهذا ما ساهم في توثيق العلاقات، حيث بدأ خلال تلك الفترة تدريس اللغة الفارسية رسميا في كلية الآداب والعلوم الإنسانية في جامعة دمشق.

كما ساهمت التطورات التي عرفتھا المنطقة في دفع العلاقات نحو التحسن خاصة بعد تولى سوريا موضوع تسوية الخلافات والصراعات داخل لبنان اثر اندلاع الحرب الأهلية في 13 أبريل 1975، بعدما أصر الأسد على الوصول لتسوية سياسية للحرب؛ وهو ما تم حين رعت دمشق الإعلان عن الوثيقة الدستورية اللبنانية في 14 أبريل 1976⁽²⁾. مما اكسبها أهمية بالنسبة للإيرانيين، خاصة تلك الجماعات المعارضة لحكم الشاه والتي كانت ترتبط عقائديا بشيعة لبنان، والوجود السوري في لبنان يمكن من حماية مصالحها داخله، وجاء الإعلان عن الاتفاقية المصرية-الإسرائيلية ليزيد من أهمية الدور السوري في المنطقة.

العلاقات بعد الثورة الإيرانية لعام 1979:

ومع انتصار الثورة الإسلامية حدث تغيير جذري على العلاقات بين البلدين خاصة بعد التحول الذي عرفه النظام الإيراني بتبنيه النهج الإسلامي كمبدأ رسمي للدولة وبدأت علاقات قوية بين سوريا والقادة الجدد لإيران، بعدما أعلنت إيران مساندتها للقضايا العربية.

(1) حسين شفيعي، "المستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد 100، 2006، ص 100.

(2) رضوان زيادة، "العلاقات السورية اللبنانية بين الماضي والحاضر"، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص 164.

كما كانت مرحلة الحرب العراقية-الإيرانية مرحلة مهمة في تاريخ العلاقات الإيرانية السورية، فبعد أن قطعت كل من العراق وإيران علاقاتهما الدبلوماسية عام 1971 بقي العداء بين البلدين إلى غاية 1980، حين توغلت القوات العراقية في الأراضي الإيرانية واشتعلت الحرب بينهما⁽¹⁾. وكان الرد العربي اتجاه هذه الحرب هو الوقوف مع العراق في حين سوريا كانت منذ اللحظة الأولى إلى الجانب الإيراني وساندته في حربه، فقد ذهب النظام السوري في دعمه لإيران بعيداً فأمدّها بالسلاح والعتاد والمواد التموينية، وهذا ما دفع العراق إلى أن ينشر بعض فرقته العسكرية المهمة إلى الحدود العراقية-السورية، إضافة إلى تزويد سوريا لأكراد العراق الثائرين في المنطقة الكردية من شمال العراق بالسلاح والعتاد، وقامت سوريا بإغلاق أنبوب النفط العراقي كركوك-بانياس وحرمت العراق من موارده المالية وتسلمت في المقابل نفطاً إيرانياً رخيص الثمن⁽²⁾. وهذا ما زاد من الثقل الاستراتيجي السوري بالنسبة لإيران، فإدراك صانع القرار السوري للمتغيرات الدولية والدور الإيراني الممكن أن تلعبه في المنطقة دفعها إلى الاقتراب وتوثيق علاقاتها مع إيران.

وشهدت هذه الفترة تطوراً على مستوى العلاقات الإيرانية-السورية حيث تزايدت نسب التبادلات الاقتصادية بين البلدين وتوجت باتفاقية النفط عام، حيث تم تمديد سوريا بحوالي 174.000 برميل نفط يومياً 1982⁽³⁾. وفي عام 1983 أعلن عن تأسيس المركز الثقافي الإيراني بدمشق نظراً للأهمية التي تبديها إيران للعالم العربي، ونتيجة المشتركات الثقافية والتاريخية والدينية التي تجمعهم تهيأ من خلال تأسيس هذا المركز توسيع العلاقات الثقافية والسياسية لإبرام مذكرة شاملة بين إيران وسوريا تم التوقيع عليها عام 1984⁽⁴⁾. وتضم في بنودها التعاون في جميع مجالات التربية والتعليم العالي والثقافة والفنون والرياضة والسياحة.

كما كان للغزو الإسرائيلي للبنان عام 1982 انعكاسات كبيرة على العلاقات الإيرانية السورية، وعرفت هذه المرحلة من العلاقات نوع من التوتر إلا أنه لم يرافقها علاقات

(1) نبيل السمان، آل سعود أمريكا والاحتلال، الجزائر: دار الشهاب، 1991، ص86.

(2) Ely Karmon, op cit, p20.

(3) Ibid, p19

(4) حسين الشفيعي، المرجع السابق الذكر، ص101.

صراعية؛ فقد شكل لبنان محور تجاذب بين دمشق العلمانية وطهران الإسلامية لينعكس ذلك علاقاتهما بالطائفة الشيعية في لبنان، والتي أصبحت تتنافس على الضاحية الجنوبية، حيث يرى حزب الله (الموالي لإيران) في ضرورة تكوين دولة إسلامية هناك، في حين تدعو حركة أمل (الموالية لسوريا) إلى إقامة دولة علمانية⁽¹⁾، وكان الاقتتال الشيعي-الشيعي في لبنان دافعا لإيران للتشاور مع حافظ الأسد ومنحه دورا في ضاحية بيروت الجنوبية معقل حزب الله اللبناني الموالي لطهران.

وتنامى التوتر السوري-الإيراني اثر قضية الرهائن الأمريكيين بين عامي (1983-1986)، حيث شكل تهريب **وليم باكلي** السكرتير الأول في السفارة الأمريكية في بيروت الذي اختطف عام 1984 بتنسيق بين إيران والجماعات الإسلامية اللبنانية سببا في توتر العلاقات الإيرانية-السورية، وذلك يرجع إلى طلب وزير الحرس الثوري الإيراني **محسن رفيق دوست** بعد زيارته لدمشق من الرئيس السوري مساعدته لنقل بعض جرحى الحرس من لبنان إلى إيران دون علم الرئيس ان من بين الجرحى كان الرهينة الأمريكي الذي تم اغتياله فيما بعد، وأدى كشف ذلك إلى طلب الرئيس السوري بسحب **محتشمي** الذي كان سفيرا لدمشق من بلاده في تلك الفترة⁽²⁾. ومع هذا فلم تأخذ هذه الإشكالية طابعا صراعيا ولم يدم التوتر كثيرا نظرا لتلاقى مصالح الطرفين، فكل من إيران وسوريا يسعى إلى حماية مصالحه في لبنان، وفي نفس الوقت تضيق الفرص على أمريكا وإسرائيل للسيطرة والنفوذ أكثر في المنطقة.

وسط هذه الأحداث أصبحت البيئة الإقليمية حافلة بالقضايا المعقدة والتحديات الخطيرة وقد كان لها تأثير بالغ في حركية العلاقات الإيرانية-السورية، فمع اندلاع حرب الخليج الثانية وانخراط سوريا في التحالف الدولي ضد العراق اكسبها ذلك دورا ناشطا في المنطقة، وكل تلك المتغيرات مكنتها من أن تلعب عدة ادوار خاصة فيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية-الخليجية، حيث كانت البلد الوحيد الذي يستطيع أن يلعب دور الوسيط بين الطرفين، ففي سبتمبر 1992 قام رئيس دولة الإمارات بزيارة سوريا لإجراء محادثات حول قضية الجزر

(1) أيمن السيد عبد الوهاب، "العلاقات الإيرانية السورية: محدد التسوية السلمية"، السياسة الدولية، العدد 125، يوليو 1996، ص 101.
(2) نيفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية الإيرانية، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، أبريل 2001، ص 242.

المتنازع عليها مع إيران محاولة منه حل المشكلة، وضمان المصالح العربية وسلامة العلاقات مع الدول المجاورة والتي يجمعها ارث تاريخي كبير، في نفس الوقت تلقت دمشق تقريراً من وزير خارجيتها فاروق الشرع عن نتائج الاجتماعين الذين عقدا مع وزير الخارجية الإماراتي راشد عبد الله والوزير الإيراني على أكبر ولاياتي كل على انفراد، وقد عبرت المصادر السورية عن ارتياحها للتحرك الإيراني بإرسال وفد يدخل في مباحثات مباشرة مع دولة الإمارات، إلا أنه رغم الجهود المبذولة ظل الوضع يراوح مكانه⁽¹⁾.

كما ترافق مع تلك الفترة ملف التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي في مؤتمر مدريد وكانت سوريا تعتبر اللاعب الأساسي فيها وتملك كل أوراق الضغط الأساسية، ورغم رفض إيران لعملية السلام مع إسرائيل إلا أن ذلك لم يمنع سوريا من دخول المفاوضات^(*). فعدم التماثل في الرغبتين السورية والإيرانية لم يكن له تأثير على علاقات البلدين، فالإدراك السوري للمتغيرات الدولية في تلك الفترة مع سقوط الاتحاد السوفيتي، والذي كان يمثل درعا واقيا لسوريا عن طريق إمدادها بالأسلحة، وصعود الولايات المتحدة كقوة كبرى جعلها تعيد ترتيب حساباتها، وبدأت تتلاشى استراتيجية الرفض التكتيكي التي تبنتها من قبل.

وفي عام 1991 بعد انعقاد مؤتمر مدريد بدأت مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل خاصة بعد تأكيد الولايات المتحدة على محورية الدور السوري في هذه المفاوضات التي استمرت لمدة ثلاث سنوات. لكنه لم يتم التوصل إلى اتفاق نتيجة عدم رضا الطرفين فسوريا حددت هدفها وهو تطبيق القرار 242، وهذا ما لقي رفضاً إسرائيلياً⁽²⁾. واستمرت المفاوضات مع محاولات الولايات المتحدة لتسوية الوضع، إلا أن ذلك لم يؤدي إلى أي نتيجة خاصة مع ازدياد المطالب الإسرائيلية المبالغ فيها، كأن تقوم سوريا بنزع سلاح حزب الله وتقطع علاقاتها مع إيران، وهذا ما أفقد المفاوضات أهميتها. ومنذ تعثر المفاوضات السورية-الإسرائيلية والتحويلات التي عرفت المنطقة شهدت العلاقات الثقافية الإيرانية السورية تطور ملحوظاً، فخلال زيارة وزير الثقافة السوري لطهران وافق الجانبان على

(1) خالد محمد القاسمي، الجزر الثلاثة بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، ط1، 1967، ص236.

(*) في حديث أجرته CNN مع الرئيس هاشمي رافسنجاني قال: "أن علاقة إيران بسوريا لن تتأثر إذا ما عقدت سوريا اتفاقاً مع إسرائيل يرضي السوريين". للمزيد من التوضيح أنظر نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر.

(2) محمد عبد القادر محمد، إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ط1، 1999، ص13.

تنفيذ الاتفاق الثقافي لأعوام (1995، 1996، 1997)⁽²⁾ كما تم تمديد هذا الاتفاق، وما زال إلى الآن يشكل الأساس للسياسات والأصول الثقافية بين البلدين.

وفي هذه الفترة بحثت إسرائيل عن آليات واستراتيجيات لكسر التقارب الإيراني مع الدول العربية ومع سوريا بالأخص، وذلك لما يشكل من تهديد على مصالحها فوسعت نشاطاتها وعلاقاتها مع الدول المجاورة، ووجدت في تركيا ذلك الشريك الذي يجب التعامل معه لحل مشاكلها، خاصة وأنها تشكل نقطة الالتقاء الإيراني- السوري فكلاهما له حدود مشتركة مع تركيا، كما تعرف العلاقات السورية التركية توترا كبيرا، وعليه اعتبرت إسرائيل تركيا ذلك الخط الفعال الذي ستعتمد عليه ليزيد من قدراتها الدفاعية، وتم الإعلان عن الاتفاق العسكري التركي-الإسرائيلي لعام 1996 مما شكل تهديدا للأمن القومي العربي والإيراني، وكان هذا سببا في إقامة الوفاق بين سوريا وإيران والعراق ابتداء من عام 1997⁽¹⁾. وذلك لأن سوريا والعراق تعتقدان بأن الاتفاق التركي- الإسرائيلي يشكل مقدمة لفرض ترتيبات أمنية جديدة في منطقة الشرق الأوسط خاصة بعد توقف عملية السلام، إضافة إلى نزاعات سوريا مع تركيا حول المياه، والعداء الذي تكنه العراق لإسرائيل خاصة بعد ضربها للمفاعل النووي العراقي عام 1981، في نفس الوقت ترى إيران في هذا الاتفاق بمثابة تهديد لأنها لأنه يفتح المجال الجوي التركي أمام السلاح الإسرائيلي، مما يمكن إسرائيل بتوجيه ضربة عسكرية لإيران⁽²⁾. وهذا شكل هدف أساسي للأطراف الثلاثة لكي يقيموا اتفاقا يقلب التوازنات الجيوليتيكية ويثير المخاوف التركية-الإسرائيلية.

كما عرفت العلاقات الاقتصادية بين إيران وسوريا تحسن ملحوظ، حيث تم التوقيع على اتفاق تجاري بين البلدين في 20 أوت 1996 على منح سلع البلدين معاملة غير تمييزية على صعيد الرسوم الجمركية بهدف تشجيع التبادل التجاري، كما تضمن ذلك تسهيل المدفوعات بكافة الطرق، وفي 5 فيفري 1998 تم الاتفاق حول التشجيع والحماية المتبادلة

(1) حسين الشفيعي، المرجع السابق الذكر، ص 102.

(2) نجا أبركان، المرجع السابق الذكر، ص 112.

(3) خورشيد حسين دلي، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق: منشورات إتحاد كتاب العرب، 1996، ص 64.

للاستثمارات، ونجم عنه العديد من المشروعات الاستثمارية الخاصة والمشاركة⁽¹⁾. أما بالنسبة للعلاقات العسكرية فقد ساهمت إيران في إمداد سوريا بالأسلحة تعاوناً مع روسيا، وكان دور إيران هو ضمان القروض المالية المترتبة على سوريا من الصفقات التسليحية الجديدة مقابل موافقة روسيا حل مشكلة القروض القديمة، وقد عرف مجال النفط تعاوناً بين البلدين، حيث تم توقيع اتفاقية عام 1998 تتعلق بالتعاون في مجالات النقل والاتصالات والإسكان وقد تلقت سوريا إعانة نفطية إيرانية بلغت قيمتها نحو 62 مليون دولار عام 1998⁽²⁾.

وخلال هذه السنوات عرفت العلاقات الإيرانية-السورية تحسن ملحوظ خاصة بعد تولي **محمد خاتمي** رئاسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية، حيث كانت سياسته الانفتاحية على الدول العربية ودعوته إلى الحوار الحضاري من العوامل التي ساهمت في استمرارية وتقدم العلاقات بين البلدين، كما نجد من خلال دراستنا لمختلف المراحل التي مرت بها هذه العلاقات عنصر الثبات والرسوخ الذي لازمها رغم كل تلك الظروف والتحديات الصعبة التي واجهتها، كما أن بنية المجتمع الإيراني والسوري من جهة ومركزية السلطة من جهة أخرى تجعل الطرفين ينتميان إلى مجموعة اجتماعية فيها القدر الكافي من التقارب. وهذا ما يفسر التلاحم الموجود بين البلدين، والذي امتزج بارتباطات تاريخية ودينية وعقائدية واقتصادية وأمنية كلها ساهمت في النقاء التاريخي مشترك دفع بهذه العلاقات إلى أن تدوم طول هذه الفترة لتعبر عن ضرورة التقارب بين المحيطين العربي والإيراني. وقد جاءت أحداث 11 سبتمبر 2001 لتؤكد على ضرورة تمتين وتوثيق العلاقات أكثر، خاصة بعد إدراج الولايات المتحدة الأمريكية كل من سوريا وإيران ضمن دول محور الشر والراعية للإرهاب كذريعة للدخول في منطقة الشرق الأوسط، وعليه فكل هذه المتغيرات الجديدة يمكن أن تشكل بداية لضغوط كبيرة على العلاقات التي جمعت سوريا وإيران طوال هذه الفترة.

(1) أكرم الحوراني، "تطور العلاقات الاقتصادية الإيرانية والسورية"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد 98، 2004، ص 112.

(2) نجاه أبركان، المرجع السابق الذكر، ص 83.

الفصل الأول

متغيرات البيئة القرارية الخارجية لإيران وسوريا

تكتسب السياسة الخارجية أهمية كبيرة في حقل العلاقات الدولية لأن هذه الأخيرة هي ناتجة عن تفاعل السياسات الخارجية للدول ومدى تأثيرها بمحيطها الدولي، وعليه فإن دراسة السياسة الخارجية لدولة ما يسهل علينا فهم وتحليل سلوكها الخارجي، وهنا لابد من التفرقة بين عنصرين رئيسيين عند الخوض في الدراسة وهما الأهداف المعلنة للسياسة الخارجية وأهدافها الغير معلنة والتي يعكسها سلوكها الخارجي اتجاه بعض القضايا، فنجدتها في كثير من الأحيان لا تتفق مع أهدافها الواضحة والمعلنة، لذلك فإن عملية صنع القرار الخارجي هي مهمة جدا لإزالة هذا الغموض.

وقد اختلفت وجهات نظر الباحثين حول تحديد طبيعة المتغيرات التي تحرك صناعة القرار في السياسة الخارجية، إلا أن هناك إجماع بين العديد منهم على أهمية متغيرات الثالوث البيئي كمحددات رئيسية للسياسات الخارجية للوحدات، وقد قدم نموذج جيمس روزنو (James Rosenau) نوع من التفصيل في محاولة تصنيف الدول إلى دول صغرى ودول كبرى ودول مفتوحة وأخرى مغلقة من حيث شكل وطبيعة النظام السياسي، وحدد المعايير التي ترسم طبيعة السياسة الخارجية في كل شكل من الأشكال⁽¹⁾.

كما ساهم سنايدر في وضع إطار نظري دقيق لعملية صنع القرار في السياسة الخارجية، وركز في تحليله على تشخيص الدولة، بمعنى دراستها من خلال أشخاص معينين واعتبارهم أحد أطراف النظام الدولي، وقد أكد في إطاره النظري على أن السلوك الخارجي في النهاية هو محصلة العملية التفاعلية بين مجموعة من المتغيرات المتمثلة في⁽²⁾:

- المحيط أو البيئة الداخلية والتي تشمل بدورها: الموقع الجغرافي، ثقافة المجتمع، الرأي العام، درجة التنمية الاقتصادية، طبيعة النظام السياسي...
- البيئة الخارجية، والتي تحوى كل العوامل المرتبطة بسلوكات الوحدات الدولية، المحيط الجغرافي، الأخلاقيات الدولية، الوضع الدولي.

(1) ناصيف يوسف حتى، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، ط1، 1985، ص195-196.

(2) نفس المرجع، ص 178

-البيئة السيكولوجية والمتمثلة في التكوين الشخصي لصناع القرار، الإدراك، والحوافز الشخصية.

وعليه فستقوم دراستنا في هذا الفصل بناءا علي تحليل تأثيرات البيئة على عملية صنع القرار الخارجي في إيران وسوريا لنستطيع بذلك توضيح النقاط المؤثرة على علاقاتهما.

المبحث الأول: محددات صنع القرار الخارجي الإيراني

الحديث عن السياسة الخارجية الإيرانية يفرض علينا ضرورة تحديد مراحل لها، وذلك انطلاقاً من الثورة الإسلامية، حيث تعتبر هذه المرحلة بمثابة فترة إعادة بناء لأسس السياسة الإيرانية، فقد عرفت السياسة الخارجية تغيير جذري في هذه الفترة. ويعد الاستمرار والتغير في السياسة الخارجية من السمات المهمة والمميزة لهذه الأخيرة، ويحدث التحول الجذري خاصة في الدول التي تقوم فيها الثورة على النظام القائم، وبالتالي فإن التغيير في السياسة الخارجية هو امتداد للتغيير الجذري في طبيعة النخبة السياسية الحاكمة، وهذا ما عرفتة السياسة الخارجية الإيرانية بعد الثورة سنة 1979، نحو التأكيد على التوجه الإسلامي والعداء للولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾.

كما أن إدراك سلوك الدولة الخارجي يتطلب معرفة عملية صنع القرار، وقد وضع جوزيف فرانكل (Joseph Frankel) في كتابه "The Making of foreign policy" أن قرار الدولة هو:

" قرار لا يصنع من طرف الدولة، ولكن بأشخاصها من أفراد ومجموعات أفراد"⁽²⁾.

وعليه فالقرار يتأثر بمجموعة من العوامل، والتي صنفها أصحاب نظرية صنع القرار ضمن عوامل البيئة الداخلية والبيئة الخارجية والسيكولوجية، وتعد محددات السياسة الخارجية هي الإطار العام والتفصيلي لعلاقاتها مع الدول الأخرى، لذلك نلمس تأثير البيئة الداخلية والخارجية على السياسة الخارجية الإيرانية يلعب دوراً كبيراً في فهم عملية صنع القرار الخارجي.

المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية

تشكل متغيرات البيئة الداخلية عامل مهم لفهم عملية صنع القرار الخارجي الإيراني وعليه يمكن بلورة هذه العوامل على النحو التالي:

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، ط2، 1998، ص105.

(2) Joseph Frankel, *The making of Foreign Policy*, oxford: university press, 1963, p2.

- **العامل الجغرافي والديمقراطي**، نجد أن الوضعية الجيوبوليتيكية لإيران تشكل عامل مهم في فهم سياساتها وتوجهاتها الإقليمية، وقد أكد العديد من الباحثين على أهمية الجغرافيا في السياسات الدولية. إذ تعتبر دراسة البيئة المادية للدول من أقدم المداخل النظرية التي ركز عليها دارس العلاقات الدولية لدراسة السلوك الخارجي لها، كما نجد أن **ماهان وماكيندر** ربطا بين العامل الجغرافي وعناصر قوة الدولة وإستراتيجيتها الخارجية⁽¹⁾.

وفيما يخص الموقع الجغرافي لإيران، فتطل بحدودها على العراق وتركيا وأفغانستان وباكستان وبحر قزوين والخليج العربي. ومساحتها تزيد عن مليون كيلومتر مربع (1,648,000)⁽²⁾.

ويشكل الخليج المعبر الرئيسي لنفط إيران الذي يشكل 80% من صادراتها إلى الخارج، إضافة إلى القناة الإيرانية بأن الخليج مياه فارسية، وهذا ما أكدته علي أكبر ولايتي عندما كان يشغل منصب وزير الخارجية بقوله:

"إن ساحلنا الجنوبي والخليج ومضيق هرمز وعجمان هي حدودنا الإستراتيجية الأكثر أهمية"⁽³⁾.

ولإظهار التأثير الجغرافي-السياسي لإيران في صنع قرارها الخارجي لابد من ربط ذلك بتطورات الأوضاع مع جيرانها العرب وغير العرب. إذ يهتم صانع القرار بعلاقاته الحدودية مع الجمهوريات الإسلامية السوفيتية سابقا والتي تجد في الأراضي الإيرانية معبر لها، إضافة إلى الصراعات الحدودية التي تعرفها المنطقة العربية وتأثيراتها، واستمرار أزمة الجزر الإماراتية وانعكاساتها، والصراع العربي الإسرائيلي ومشكلة التسوية السلمية لهذا الصراع ومدى تأثيرها على العلاقات الإيرانية-العربية عموما والإيرانية-السورية بشكل خاص، إضافة إلى المشكلة الأفغانية وتعقيداتها⁽⁴⁾ وبحكم القرب الجغرافي الإيراني من هذه

(1) عبد المنعم سعيد، العرب ودول الجوار الجغرافي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، ط1، 1987، ص20.

(2) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة : إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية، لبنان، بيروت: دار الساقى، ط1، 2006، ص19.

(3) نفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص16

(4) نفس المرجع ، ص17.

الدول، فإن كل التطورات التي تشهدها سيكون لها تأثير سلبي أو إيجابي على أدائها الخارجي.

فالبعد الجغرافي السياسي هو أحد أهم الأبعاد الثابتة في سياسة إيران الخارجية، والتي تسعى من خلاله إلى حماية أمنها القومي الذي يعد أحد أهم أهدافها الخارجية، والواقع الجديد في أفغانستان وبعدها الحرب على العراق وتداخل حدود الدولتين مع إيران يضعها أمام تحديات جغرافية جدية تتطلب التعامل معها بحذر شديد، ومثل هذه القضايا تظهر بكل وضوح تأثير الجغرافيا السياسية على عملية صنع القرار الخارجي الإيراني، وبالتالي دراسة وفهم علاقات إيران بالدول العربية وبشكل استثنائي (سوريا) لا بد وأن تقع في أحد مداخلها.

- أما بالنسبة للعامل الديمغرافي فتحتوى إيران عدة إثنيات وقوميات كالأكراد والأذريين والعرب، الأتراك، الفرس وهذا ما يجعل سياستها الخارجية مرهونة بكل هذه القضايا خاصة وأنها تتشابك ديمغرافيا مع الوطن العربي في ثلاث محاور: الأكراد والعرب والشيعية⁽¹⁾، إذ أن الارتباط الجغرافي والديمغرافي بكل هذه الجماعات والدول، ينعكس على صنع القرار الخارجي لإيران وحمايتها لأمنها القومي. مثال ذلك ما شكلته الأقلية الكردية من مخاطر على الأمن الإيراني حتم على إيران إعادة ترتيب أولوياتها، كما ساهمت في توجيه القرار الإيراني الخارجي خاصة على مستوى علاقاته مع تركيا وسوريا.

- التداخل التاريخي بين العرب والفرس، كان للارتباط التاريخي بين الحضارتين العربية والفارسية انعكاساتها السلبية منها والإيجابية والتي امتدت إلى يومنا هذا، فالإيجابي منها هو ذلك التبادل الثقافي والتجاري والإسلامي الذي جمع الحضارتين، واشتد أكثر بعد دخول الإسلام وتأثيرات النخب المثقفة والمراكز العلمية في البلاد العربية والفارسية في التقريب بين الشعوب.

أما الجانب السلبي منها، هي دخول هذه الأطراف في صراعات عديدة مما انعكس على سياسات صانع القرار من خلال هذه النقطة في التاريخ الإيراني الحديث والتي تستثمر المعطيات التاريخية بهدف تحقيق المصلحة القومية الإيرانية، كالخلافات السياسية بين دول

(1) نفس المرجع ، ص21.

الخليج وإيران بعد الثورة الإسلامية، ومطالبة إيران بأجزاء من الإرث التاريخي في الخليج⁽¹⁾. وما يمكن ملاحظته هنا أنه رغم وجود كل تلك المخلفات التاريخية السلبية، إلا أننا نلمس تطور ملحوظ في الوقت الحاضر فيما يتعلق بعلاقات العرب والإيرانيين، حيث نشهد تحسن في العلاقات الإيرانية-الخليجية رغم عدم تسوية الخلاف، أيضا محاولة العديد من الدول العربية فتح طرق للحوار، هذا إلى جانب مساهمات النخب المثقفة في النهوض بالأمة العربية والإسلامية عن طريق الحوار العربي الإيراني.

- العوامل القانونية، ونقصد بها كل ما يدخل في إطار قوانين الدولة ودستورها، وقد أثبت الدستور الإيراني لعام 1979، والذي أدخلت عليه بعض التعديلات عام 1989 النهج الإسلامي لإيران، وهذا ما يجعل من المهم الأخذ به عند دراسة توجهات سياستها الخارجية اتجاه الدول العربية، وذلك طبقا لما جاء في الدستور حول تعاملاتها الخارجية.

وتعتبر المواد الدستورية ذات تأثير قوي على عملية صنع القرار كونها تمثل المرجع الأساسي الذي يتقيد به صناع القرار في توجهاتهم الخارجية، وأهم هذه المواد تلك المتعلقة بالسياسة الخارجية والتي تقع في الفصل العاشر، حيث تؤكد المادة (152) على ضرورة المشاركة في الدفاع عن حقوق المسلمين، وتبادل العلاقات السلمية مع الدول الغير محاربة⁽²⁾. وهذا ما يؤكد توجهات إيران نحو الدول العربية، فالإحساس بالارتباط الإسلامي المشترك يدفعها لأن تنتهج سلوكا سلميا مع هذه الدول، وينعكس ذلك على سعيها المستمر إلى توثيق علاقاتها أكثر مع الدول التي ترتبط معها إسلاميا.

كما تضمن الفصل الأول من الدستور في مادته الثالثة ضرورة تنظيم سياسة البلاد وفقا للمنطلقات الإسلامية التي تفرض التزامات كبيرة اتجاه القضايا الإسلامية وحماية الشعوب المستضعفة⁽³⁾. فالدستور ألزم صانع القرار بمجموعة من الضوابط التي يجب أن تعكس النهج الديني للدولة، وانطلاقا مما تضمنته هذه المواد المشار إليها، نفهم محاولات

(1) نفس المرجع ، ص19.

(2) عبد الله سهر محمد، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، السياسة الدولية، العدد 132، أكتوبر 1999، ص18

(3) نفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص252.

إيران مؤخرا في ظل حكم الرئيس الإيراني أحمدني نجاد، لنصرة الشعب الفلسطيني ومساندة قضيته ولا ينعكس ذلك علي مستوى الخطابات السياسية الرسمية فقط، بل يتعداه إلى الدعم بكل الوسائل.

وقد أكد من قبل قانون عام 1983 على ضرورة التزام وزير الخارجية بمساعدة الشعوب المستعمرة لاسترجاع حقوقها دون التدخل في الشؤون الداخلية لها⁽¹⁾. من هنا ندرك جيدا التزامات إيران اتجاه الشعوب المضطهدة، وهذا ما انعكس على تدعيمها لحزب الله في لبنان في حربه مع إسرائيل لعدة سنوات، وشمل الدعم كل المتطلبات اللازمة لذلك من أسلحة ومعدات عسكرية وتوفير الخبرات اللازمة لمساعدة المقاومة.

كما عرفت هذه الفترة مساعي كبيرة من طرف إيران لوقف الأزمة اللبنانية في صيف 2006، من خلال الزيارات المكثفة للقادة والسياسيين الإيرانيين إلى الدول الفاعلة في الإقليم للخروج بنتائج سلمية، وكل هذا التحركات تدخل في إطار عمل إيران على لعب دور حامية الإقليم.

- العوامل الإيديولوجية، ولإبراز دور هذه العوامل لابد من الإشارة إلى أن منصب رئيس الدولة هو أعلى منصب بعد منصب القائد (ولي الفقيه)، فالرئيس ليس المرجع الوحيد الذي يقرر سياسات الدولة كما هو معروف في بعض الدول، وهذا ما يجعل من الصعب فهم عملية صنع القرار الخارجي إلا من خلال فهم فلسفة النظام الإيراني الذي يعتمد على نظرة الولي الفقيه لذلك.

وقد وضحت المادة (110) من الدستور وظائف القائد وصلاحياته، حيث يتعين عليه وضع السياسات العامة للدولة بعد التشاور مع مجمع تشخيص مصلحة النظام، ويعتبر هو الرئيس الأعلى للقوات المسلحة، ويخول له الدستور عزل وقبول استقالة بعض القيادات العليا، وله صلاحية إقرار منصب الرئيس، وإن لزم عزله بعد التشاور مع مجلس الشورى والمحكمة⁽²⁾. وتوضح لنا هذه النصوص مدى قوة وتأثير القائد على عملية صنع القرار،

(1) عبد الله يوسف سهر محمد، المرجع السابق الذكر، ص18.

(2) طلال عتريسي، المرجع السابق الذكر، ص104.

وهذا يشكل نقطة الاختلاف بين الإصلاحيين والمحافظين حول ضرورة نزع بعض هذه الصلاحيات من القائد وتوكيلها لرئيس الجمهورية.

وولاية الفقيه تبرز لنا دور رجال الدين في صياغة السياسات الخارجية الإيرانية وتوجيهها، وهنا تظهر أهمية دراسة النظرية الإسلامية لقائد الثورة الخميني، حيث يتلخص تفكير هذا القائد في السياسة الخارجية علي مفهومي المستكبرين والمستضعفين⁽¹⁾. ووفقا لهذه النظرية فإنه يتعين على الدولة مراعاة ظروف الدول المستضعفة، والذهاب لنجدتها من القوى الاستعمارية وهذا ما ينعكس على علاقاتها بالدول الإسلامية مقابل علاقاتها المتوترة مع الدول الأجنبية خاصة تلك التي تسعى إلى فرض هيمنتها، وسيطرتها على الشؤون الداخلية للدول كالولايات المتحدة الأمريكية.

يقدم لنا الباحث الإيراني روح الله رمضاني في مجال السياسة الخارجية الإيرانية إطارا نظريا لفهم الأصول الإيديولوجية السياسية وعلاقاتها بالثقافة الإيرانية، حيث يؤكد بأن نظرية الولي الفقيه تتضمن ثلاث أطر رئيسية في السياسة الدولية، وهي الرؤية التحديثية للتهديدات الخارجية التي لم تعد تقتصر على خارج حدود العالم الإسلامي، ثم دمج الرؤية مع الثقافة الإيرانية إضافة إلى عالمية السياسة الإسلامية⁽²⁾. بمعنى أن هناك ضرورة ملحة لتصدير الثورة إلى كل المناطق التي تعاني من الاضطهاد والانتهاكات من طرف القوى الاستعمارية، ولا يقتصر ذلك على الدول الإسلامية فقط. وقد أشارت النظرية البنائية إلى أهمية الأفكار والخطاب السائد في المجتمع والدور الذي تلعبه في صياغة السياسات الدولية، فالخطاب يحدد لنا في كثير من الأحيان بعض المعالم المهمة لفهم هوية الجماعات الفاعلة في الدولة، إلا أن هذا لا يلغي البعد المادي في تشكيل أهدافهم. وبالتالي فالهوية تلعب دورا كبيرا في صياغة القرارات الخارجية، وأي تغيير فيها يؤدي إلى بروز مظاهر جديدة على توجهات الدولة، ويتبن من سياق هذا الملخص أن الإيديولوجيا السياسية للمرشد الأعلى أو الفقيه تشكل المرجعية الأساسية لمعظم الأفراد المؤثرين على عملية صنع القرار. ونفهم من هذا أن خروج

(1) عبد الله يوسف سهر محمد، المرجع السابق الذكر، ص18

(2) نفس المرجع ، ص19

إيران من المثلث الأمريكي السابق (تركيا، إيران، سوريا) هو ناتج عن تغير في الخطاب السائد في المجتمع والذي أصبح يستند للمرجعية الدينية الخمينية، وهذا ما يؤكد صحة الطرح النظري البنائي.

ويعد المذهب الشيعي هو المذهب الرسمي لإيران منذ العهد الصفوي عام 1501⁽¹⁾، وهو بمثابة محدد رئيسي للقومية الفارسية، ومع هذا يعد الإسلام هو المذهب الرسمي للدولة وهذا حسب ما حددته المادة 12 من الدستور الإيراني لعام 1979.

وانطلاقاً من هذا تعتبر الثقافة الشيعية السياسية من أهم النقاط المؤثرة في السياسة الإيرانية الخارجية، وهذا ما يلمس علاقاتها بدول الجوار خاصة منهم العرب، والذين يتقاسم البعض منهم هذا الجانب معها كلبان، سوريا، العراق، وبعض دول الخليج، وقد كان لهذا العامل تأثير بالغ على السياسة الإيرانية في ظل الثورة وبعدها.

لذلك يؤكد كيهان بركيزار (Kayhan Bargezar) (*) في تحليله لجذور السياسة الخارجية لإيران نحو العراق وسوريا بعد احتلال العراق في عام 2003 على أن ثقافة إيران السياسية، إضافة إلى الحقائق الجيوسياسية تمكنا من فهم السياسة الخارجية الإيرانية، ويرى الكاتب أن هذه النظرة تمكنا من فهم توجه السياسة الخارجية الإيرانية نحو العالم العربي وخاصة باتجاه العراق وسوريا، وهذا ما يسمح بفهم الثقافة السياسية ومتطلبات أمن المجتمع الإيراني، كما يؤكد كيهان في نفس الوقت على أن طبيعة السياسة الخارجية الإيرانية براغماتية بالتوافق مع الجغرافيا السياسية وحقائق الثقافة السياسية في المنطقة خاصة بعد أزمة الخليج 2003⁽²⁾

وبالتالي فإن الثقافة الشيعية حاضرة وبقوة، وتأثيرها كبير على صنع القرار الخارجي وعليه، واستطاعت بذلك النظريات التكوينية أن تقدم لنا إطاراً ابستمولوجياً مختلفاً عن

(1) عصام السيد عبد الحميد، المرجع السابق الذكر، ص 76.

(*) أستاذ مساعد في العلوم والبحوث الجامعية في جامعة آزاد الإسلامية، وباحث في كلية كندي الحكومية وجامعة هارفارد، وأقدم باحث في مركز الشرق الأوسط للدراسات الإستراتيجية في طهران.

(2) Kayhan Bargezar, "Iran Foreign policy towards Iraq and Syria", p2, 22 septembre 2007 in: www.esiweb.org/pdf/esipdf

النظريات التقليدية، في إشارتها إلى تأثير الهوية والعوامل الثقافية على السياسة الخارجية، إذ نجد بعض الجماعات تستخدم الهوية كمنطلق للقضاء على نظام حكم معين، وهذا ما حدث في إيران بتبنيها الهوية الإسلامية الشيعية كأداة لحشد تأييد الشعب.

كما أن النهج الذي انتهجته الثورة الإيرانية المتمثل في النهج الإسلامي، واعتبار الإسلام كهوية إيرانية فتح ذلك المجال لتنسيق السياسات الإيرانية الجديدة مع عدة دول عربية خاصة سوريا التي ساندت رجال الثورة الإيرانية، كما اعتبرت أن القيم التي تدعو لها إيران تتشابه كثيرا مع ما تسعى الدول العربية لتحقيقه ضمن ما يعرف بالقومية العربية.

- التيارات والقوى السياسية، تشكل الأحزاب السياسية والتجمعات والمعارضة محاور ضاغطة ومؤثرة في السياسة الإيرانية، إذ يعد التنوع الذي تعرفه إيران من ناحية التركيبة الاجتماعية انعكاسا لتنوع أحزابها السياسية والتيارات الموجودة داخلها. وبالرغم من أن الدستور الإيراني لعام 1979، والمعدل عام 1989 نص في المادة 26 منه على حرية تكوين الجماعات والأحزاب السياسية، إلا أنه لم يسمح للعديد من القوى السياسية بتكوين الأحزاب⁽¹⁾.

ومع هذا نجد في إيران تأثير قوى لتيارين مهمين هما: التيار الإصلاحي والتيار المحافظ، واختلاف هذين التيارين يشكل ضغط كبير على تنفيذ السياسات الإيرانية، إذ نجد أن سيطرة تيار المحافظين على السلطة يؤدي إلى انتهاج سياسة عدائية اتجاه الغرب، أما في حالة ما سيطر التيار الإصلاحي فإنه ينتهج سياسة خارجية معتدلة⁽²⁾، وقد تعرض خاتمي في فترة حكمه بما أنه إصلاحي لضغوط كبيرة من التيار المنافس له.

والمتتبع لما يجري داخل إيران يدرك طبيعة التناقضات الموجودة، كما أن الصراع الواضح بين التيارين الإصلاحي والمحافظ هو غير متكافئ خاصة إذا ما صنف المرشد الأعلى ضمن هذا التيار، وتمتع هذا الأخير بصلاحيات وامتيازات كثيرة يزيد من فرص نجاح وحتى تغلب التيار المحافظ على منافسه التيار الإصلاحي.

(1) محمد السيد سليم، العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997، ص489.

(2) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق الذكر، ص35.

وتؤثر مثل هذه التناقضات الداخلية على سلوكيات إيران الخارجية في المجالين الإقليمي والدولي، فوصول الرئيس أحمدي نجاد إلى الحكم عام 2005 زاد من تشدد السياسة الإيرانية اتجاه الغرب، وهذا ما أفرز نوعاً من الاحتجاجات الداخلية التي باتت تؤثر على الرئيس وتوجهاته، كما أدت التطورات التي شهدتها الداخل الإيراني إلى ظهور انقسامات داخل التيار المحافظ نفسه، فبرز المحافظون البرغماتيون بزعامة رفسنجاني والذين يرون في أن السياسة الإيرانية الجديدة قلبت العديد من الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى في مجال السياسة الخارجية، مما تسبب في حدوث خسائر كبيرة للنظام، ويساند هذا التيار الجديد التيار الإصلاحية خاصة فيما يتعلق بصلاحيات الفقيه التي باتت تقيدهم ويطالبون بجعل القيادة جماعية وذات أجال محدودة، وكل هذه التطورات الداخلية يمكن أن تؤثر على النظام الإيراني مما يجعله يتخذ إجراءات تناسب وترضى ولو نسبياً مطالب هذه الجماعات.

- أما تيارات المجتمع المدني، ففيما يتعلق بالتنظيمات السياسية والدينية والصحفية كرابطة علماء الدين المناضلين، وتجمع علماء الدين المجاهدين والأحزاب الجديدة كحزب كوادر البناء وحزب جبهة المشاركة الإسلامية، وبعض الصحف والجمعيات الإسلامية كجمعية المؤتلفة، فإن معظم هذه التنظيمات أصبحت جزءاً من التيارين الإصلاحي والمحافظ⁽¹⁾. وهذا ما يؤكد على تأثيرات هذين التيارين على عملية صنع السياسة الخارجية، لذلك نجدها تتميز باللين تارة وبالتشدد تارة أخرى.

وتلعب الحوزة الدينية دوراً مؤثراً نظراً لأهميتها في تكوين رجال الدين الشيعة وتتضمن الحوزة بداخلها مجموعة تيارات سياسية وأخرى دينية منفصلة عن السلطة، حيث كان هناك تأثير قوي لبعض من هذه الجماعات على سياسة خاتمي الخارجية خاصة مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽²⁾.

أما منظمة مجاهدي الشعب الإيراني، فتعتبر من التيارات المعارضة للنظام الإيراني حيث ترى بأن النظام خرج عن الإطار الإسلامي والديمقراطي الذي يدعو له، وتقوم بشن

(1) نفس المرجع ، ص. 114.

(2) نفس المرجع ، ص. 113.

عمليات عسكرية ضده، وقد كانت تستقر سابقا في فرنسا مما أثر على العلاقات الإيرانية-الفرنسية، وتجد في العراق مركزا لها، إضافة إلى منظمة مجاهدي الثورة والتي تنتهج نفس الاتجاه في معارضتها للنظام⁽¹⁾. وتشير العديد من الدلائل أن هذه المنظمة هي مصدر معلومات للولايات المتحدة الأمريكية فيما يخص البرنامج النووي الإيراني.

- العامل الاقتصادي، شكل المتغير الاقتصادي ولا يزال عنصرا مؤثرا في صنع القرار الخارجي لإيران ويرجع ذلك إلى ما يمثله هذا العنصر من أهمية، حيث يعتبر العصب الأساسي للدولة، وازدادت أهميته في عالم ما بعد الحرب الباردة مع انتشار أفكار الاعتماد المتبادل والتكامل والانفتاح الاقتصادي. ويؤكد **لويد جنس** على أهمية العوامل الاقتصادية وتأثيراتها في السياسة الخارجية بأشكال مختلفة، وهذا ما يعكس تأثير العامل الاقتصادي في إيران على قراراتها الخارجية وعلاقاتها بالوحدات السياسية، فالمشاكل الاقتصادية التي تعرضت لها إيران بعد حربها مع العراق شكلت منعرجا هاما في أدائها الخارجي، وعلى هذا الأساس بدأ الإدراك الإيراني يتجه إلى التنسيق في السياسات الاقتصادية، وفتح باب الحوار مع الدول الأجنبية خاصة في عهد الرئيسين **هاشمي رافسنجاني** و**محمد خاتمي**.

وقد شكلت الدول الأوروبية وجهة إيران الأساسية للنهوض باقتصادها، وبالتالي الحالة التي كانت عليها إيران اقتصاديا دفعت بصانع القرار إلى الاتجاه نحو الحوار، وقد وصلت الصادرات الأوروبية إلى إيران إلى أعلى مستوى لها في العقد (1986-1996)، فيما وصلت صادرات النفط الإيراني إلى أوروبا إلى ذروتها خلال هذه الفترة⁽²⁾.

وما يؤكد أهمية هذا العامل هو اعتماد المعارضة في تأثيراتها الموجهة نحو النظام على السياسات الاقتصادية، وما لهذه الأخيرة من أهمية للنهوض باقتصاد الدولة وعلاقاتها الخارجية⁽³⁾، كما تنعكس العوامل الاقتصادية بدرجة بالغة التأثير على العلاقة بين السلطتين التنفيذية والتشريعية، خاصة مع التداخل الذي تشهده أجهزة صنع السياسة الاقتصادية، حيث

(1) عبد الله يوسف سهر محمد، المرجع السابق الذكر، ص 19

(2) ريتشارد هاس و وميجان أوسليمان، **العسل والخل في الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية**، ترجمة: إسماعيل عبد الحكيم، القاهرة: مركز الأهرام، ط1، 2002، ص 36.

(3) عبد الله يوسف سهر محمد، المرجع السابق الذكر، ص 13 .

نجد رئيس الدولة المشرف على الاقتصاد بنص من الدستور، وهناك المرشد الأعلى الذي يحق له التدخل بوصفه مصمم السياسة العامة، بالإضافة إلى المؤسسات الاقتصادية الأخرى، وهذا ما يشكل عائق أمام تنفيذ القرارات الاقتصادية خاصة المقترنة بالسياسات الخارجية. وقد شهدت فترة رئاسة خاتمي جملة من التغيرات في قوانين السوق وعمليات التنمية الاقتصادية، وساهمت سياسته الإصلاحية في خلق فرص جديدة لإيران للانفتاح على العالم الخارجي بعد تحرير اقتصادها الداخلي⁽¹⁾

ويعد النفط الأساس الذي يقوم عليه الاقتصاد الإيراني، إذ تعتمد عليه إيران اعتماد كبيراً في علاقاتها الخارجية، وتشكل تقلبات أسعاره تأثير خاص على السياسة الإيرانية الخارجية، لذلك فإن التوتر الذي تشهده العلاقات الإيرانية-الإماراتية فيما يخص الجزر المتنازع عنها قد يؤثر على إيران كدولة تشترك مع دول الخليج في منظمة الأوبك⁽²⁾، لهذا تسعى إيران اليوم إلى الانفتاح على دول الخليج بداية بالسعودية التي تشهد علاقاتها تطوراً ساهم في استقرار أسعار النفط.

كما تساعد جغرافية إيران كثيراً في احتوائها على مناطق نفطية هامة، حيث تسيطر على مسافة 43 ميل من مضيق هرمز، إضافة إلى سيطرتها على الجزر الثلاثة المتنازع عليها مع الإمارات العربية، ويمر حوالي 13,6 مليون برميل نفط في اليوم عبر هذا المضيق وأي قرار بضرب إيران سيؤدي حتماً إلى استعمالها لهذا الممر كرد فعل على ذلك⁽³⁾. فوجودها في منطقة غنية بالثروات الغازية والنفطية يسمح لها أن تتخذ من هذا العامل ورقة ضغط في تعاملاتها الخارجية، وهذا ما يجعل الكثير من الدول تتخوف من استعمال إيران لمثل هذا المتغير.

وعليه فإن العامل الاقتصادي بكل ما يحتويه يشكل عنصراً مؤثراً في عملية صنع القرار الإيراني الخارجي، خاصة وأن الدولة تمتلك موارد طبيعية كبيرة كالبتترول والغاز

⁽¹⁾ Vahe Petrossian, "des reformes trop longtemps différées, parmi l'Iran en transition", **problème politique et sociaux**, N° 813, December 1998, p47.

⁽²⁾ نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص32.

⁽³⁾ برادلي أ. تايلر، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، ترجمة: عماد فوزي شعبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، ط1، 2004، ص64.

والمواد النووية، وتوافر هذه المواد لديها يطورها اقتصاديا كما يمكنها من دخول علاقات خارجية متنوعة⁽¹⁾. وهذا ما يفسر سعي العديد من الدول إلى تطوير علاقاتها مع إيران كالصين وروسيا والاتحاد الأوروبي والدول المجاورة لها خاصة تركيا وسوريا، وهذه الأخيرة استفادت كثيرا من النفط الإيراني.

ومن خلال دراستنا لعوامل البيئة الداخلية نرى أن هذه الأخيرة لها تأثير مميز على عملية صنع القرار، حيث نجد أن التركيبة المعقدة للنظام الإيراني تدفع صناعات القرار إلى اتخاذ قرارات وفقا لمتطلبات هذه البيئة، وهذا ما يؤكد حتمية الدور الذي تلعبه كل هذه العوامل التي أشرنا إليها.

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية

تعتبر البيئة الخارجية من أهم العوامل المؤثرة في السياسة الخارجية للدول، حيث تطرح هذه البيئة بمستوياتها الإقليمية والخارجية مجموعة متغيرات تؤثر على حركية السياسة الخارجية، وهو ما ينطبق تماما على دول الشرق الأوسط.

وتحاول العديد من الدراسات في ميدان العلاقات الدولية تفسير السلوك الخارجي للدول على أساس تأثيرات البيئة الداخلية وتفاعلاتها السياسية خاصة. لكن يؤكد أحد الباحثين في هذا الميدان (جوريفتش) في دراسة له بعنوان: "The second image reversed: The international source of domestic politics" أن السياسات الخارجية ليست انعكاس لتفاعل العوامل الداخلية بالأساس، وإنما هي صورة واضحة عن تأثير التحولات الدولية على تلك الدول مما يدفعها إلى التغيير في سلوكها⁽²⁾. وهذا ما يؤكد مكانة هذه المتغيرات في فهم السلوك الخارجي للدولة.

أ- **على المستوى الإقليمي:** تتأثر السياسة الإيرانية بطبيعة التفاعلات والتوازنات على مستوى الإقليم، وهذا ما ينعكس على قراراتها الخارجية اتجاه الدول، وكل القضايا المتعلقة بالجوار الجغرافي. وتثير العديد من القضايا في المنطقة المجاورة لإيران الكثير من

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص155

(2) عبد الله سهر محمد، المرجع السابق الذكر، ص24

التعقيدات تحتم على صانع القرار الإيراني التفاعل معها، لذلك نجد أن القضية الأفغانية وقضية تسوية الصراع العربي الإسرائيلي، والعلاقات التركية-الإيرانية والعلاقات العربية-الإيرانية تعد من أهم القضايا المؤثرة في صنع القرار الإيراني نظراً للتقارب الجغرافي، لما يمكن أن يثيره على مستوى علاقاتها بهذه الأطراف.

بالنسبة للقضية الأفغانية، فمنذ ظهور حركة طالبان على الساحة الأفغانية عام 1994، وبرز الفكر السياسي لزعيمها الملا عمر آثار ذلك قلق إيران من تصدير هذا الفكر إليها إضافة إلى نشوء تنسيق أمريكي-طالباني ومخاطره على الأمن القومي، وأيضاً التخوف من تكوين محور ثلاثي من طالبان وأفغانستان والإمارات، أو رباعي بانضمام السعودية التي دعمت طالبان منذ البداية إلا أنه عام 1998 أوقفت هذا الدعم⁽¹⁾. وقرار الولايات المتحدة بشن حربها المفتوحة على الإرهاب ابتداء من أفغانستان شكل خطورة على الأمن القومي الإيراني، فمع توتر العلاقات الأمريكية-الإيرانية فإن التخوف الإيراني من توجيه ضربة عسكرية إليه يزداد في ظل التواجد الأمريكي في أفغانستان، لذلك أصبح التعامل مع هذه التوترات الجديدة يلزم إيران الانخراط في هذه اللعبة بدل التزامها الحياد، ما يفتح المجال لحل المشكلات بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، وهذا ما اقترحه بعض رموز التيار الإصلاحية بعد تقديمهم لتوصية من خلال اللجنة البرلمانية في مجلس الشورى، تدعو إلى إجراء محادثات مع الولايات المتحدة الأمريكية حول مستقبل الوضع في أفغانستان لحفظ الأمن القومي⁽²⁾.

أما قضية التسوية العربية-الإسرائيلية، فتعد من أهم القضايا المؤثرة في توجهات إيران الخارجية خاصة اتجاه الدول العربية، بما فيها الدول التي تربطها علاقات طويلة ومتينة معها، فإيران منذ نجاح الثورة الإيرانية أعلنت مساندتها لحركات المقاومة ضد إسرائيل وانعكس ذلك في غلقها للسفارة الإسرائيلية في إيران واستبدالها بالسفارة الفلسطينية⁽³⁾.

(1) نيفين عبد المنعم مسعد ، المرجع السابق الذكر، ص36.

(2) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق الذكر، ص182.

(3) نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص 38.

ونشأت منذ ذلك الوقت علاقات طيبة مع السلطة الفلسطينية، خاصة بعد اعتبار القضية الفلسطينية محورا أساسيا في السياسة الإيرانية، وعليه أعلنت إيران عدائها لإسرائيل فرفضت كل مفاوضات التسوية من مدريد إلى كل الاتفاقيات التي جاءت فيما بعد، وشكلت التسوية ولا تزال لحد الآن مصدر قلق بالنسبة لصانع القرار الإيراني.

ودخول سوريا في المفاوضات الغير مباشرة مع إسرائيل، والتي كانت بوساطة تركية شكل هاجس بالنسبة لإيران، وفي لقاء صحفي للرئيس السوري مع أحد الصحفيين الإيرانيين في بدايات عام 2008 تحدث عن المحادثات التي تجري بين دولته وإسرائيل، وأكد على أن هذه المحادثات لن تؤثر إطلاقا على مستوى علاقات البلدين لأن إيران تدرك المطالب السورية والتي لا يوجد فيها أي شيء يدعو للتخوف منها، وأن العلاقات السورية-الإيرانية ليست علاقات ظرفية أو مرحلية، إنما هذه العلاقات تنبع من تاريخ مشترك لا يمكن أن تسقطه أي إغراءات. ومع كل هذه التصريحات فإن أي قرارات تتوصل إليها هذه الاتفاقيات سينعكس حتما على سياسة إيران الخارجية اتجاه سوريا.

كما أن الانسحاب السوري من لبنان، والضغط التي تتعرض لها سوريا لسحب سلاح حزب الله كل ذلك يؤثر في المصالح الإيرانية، وعلى صناعة وصياغة سياستها الخارجية فالوجود السوري في لبنان كان يشكل أهمية خاصة بالنسبة لإيران التي تسعى لحماية الوجود الشيعي هناك، وفقداء لأي طرف سواء السوري أو حزب الله سيعيق سياساتها.

ومع هذا فقد شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان في 2006 عاملا مؤثرا في توجيه سلوك إيران نحو سوريا، حيث أكد النجاح الذي حققه حزب الله في هذه الحرب على ضرورة توثيق العلاقات مع سوريا أكثر باعتبارها الشريك الموثوق منه في مواجهة إسرائيل.

ويعتبر التحول الذي يعرفه العراق بحكم تقاطعه الجغرافي مع إيران أحد أهم المؤثرات الرئيسية في السياسة الخارجية الإيرانية، فقد كانت إيران من الدول التي اعتبرت الولايات المتحدة الأمريكية من الدول المارقة والتي يجب محاربتها بعد 11 سبتمبر 2001⁽¹⁾. والوضع

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق الذكر، ص252.

الجديد الذي عرفه العراق بعد التدخل الأمريكي فيه عام 2003، دفع الساسة الإيرانيين لتغيير توجهاتهم اتجاه هذه الدولة التي لطالما كان العداء العامل البارز في تعاملاتها معها، فقد استمرت إيران في التتديد بالحرب ودعت إلى عدم القيام بها⁽¹⁾ ويمكن تفسير التحول في السلوك الإيراني اتجاه العراق أنه ناتج عن التهديد الذي أصبح يشكله تواجد الولايات المتحدة الأمريكية في العراق على الأمن الإيراني.

وكان لصعود نظام جديد في العراق تأثير كبير خاصة بعد صعود الشيعة كطرف أساسي في هذا الحكم، وانعكس ذلك على سلوك إيران الخارجي اتجاه هذه العراق والتي بدأت تعرف علاقات جيدة معها.

- وتعتبر العلاقات التركية- الإسرائيلية بمثابة تهديد للأمن القومي الإيراني والسوري معا، فمنذ توقيع تركيا وإسرائيل لاتفاقية عسكرية عام 1996 وتطورات علاقاتهما كان هذا عاملا مؤثرا في صنع القرار الإيراني الخارجي، وذلك يرجع إلى التوسع الإسرائيلي في المنطقة⁽²⁾، نظرا لعدم الترابط الحدودي بين إيران وإسرائيل، فقد كانت سوريا هي معبر إيران إلى فلسطين، وتركيا هي معبر إسرائيل إلى إيران ، وبالتالي ستكون الحدود التركية بمثابة تهديد للأمن الإيراني ويمكن للسلح الجوي الإسرائيلي قصف أي منطقة من إيران، كما أن هذا التقارب سوف يشكل تهديدا على العلاقات التركية- الإيرانية في حد ذاتها، وفعلا توترت علاقات البلدين بفعل هذه التطورات.

إلى جانب هذا كله عرفت العلاقات الإيرانية العربية تحسنا ملحوظا في الفترة الراهنة، وهذا ما انعكس على جملة اجتماعاتها مع هذه الدول، وقد صرح وزير الخارجية السعودي في افتتاح المجلس الوزاري الخليجي في جدة في 8 أفريل 2000 أن:

"علاقات دول الخليج مع إيران ركيزة أساسية في أمن المنطقة واستقرارها"⁽³⁾.

(1) نفس المرجع ، ص 257.

(2) François Goudreau, *l'occidentation de la Turquie et ses relations avec ses voisins orientaux : de la Guerre du Golf à Aujourd'hui*, Monterial : institut d'études international, 2003, p26.

(3) طلال عتريسي ، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق الذكر، ص 79.

وكل هذه التحولات انعكست عل توقيع إيران لاتفاقيات تعاون وتقارب أمني في مكافحة المخدرات والإرهاب والتسلل مع قطر، والكويت والمملكة العربية السعودية⁽¹⁾. وهذا التطور في العلاقات قلل حجم المخاوف العربية من الملف النووي الإيراني و أبدت هذه الدول مساندتها لإيران لاكتساب خبرة نووية لأغراض سلمية.

ب- على المستوى الدولي، تشكل العلاقات التفاعلية داخل النظام الدولي محدد مؤثر على سياسة أي دولة، وعليه فايران ليست استثناء عن هذه القاعدة، وتساعد علاقات إيران بالقوى الدولية الكبرى على فهم عملية صنع القرار الخارجي الإيراني، وكيفية إدارة إيران لعلاقاتها مع الدول العربية بما فيها العلاقات الإيرانية-السورية، والتي ساهم هذا المتغير إسهاما كبيرا فيها. فقد شكل العداء الذي وجهته الثورة والحكومة الإيرانية الإسلامية للغرب منذ بروزها محورا فاصلا في علاقاتها بالعرب⁽²⁾، وعلى الأخص علاقاتها مع سوريا.

فالتقارب الذي عرفته العلاقات الأمريكية المصرية والسعودية والأردنية، ساهم في تجميد علاقات هذه البلدان مع إيران، على العكس مع سوريا التي كانت علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية متذبذبة، إضافة إلى الضغط والتهديد الأمريكي عليها، كلها زادت من توطيد علاقات البلدين لمواجهة كل المشاريع الغربية بما فيها الأمريكية-الإسرائيلية.

عرفت العلاقات الإيرانية-الأمريكية تغيرات عبر فترات زمنية مختلفة، ويمكن توضيحها عبر المراحل التالية:⁽³⁾

- المرحلة الأولى: التي تبدأ من عام 1979، ساد العلاقات الإيرانية-الأمريكية خلال هذه الفترة نوع من التحفظ.

- المرحلة الثانية: تنطلق من فترة الحرب الإيرانية-العراقية بين أعوام (1981-1988) لتعرف العلاقات تراجع شديد مع تزايد حدة النقد الإيراني للسياسات الأمريكية، ما أدى إلى مجموعة مساومات نتج عنها الوفاق السري من (1984-1986) بحكم ضغط

(1) نفس المرجع ، ص70.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص40.

(3) نجا أبركان، المرجع السابق الذكر، ص 41.

الحرب على إيران بمبادلة الرهائن الأمريكيين بالسلاح. وانتهت بالمواجهة النهائية بعد انكشاف الدعم الأمريكي للعراق للقضاء على إيران.

- المرحلة الثالثة: وعرفت هذه الفترة الممتدة من (1988 إلى عام 2000) طرح فكرة الحوار الإيراني-الأمريكي خاصة بعد ترأس **خاتمي** النظام الإسلامي في إيران، جاءت الشروط الأمريكية متمثلة في:

- وقف إيران لسياسة المعارضة لعملية التسوية، عدم تدعيمها للحركات الإرهابية.

- التوقف عن تطوير أسلحة الدمار الشامل.

لكن كان لتأثير القوى المضادة للتيار الإصلاحية أثره، مما أدى بالسياسة الأمريكية إلى فرض سياسة الاحتواء لكل من إيران والعراق⁽¹⁾.

- المرحلة الرابعة: والممتدة من (2000 إلى 2008) عرفت العلاقات خلال هذه الفترة توترا كبيرا خاصة بعد 11 سبتمبر 2001 حين بدأت تزداد حدة الاتهامات الأمريكية لإيران إلى درجة وصفها بالدولة المارقة، ثم جاءت الحرب على أفغانستان والعراق لتزيد من تعقيد الأمور بين البلدين خاصة فيما يتعلق بالملف العراقي في عام 2003، ومع وصول التيار المحافظ إلى الحكم عام 2005 متمثلا في شخصية الرئيس **أحمدي نجاد**، وتصاعدت أزمة الملف النووي الإيراني، وتشدد القيادة الجديدة اتجاه السياسات الأمريكية دخلت العلاقات مرحلة جديدة من التوتر. وهذا ما فتح مجالا أمام إيران لتبني عدة إستراتيجيات⁽²⁾:

• إستراتيجية المساومات، وتعنى القدرة على الحركة والتلاعب الدبلوماسي لتحقيق نتائج أفضل، وهذا ما نلاحظه في إدارتها للملف النووي.

• إستراتيجية التصلب، حيث تؤكد على عدم تبعية إيران للغرب والتأكيد على قدراتها المتطورة، والتي تستطيع بها المواجهة. وهذا ما يؤكد تشدد القيادة الإيرانية الجديدة اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية في هذا الميدان، ودخولها في تجارب عسكرية وخاصة بالنظام الصاروخي.

(1) نفس المرجع ، ص41.

(2) عبد الله سهر محمد، المرجع السابق الذكر، ص26.

وقد استعملت الولايات المتحدة الأمريكية الملف النووي كوسيلة للضغط على إيران بعد احتلال العراق عام 2003، وذلك في ادعائها لانتهاك إيران بنود معاهدة حظر انتشار الأسلحة النووية، فكانت جل المباحثات السياسية تتعلق بكيفية توقيفها، وإبداء التعاون مع وكالة الطاقة النووية⁽¹⁾.

كما أبدت في الكثير من الأحيان استعدادها لعزل النظام، وترقب العديد من المحللين قيام الولايات المتحدة الأمريكية بتوجيه ضربة عسكرية لإيران، لكن هناك عدة أسباب منعت ذلك نذكر من بينها:

✓ جغرافية المنطقة، إذ تقل المناورة أمام الأساطيل البحرية ، وإن حدثت الحرب فعلا يصبح الخليج أخطر مكان ملاحي للسفن المدنية والعسكرية⁽²⁾.

✓ تستطيع إيران تهديد ناقلات النفط في الخليج، حيث تفيد بعض التقارير الأمريكية بأن إيران تملك غواصة لا تستطيع الرادارات كشفها، إضافة إلى ترسانة الصواريخ الضخمة، وهذا ما يجعلها هدفا غير سهل⁽³⁾.

✓ التعثر الأمريكي خلال حربه على الإرهاب والتي جعلته غير قادر على تحمل تكاليف حرب أخرى خاصة مع صعود فواعل كثيرة لمواجهة في المنطقة.

ومع هذا فقد استطاعت إيران أن تبدي نوعا من المرونة في سلوكها الخارجي، خاصة فيما يتعلق بملفها النووي، وتمكنت من عزل التهديد الأمريكي من خلال دبلوماسيتها القوية والحوارية مع الأوروبيين، مما سمح بتبديد فكرة الهيمنة الإيرانية لتوضيح ذلك خصوصا للدول العربية⁽⁴⁾. وهذا ما سمح بتطور علاقاتها مع الدول العربية، وإدراك بعض الدول خاصة الأوروبية بضرورة عدم توجيه ضربة عسكرية لإيران واللجوء إلى الحلول

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق الذكر، ص78.

(2) برادلي أ. تايلر، المرجع السابق الذكر، ص65.

(3) حسن الرشدي، "النووي الإيراني والموقف الأمريكي"، الدراسات الإستراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد2، جوان 2006، ص103.

(4) طلال عتريسي، المرجع السابق الذكر، ص79.

الدبلوماسية، دفع إيران إلى تفعيل العامل الدبلوماسي في إدارة ملفها النووي كإستراتيجية بديلة لمواجهة الولايات المتحدة الأمريكية.

كما أن العلاقات المتوترة التي تعرفها سوريا مع الولايات المتحدة سمحت لصناع القرار الإيرانيين بتوجيه سياساتهم اتجاهها باعتبارها تشترك معها في نفس المحور التهديدي، وقد عرفت علاقات البلدين تطورا كبيرا توسع على جميع الميادين الاقتصادية العسكرية والأمنية والثقافية، كل هذا استلزمنا تعاوننا مشتركا لمواجهة المشاريع الأمريكية خاصة مع ما طرحه مشروع الشرق الأوسط الكبير من مخاطر.

من جهة أخرى عرفت العلاقات الإيرانية-الروسية بعدا آخر، على عكس علاقات إيران بالولايات المتحدة الأمريكية. وقد أكدت موسكو منذ اندلاع الثورة الإسلامية تعاطفها الشديد معها، وقد ساد هذه الفترة نوع من التحفظ نظرا للضغوط الغربية على إيران⁽¹⁾.

أما الفترة الممتدة من 1981 إلى 1983، فقد عرفت نوعا من المساندة السوفيتية لإيران ودعم قوي لها، إلا أن هذه العلاقات سرعان ما أصابها تذبذب كبير بعد مساندة موسكو للعراق وتوقيعها لمعاهدة صداقة معها في 1982، ثم عرفت الفترة ما بين 1983 و1988 نوع من التوتر. أما الفترة الممتدة بين 1988 و1991 تميزت بتهدة الأوضاع بين إيران والاتحاد السوفيتي، ومع سقوط الاتحاد السوفيتي وجدت إيران نفسها أمام عدة تحديات خاصة بعد انهزام جار قوي لها كان يمثل تهديدا لأمنها، واستقلال جمهورياته أصبح يشكل مصدر قلق لإيران⁽²⁾. فقد شكلت العلاقات الإيرانية-الروسية مؤثرا هاما في توجهات السياسة الخارجية الإيرانية نحو الدول العربية خاصة تلك التي كانت تجمعها علاقات بروسيا كسوريا، وهذا ما زاد من توثيق العلاقات الإيرانية-السورية في ظل الدعم الروسي لها.

وشهدت العلاقات الإيرانية-الروسية بعد الحرب على العراق تقاربا كبيرا في ظل الدعم الروسي لإيران، ومع هذا فإن الموقف الروسي المتذبذب مؤخرا حول قضية السلاح النووي يمكن أن يؤثر على علاقات البلدين.

(1) نيفين عبد المنعم مسعد ، المرجع السابق الذكر ، ص42.

(2) نفس المرجع ، ص43.

أما فيما يخص العلاقات الإيرانية-الأوروبية، تعد هذه العلاقات من المحددات الهامة للتوجه الإيراني الخارجي، بحيث لم تضع إيران علاقاتها مع الغرب في كفة واحدة، وعلى العكس فقد كانت علاقاتها مع أوروبا أكثر حوارية من علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية.

فقد أدركت إيران التنافس الموجود بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الأوروبي خاصة في الجانب الاقتصادي، وهو الأمر الذي زاد من أهمية إيران لدى الاتحاد الأوروبي، وقد شجعت الحكومة الإيرانية كل المبادرات الأوروبية للسلام في الشرق الأوسط، كما رحبت بالوجود الأوروبي في الخليج⁽¹⁾. ومن هذا المنطلق فقد استغلت إيران علاقاتها التعاونية مع الاتحاد الأوروبي لتقليل الضغط الأمريكي وتقليص دوره بإدخال فواعل جدد منافسين له في المنطقة، ويمكن القول أن علاقاتهما عرفت نوع من التحسن والحوار في الفترة الرئاسية لكل من هاشمي رافسنجاني وخاتمي، مما أدى إلى نقلة هامة في جملة الاستثمارات بينهما. إلا أن سياسة الحوار الأوروبي-الإيراني سرعان ما فشلت بعد عمليات خطف الرهائن الأوروبيين.

وقد شهدت المرحلة الأخيرة تواصل كبيراً بين الدول الأوروبية وإيران خاصة بعد إعلان أوروبا بضرورة اللجوء إلى الحلول الدبلوماسية فيما يخص الملف النووي، وعليه عرف السلوك الإيراني اتجاه هذه الدول نوع من التعاون، حيث بدأت مباحثات بين بريطانيا وفرنسا وألمانيا وإيران بعد اتفاق باريس عام 2004 فيما يخص تعليق عمليات تخصيب اليورانيوم⁽²⁾.

وتعرف العلاقات في عهد أحمدني نجاد نوعاً من الحوار نتيجة التطورات التي يعرفها الملف النووي الإيراني، حيث اتسم الموقف الأوروبي من البداية بالمرونة والوسطية، وشجع الولايات المتحدة على تبني خيار الدبلوماسية لإنهاء هذا الملف المعقد⁽³⁾. وهذا ما أثر على سياسة إيران التي تميزت بالتصعيد أحياناً وبالنهج الدبلوماسي أحياناً أخرى.

(1) باكينام الشرقاوي، "السياسة الخارجية الإيرانية"، ص 16، 2007/03/16، من موقع: www.Aljazeera.net/2001/04/21

(2) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق الذكر، ص 91.

(3) أحمد السيد تركي، "أبعاد حالة الملف النووي الإيراني إلى مجلس الأمن"، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص 103.

وفي ظل الضغوط الدولية المتزايدة على إيران، لجأت هذه الأخيرة إلى توقيع عقود في مجال النفط مع الصين واليابان، وهذا ما أعاق وكالة الطاقة الدولية في سبتمبر 2005 من اتخاذ قرارات تلزم الدولة بتعليق عمليات التخصيب⁽¹⁾. مما يدل على قدرة إيران في الحركة والمناورة، وربط هذه الدول باتفاقيات يجعلها لا تتخذ قرارات ضدها، وذلك خوفا من تضرر مصالحها.

إذا فالمتغير الخارجي يعد من أهم المحاور المؤثرة في عملية صنع القرار الخارجي لأي دولة، وهذا ما لمسناه في تحليلنا للعوامل الخارجية وتأثيرها على صنع القرار الإيراني، فقد أثبتت هذه المتغيرات مدى عمقها وتأثيرها في صياغة القرارات الخارجية ومن ثم فهم سياسات الدولة بما فيها تلك الموجهة نحو الدول العربية، وتوضح ذلك أكثر من خلال الاختلاف في صنع القرار على مستوى القيادات التي حكمت السلطة.

المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية

تعتبر البيئة النفسية للقائد السياسي هي الوسيط الذي تنتج من خلاله المتغيرات الموضوعية البنيوية الداخلية أو الخارجية تأثيرها على السياسة الخارجية، وتتألف هذه البيئة من مجموعة من المكونات هي، العقائد والإدراكات والتصورات⁽²⁾ وتداخل كل هذه المكونات الشخصية والنفسية لتؤثر على صياغة صانع القرار لقراراته الخارجية.

ودراسة تأثير هذه العوامل في عملية صنع القرار الإيراني صعب جدا، خاصة في ظل التركيب المعقدة للنظام الإيراني، وذلك بتعدد الفاعلين الأساسيين في الدولة، وخاصة بما يتعلق بالمرشد الأعلى الذي يلعب دور مؤثر في صنع القرار انطلاقا من فكرة ولاية الفقيه التي أدخلها الخميني في عام 1979، ثم يأتي تأثير رئيس الجمهورية، لذلك نجد أن الأفكار التي توافقت مع وصول الخميني إلى الحكم في إيران ساهمت إلى درجة كبيرة في بلورة شخصية رئيس الدولة.

(1) نفس المرجع ، ص81.

(2) نفس المرجع ، ص425.

وقد كان للقيادات التي تداولت رئاسة الحكم في إيران منذ الثورة تأثيرات بالغة على سياسات إيران الخارجية، خاصة مع الاختلافات والتركيبات العقائدية لكل قائد. فقد تميزت السياسة الإيرانية في عهد **رافسنجاني** بالاعتدال، وعلى اعتبار أنه رجل أعمال فقد ركز في سياسته على الجانب الاقتصادي، خاصة بعد ما خلفته الحرب العراقية-الإيرانية على الاقتصاد الإيراني، وهذا ما جعل الاقتصاد من أولويات هذا الرجل. كما كان للتصورات الدينية لرافسنجاني الأثر البالغ في سياسته، فقد شارك في تهيئة البيئة الداخلية للثورة على مدار الستينات والسبعينات⁽¹⁾.

بينما تميزت سياسة **خاتمي** بالإصلاح، وهذا ما ترافق مع فتحه لآفاق الحوار مع الدول الغربية، وساهمت التنشئة الدينية لهذا الرجل، وتقلده لمناصب مختلفة في إيران في توجيه سياسته، فقد ولد خاتمي في أردكان وسط إيران، تلقى تعليماً دينياً قبل حصوله على درجتين جامعتين في الفلسفة والتربية، وارتقى إلى مرتبة حجة الإسلام وهي مرتبة تحتل موقعا وسطيا في سلم الألقاب الدينية لدى الشيعة⁽²⁾.

وقد عينه **الخميني** ممثلاً في صحيفة **كيهان** ورئيس تحريرها، ثم تولى مسؤولية وزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي من 1982 إلى 1992، وقد عينه **خاميني** عضواً في المجلس الأعلى للثورة الثقافية⁽³⁾، وعليه فقد أثرت العوامل الثقافية على سياسته ونهجه، حيث اعتمد سياسة حوار الحضارات وسعى لتحسين العلاقات مع الدول المجاورة والدول الغربية من خلال إنشاء علاقات تعاونية مع هذه الدول، لذلك كان إدراكه لأهمية الإصلاح الأثر البالغ على سياسته.

ومع توليه منصب رئيس الدولة حاول أن يصلح معظم القطاعات سواء الاقتصادية أو الثقافية، وكان لهذه الأخيرة التركيز الأكبر خاصة بعد طرحه لفكرة حوار الحضارات وتقارب الثقافات. ونستنتج من المقارنة بالفترتين الرئيسيتين مدى تأثير تصورات وإدراكات،

(1) نفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص86.

(2) "السيرة الذاتية للرئيس محمد خاتمي"، الموسوعة العربية العالمية، 2007/03/13، من موقع: www.intaaj.net

(3) نفس المرجع، ص94.

وعقائد الشخص على السياسة الخارجية، وتوجهاته الخارجية اتجاه الدول الأخرى، وهذا ما تبين من الاختلاف الظاهر لسلوك إيران الخارجي خلال فترة حكمهما.

وقد كان لإدراك خاتمي ورافسنجاني لكل المتغيرات والظروف التي حكمت تلك الفترة خاصة بعد تخوف الدول المجاورة من تصدير الثورة، والسياسة الثورية اتجاه العالم الغربي بما فيه الولايات المتحدة الأمريكية، والتي أصبحت بعد سقوط الاتحاد السوفيتي القوة المهيمنة في العالم، كل تلك العوامل مجتمعة كان لها التأثير البالغ في توجههما نحو الاعتدال والإصلاح.

أما بالنسبة للقائد أحمددي نجاد، فقد أخذت سياسته الخارجية منعطفاً آخر على عكس السياسات السابقة له، وهذا راجع إلى عدة متغيرات من بينها كونه من التيار المحافظ ويتميز هذا الأخير بتشدده اتجاه الغرب خاصة. كما كان للتكوين الشخصي لأحمددي نجاد دور في انتهاجه لهذه السياسة، فقد ولد في أسرة فقيرة ومتدينة، وبساطته وتواضعه جعلته محبوباً بين الناس، حيث قضى سنتين في رئاسة بلدية طهران وكان خلال هذه الفترة يلبي كل حاجات الفقراء في المنطقة، كما ركز في حملته الانتخابية على التوزيع العادل للثروة والنفط بينهم⁽¹⁾.

ومنذ وصوله إلى الحكم بدأت تبرز ملامح التغيير في الخطاب الإيراني الذي أصبح أكثر تشدداً ضد الغرب، وهذا ما ظهر في رفضه لاستئناف التفاوض بشأن الملف النووي الإيراني، كما كثرت لغة الخطابات المتشددة ضد شرعية الوجود الإسرائيلي في المنطقة⁽²⁾. يؤمن نجاد بأن إصلاح الداخل وقوته يعد من ضمانات الحماية على الساحة الدولية، وهذا ما يؤكد تشدده في إدارة الملف النووي الإيراني⁽³⁾، ومحاولة الارتقاء بالميدان العسكري

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة المرجع السابق الذكر، ص5.

(2) نفس المرجع، ص6.

(3) محمد السعيد عبد المؤمن، "أحمددي نجاد وإصلاح الداخل: تجربة ذاتية"، 2008/02/13، من موقع:

بهدف حماية الأمن القومي من أي تهديد عسكري يواجهه، خاصة وأن في جواره بعض القوى النووية والتي يمكن أن تشكل تهديد فعلياً لأمنه.

ويتميز المحافظون في إيران بحكم انتسابه لهذه الفئة عن غيرهم من الإصلاحيين باستخدامهم المفرط للخطاب الديني، والتأكيد على الشعارات الإيديولوجية، ورفض العيش بتقليد الغرب، وحفظ الثقافة الإسلامية عن طريق انتهاج العديد من الأسس كمنع الفضائيات وفرض الحجاب وغيرها من الأمور⁽¹⁾. والملاحظ هنا يرى مدى تأثير التصورات والعقائد الدينية على توجهات الرئيس نجاد نحو الخارج، فتصوره بأن الولايات المتحدة الأمريكية هي دولة معتدية ومتسلطة لذلك يجب معاداتها، وهذا ما يفسر خطاباته المتشددة ضدها، في نفس الوقت نجد أن الفلسفة الدينية التي جاء بها الخميني أثرت كثيراً على أفكار وإدراكات هذا الرئيس خاصة بالنسبة لإسرائيل، حيث نلتبس في خطاباته استمرار في التأكيد على أن إسرائيل هي "غدة سرطانية" لابد من استئصالها وإبعادها عن العالم الإسلامي الذي لا تنتمي إليه.

ونفهم من خلال دراستنا لتأثيرات العوامل النفسية خلال مختلف الفترات التي عرفت إيران، مدى أهمية البيئة النفسية والاجتماعية في توجيه السياسة الخارجية للدولة، وذلك ما لمسناه من تغيير في توجهات سياسات الحكام خلال هذه الفترات، فقد انتهجت إيران خلال ثلاث عهود عدة سياسات متباينة بين سياسة الاعتدال، وسياسة الإصلاح، وسياسة التشدد والهجوم. وهذا ما كان له تأثير بالغ على علاقاتها بالدول العربية بصفة عامة والدول الغربية بصفة خاصة، ومع وجود كل هذه الفروق الفردية بين القيادات الإيرانية يثبت الواقع تلاقي هذه الأفكار والتصورات في تحقيقها أهداف السياسة الخارجية للجمهورية الإسلامية رغم اختلاف الوسائل.

وعليه فقد كان لعوامل البيئة تأثير بالغ على عملية صنع القرار في السياسة الخارجية الإيرانية، فوجود إيران في منطقة هامة في العالم هي الشرق الأوسط، وما تعرفه هذه

(1) نفس المرجع ، ص35.

المنطقة من تفاعلات وتحديات كثيرة كان له تأثير كبير على سياستها، ويمكن القول بأن المتغير الخارجي بما يحمله من مستويات إقليمية ودولية ساهم أكثر في تحريك السلوك الإيراني خاصة بعد صعود الولايات المتحدة كقوى عظمى، وبرزت تحديات جديدة أمام السياسة الإيرانية كظهور العولمة، وصعود منطق الاعتماد المتبادل بين الدول، وإنشاء تكتلات اقتصادية كبرى، والتطور التكنولوجي الكبير في مجالات الاتصال. كل هذا زاد من أهمية التوسع بالنسبة للقوى الكبرى والقوى الناشئة التي نشطت على عدة مستويات اقتصادية تجارية وغيرها، للبحث عن أسواق للتوسع أكثر ومن ثم التأثير على سياسات الدول المتواجدة فيها. وعليه فإن إدراك صناع القرار في إيران لكل هذه التفاعلات الحاصلة في البيئة الخارجية، إضافة إلى الضغوط التي تشهدها البيئة الداخلية تمكنهم من صياغة قرارات تصب في مصلحة الدولة.

المبحث الثاني: محددات صنع القرار الخارجي السوري

كما عرفنا سابقا فإن السياسة الخارجية تشكل ذلك الإطار المعرفي الذي نستطيع من خلاله فهم توجهات وتفاعلات الدول فيما بينها، فدراسة علاقات ما تتطلب البحث وتحليل توجهات سياستها الخارجية والتي بطبيعة الحال تتعرض لعدة مؤثرات في عملية صنع القرار الخارجي، وهذه العوامل نابعة من البيئة الموجودة فيها وهي: البيئة الداخلية والخارجية والسيكولوجية.

ودراسة السياسة الخارجية السورية يتطلب البحث في كل المتغيرات المؤثرة فيها، خاصة وأن سوريا هي من البلدان العربية التي يصف العديد سياستها بالسياسات التابعة، والسياسة الخارجية السورية كأى سياسة لا تتحرك بمعزل عن بيئتها، وعليه فإنها تؤثر وتتأثر.

إن معرفة عملية صنع القرار في سوريا هي من الجوانب الجد معقدة بسبب سريتها من جهة وعدم استقرارها على أسس وصيغ قانونية محددة من جهة أخرى تجعل من الصعب فهم توجهاتها الخارجية⁽¹⁾، والمتعمق في تحليل هذه السياسة يجدها تتميز بالطابع القومي العربي، وهذا ما يتطابق مع كل التصريحات التي يطلقها صانع القرار على مستوى علاقاته وتوجهاته نحو محيطه الخارجي، ومع هذا فقد نجد سلوكها يتميز في بعض الأحيان بالمرونة والبرغماتية، وهذا ما يؤكد على وجود عوامل كثيرة لها تأثير قوي على الأداء الخارجي السوري.

والحديث عن سياسة سوريا الخارجية يطرح علينا تحديد فترة الدراسة، والتي يمكن بدايتها من بعض الفترات في عهد حافظ الأسد، خاصة وأنه عايش معظم التغيرات الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة إلى غاية الفترة الحالية والتي يقودها بشار الأسد محاولين بذلك الوقوف على أهم ما ميز الفترتين في سياستهما الخارجية، إضافة إلى دراسة الظروف التي كانت لها انعكاسات على صنع القرار الخارجي في سوريا.

المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية

(1) حسين عبد العزيز، "صنع القرار والسياسة الخارجية في سوريا"، 2008/05/12، من موقع: www.Ajazeera.net/nr/exeres.

بقصد بالمتغيرات الداخلية تلك المتغيرات التي تنشأ أو تقع داخل إطار الدولة ذاتها وتكون مرتبطة بتكوينها، وعليه فإن لها أثر بالغ في عملية صنع القرار الخارجي ويمكن إجمال عوامل البيئة الداخلية المؤثرة في صنع القرار الخارجي السوري فيما يلي :

- العامل الجغرافي، كأى دولة تلعب المكانة الجغرافية السورية دور مهم في سياساتها الخارجية وهذا يرجع إلى تواجدها في منطقة حيوية وهامة، ما جعل منها منطقة تجلب إليها العديد من الأطماع الخارجية. وقد أكسب صراع الإمبراطوريات القديمة كالفارسية، واليونانية والفرعونية سوريا مكانة مهمة وإستراتيجية في المنطقة⁽¹⁾.

ساهمت سوريا في الانبعاث الإسلامي إلى جميع الأقطار، واحتوت بداخلها علماء وباحثين من كل الدول المجاورة، وكان نضالها طويل من أجل الاستقلال ومساعدة الدول العربية المجاورة في نيل استقلالها، كل هذا ساهم في تعظيم مكانتها⁽²⁾ وقد كان القرب الجغرافي عامل مهم في جعل سياسات الدول تتجه نحو هذه الدولة سواء أكانت تلك الوجهة نحو التعاون أو الصراع.

تقدر مساحة سوريا بـ 185,180 كليومتر مربع، تشترك بحدودها من الشمال مع تركيا، ومن الشرق العراق، وجنوبا فلسطين والأردن، كما تطل على البحر الأبيض المتوسط ولبنان من الغرب، وهذا ما يجعلها ملتقى عدة طرق مواصلات بين الأناضول ومن ورائه أوروبا وأقطار جزيرة العرب ومصر، وبين أقطار البحر الأبيض المتوسط والمشرق المتمثل في بلدان الخليج⁽³⁾، وهذا ما يؤكد على أنها تحتل موقع جد هام في خريطة الشرق الأوسط.

والموقع الجغرافي للدولة يؤثر من عدة نواحي على عملية صنع القرار الخارجي، حيث يحدد هذا الموقع مجالها الحيوي المباشر، في نفس الوقت يبرز حجم التهديدات الموجهة

(1) عيسى درويش، "البعد العربي في السياسة الخارجية السورية"، الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: المؤسسة العربية السورية، العدد 29، 2007، ص 188.

(2) نفس المرجع ، ص 189.

(3) _____، "تاريخ سوريا"، الموسوعة العربية العالمية، 2007/04/12، من موقع: www.intaai.net

إلى أمنها الوطني، ويؤكد راتزل أحد أنصار الحتمية الجغرافية على دور الجغرافيا في تحديد سياسات الدول⁽¹⁾.

فسوريا تقع في منطقة حساسة ومضطربة، مما يجعلها فاعل أساسي في كل هذه القضايا وفي المقابل تأثر هذه القضايا عليها داخليا وعلى سلوكها الخارجي، وذلك لاقتزان حدودها وتشابكها مع هذه المناطق المتأزمة؛ مما يجعلها طرفا في هذا الصراع. وقد أتاح هذه الظروف لسوريا أن تلعب عدة أدوار في المنطقة كدور الوسيط في النزاع الإيراني الخليجي ودور الموفق بين الأطراف داخل لبنان، إلى جانب أدوارها المميزة في الصراع العربي الإسرائيلي.

- بالإضافة إلى العامل الجغرافي، فإن قضية التوزيع السكاني من الناحية العرقية والدينية له وزن كبير في صنع السياسة الخارجية لأي وحدة سياسية، فقد يؤدي وجود أقليات عرقية أو دينية قوية إلى التأثير على السياسة الخارجية طالما أن لهذه الأقليات مطالب قد تتعارض مع مصالح الأغلبية، مما قد يتطلب في بعض الأحيان تدخلا خارجيا لحمايتها⁽²⁾.

وتحوى سوريا في داخلها خليط سكاني نتيجة تواجد العديد من الأقليات فيها (كالشيعة والأكراد، الأتراك، السنة والمسيحيين...) مما يجعل من سياستها مرهونة بهذه القضايا، ورغم أن السنة تشكل الأغلبية الساحقة بنسبة 74%⁽³⁾، إلا أن تأثير هذه الأقليات له مفعول على السلوك الخارجي لها، فوجود الأقلية الشيعية على أراضيها ولو بنسبة قليلة يجعلها حذرة جدا في تعاملاتها مع الدول التي تشترك معها في امتداد هذه الجماعات، وهذا ما يوضح لنا العلاقات الحسنة بين سوريا وإيران.

وتعتبر الأقلية الكردية أكبر أقلية عرقية/لغوية في سوريا (10% من إجمالي عدد السكان) ويتواجدون في المناطق السورية الأكثر ثراء من الناحية الزراعية، والتي تحوى عددا من

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص105.

(2) نفس المرجع، ص156.

(3) Jeremy M. Sharp and Alfred B. Prados, "Syria :U.S relation and pelateral issues", United state: congressional research service, 2007, P7 [Http://www.usembassy.it-pdf-other-RL33487.pdf](http://www.usembassy.it-pdf-other-RL33487.pdf).

حقول النفط والغاز، وقد حاولت القيادات السورية المتعاقبة منذ الخمسينات على إعادة توزيع الأراضي على العرب السنة كمحاولة منها لتعريب تلك المدن⁽¹⁾.

وقبيل الحرب على العراق لعام 2003 ساهمت عدة تحولات داخلية وخارجية في تخفيف الضغط الحكومي على هذه الأقلية، بحيث قام الرئيس السوري بأول زيارة له في عام 2002 إلى مدينة الحسكة السورية المتواجد فيها عدد معتبر من الأكراد، وعمل خلالها على فتح مجال واسع من الحرية لهم، وغض النظر على أنشطتهم الثقافية والسياسية⁽²⁾، وقيام الرئيس بهذه الخطوات هو ناتج عن إدراكه لما يمكن أن تثيره هذه الأقلية على السياسة الخارجية السورية خاصة وأن للأكراد امتدادات في الدول المجاورة، وحلم أكراد العراق هو بناء دولتهم المستقلة وهذا بات حقيقياً بعد إزالة النظام البعثي العراقي، وهذا ما زاد من المخاوف السورية، لذلك سعت إلى انتهاج سلوك تعاوني مع تركيا فيما يخص هذه الأقلية.

- الهوية والانتماء إلى الأمة العربية، شكل هذا المتغير واحد من أهم العوامل المحركة للسياسة الخارجية السورية، فالانتماء للأمة العربية وثقافتها ومنظومة القيم التي شكلها الإسلام، باعتبار العروبة جسد والإسلام روح، كلها ساهمت في فهم توجهاته الخارجية⁽³⁾. هذا الانتماء ناتج عن اعتزاز سوريا بتاريخها الذي كان يشهد على أنها كانت عاصمة الخلافة الأموية، وهذا ما يفسر المكانة السورية لدى الدول العربية عموماً والإسلامية خاصة، كما يساهم هذا العامل في فهم توجهاتها إزاء هذه الدول فجمعتها بهم علاقات تعاونية ودفاعية خاصة فيما يتعلق بالعروبة والإسلام، وانعكس ذلك على المجهودات الجبارة التي قامت بها منذ انطلاق الحرب العربية الإسرائيلية 1949، وما عرفته من علاقات جد متميزة مع مصر في تلك الفترة إلى درجة إعلان الوحدة بينهما.

واشتد ذلك أكثر في عهد الرئيس حافظ الأسد، وهذا ما يفسر كونه من الزعماء الذين كان لهم دور كبير في الثورة العربية ضد إسرائيل منذ احتلالها الأراضي الفلسطينية، وهذا ما

(1) Ibid, p19.

(2) Ibid, p20.

(3) عيسى درويش، المرجع السابق الذكر، ص 189

حافظ عليه ابنه بشار الأسد من خلال دعمه لكل أشكال المقاومة، بما فيها القائمة ضد الاحتلال الصهيوني، كحزب الله والجهاد الإسلامي وحماس في فلسطين ما كان له أثر كبير على علاقات سوريا التاريخية مع إيران.

ويذهب البعض من الباحثين إلى التأكيد على أن مستوى التطور القومي لدى الدولة هو عنصر مهم لفهم التوجهات والسلوكيات الخارجية للدولة، وينتج هذا عن إحساس هذه الوحدات بولائها التام للأمة، والتأكيد على مدى قدرتها في مواجهة القوى الاستعمارية وسعيها للتحرر والاستقلال التام، كما يمكن أن يغلب على سلوكياتها الخارجية الطابع الصراعي⁽¹⁾. وهذا ما يتطابق على الوضع الراهن الذي تعرفه الأمة العربية خاصة بين المحورين المصري السعودي وسوريا، حيث تشهد علاقاتهم نوعاً من التنافس الناتج عن سعي كل طرف إلى تعزيز دوره ومكانته الإقليمية عن طريق الإبقاء على هذا الوضع الإقليمي أو تحسينه.

كما تعتبر الثقافة والأفكار الأساسية التي يعتنقها غالبية أفراد المجتمع من المحددات الأساسية لعملية صنع القرار، حيث تلعب هذه الأفكار دوراً كبيراً في توجيه صانع القرار إلى تبني قرارات تتوافق مع توجهات المجتمع، كما توفر في نفس الوقت له تبريراً منطقياً لسلوكه سياسة معينة تتطابق مع عقائد وإيديولوجيات مجتمعه⁽²⁾. وهذا ما يتطابق والرؤية السوري للصراع العربي-الإسرائيلي، بحيث نجد صانع القرار حذراً جداً فيما يتعلق بهذه القضية لما لها من تأثير على الرأي العام السوري.

وما يؤكد على تأثير البعد العربي في السياسة السورية الخارجية، هو جملة الخطابات الرسمية للقادة السياسيين ولرئيس الدولة في العديد من المناسبات، وجاء ذلك صريحاً في الخطاب الذي وجهه بشار الأسد في 24 مارس 2006 إلى مؤتمر الأحزاب العربية فقال:

"إذا أردنا وضع منهجية للحديث، فسنقول علينا أن نتحدث عن الوضع العام العربي، ثم ننتقل إلى الوضع العام في سوريا، ومن ثم ننتقل إلى الأمور الأخرى، لكن في الحقيقة من الصعب الفصل تماماً

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 184.

(2) نفس المرجع، ص 202..

بين الوضع في سوريا وأي بلد عربي، فالأمور متطابقة" وهذا ما يوضح المكانة العربية في السياسة السورية.

- الهيكل الحكومي، حسب ما نص عليه دستور 1973 المعدل عام 1984، فقد وضح أن الدولة ذات نظام حكومي جمهوري يتألف من الرئيس وثلاث نواب يعينون من قبله، إضافة إلى مجلس الوزراء والمجلس التشريعي المؤلف من 250 عضو، وتتدخل أعمال رؤساء الوزراء مع سياسة الإدارة والسياسة الاقتصادية، أما القضايا الحساسة كال دفاع والشؤون الخارجية فلا تخرج عن إطار الرئيس⁽¹⁾. نفهم من هذا سيطرة الرئيس على عملية صنع القرار حسب النصوص الدستورية.

فالدستور السوري أعطى صلاحيات واسعة للرئيس، فهو الأمين العام لحزب البعث والذي يمنحه الدستور بدوره في المادة الثامنة حق قيادة الدولة والمجتمع، كما أنه القائد العام للجيش والقوات المسلحة حسب المادة 103 من الدستور، وهو رئيس الجبهة الوطنية التقدمية⁽²⁾. وانطلاقاً من هذه الصلاحيات التي منحها الدستور يستطيع الرئيس تجاوز الصلاحيات التنفيذية إلى التشريعية، كما أنه قادر على حل البرلمان وفق المادة 107 من الدستور، كما من حقه تعيين نائب له أو أكثر، وله الحق في تعيين رئيس الحكومة ونوابه ووزرائه، وإعلان الحرب حسب المادة 100 من الدستور، وحالة الطوارئ (المادة 101)⁽³⁾ ونفهم من جملة الصلاحيات المقدمة للرئيس أنها جعلته المؤثر الرئيسي في عملية صنع القرار الخارجي، وهذا ما يوضح في نفس الوقت دور العوامل القانونية في هذه العملية.

- التكوين الاجتماعي، بالرغم مما وضعت القوانين والدساتير إلا أننا نلمس تأثير بعض العوامل على هذه العملية. حيث تتفاعل العناصر الرئيسية في المجتمع لتشكيل الهيكل السياسي للدولة، وهذا ما يسمح لها بالتأثير على عملية صنع القرار؛ كما أن التباين الموجود بين هذه

⁽¹⁾ Jeremy M. Sharp and Alfred B. Prados, op cit p2.

⁽²⁾ Ibid, p3.

⁽³⁾ حسن عبد العزيز، المرجع السابق الذكر.

العناصر، وسعيها لتحقيق أهدافها يكون له آثار مختلفة على هذه العملية⁽¹⁾. ومن أهم أشكال التكوين الاجتماعي التي لها علاقة بالسياسة الخارجية هي، النخبة السياسية والطبقات الاجتماعية، والجماعات الضاغطة، وسنتناول تأثير كل واحدة منها على السياسة الخارجية السورية عبر النقاط التالية:

- حزب البعث السوري، يعد من أهم مراكز القوة في الدولة، والذي ساهم في تكوين الإيديولوجية العلمانية للنظام. وصل إلى السلطة في سوريا عام 1963، ويعتبر الشريك الأقدم والأكبر في تحالف متعدد الأحزاب يتمثل في الجبهة التقدمية الوطنية، ويلعب هذا الحزب دورا كبيرا في دعم الرئيس وتعرف هيئة صنع القرار بالحزب بالقيادة الإقليمية، وتقع على قمة عملية صنع القرار السياسي في سوريا، وفي عام 2000 ساهم الحزب في إعداد بشار لأن ينتخب أمينا عاما للقيادة الإقليمية ويحل محل والده⁽²⁾. وبحكم تواجدهم الكبير على الساحة السياسية فلهم تأثير قوي في عملية صنع القرار، وذلك من منطلق تأثيرهم الكبير على عملية تعيين القيادة القطرية للحزب.

وقد ساهم التكوين الإيديولوجي للحزب، وعلاقاته الممتدة خارج سوريا في التأثير على القرارات الخارجية، فالدعم السوري المعلن للبعثيين العراقيين بعد الحرب على العراق عام 2003، جاء ليؤكد على تأثير الحزب في مثل هذه القرارات.

- الطبقة العلوية^(*)، تعد من الطبقات الاجتماعية المهمة في سوريا، والتي لها تأثير قوي على القرارات السياسية للدولة، وهذا راجع لوزنها الكبير داخل سوريا، فقد أنشأ حافظ الأسد خلال فترة حكمه نظاما يقوم على هيمنة الطبقة العلوية على أهم المراكز القيادية في الدولة خاصة في الجيش والاستخبارات العسكرية وغيرها من القطاعات، وهذه الهيمنة ناتجة عن

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 187

(2) Jeremy M. Sharp and Alfred B. Prados, op cit, p8

(*) تبلغ نسبة العلويين حوالي 12 بالمائة من سكان سوريا، ويعيشون في سلاسل الجبال الواقعة في الشمال الغربي على طول ساحل البحر الأبيض المتوسط، وهناك عدة روايات عن أصولهم وبالرغم من كثرتها إلا أنها في مجملها تشير إلى أنهم فرع من فروع الشيعة الإثني عشر.

انتسابه العائلي لهذه الطبقة⁽¹⁾ وبالرغم من أفضلية هذه الطبقة إلا أن الرئيسان حافظ وبشار حاولا فتح المجال لبعض الطبقات والجماعات الأخرى لتولى المناصب الرفيعة خاصة من السنة.

ورغم كل هذه التعديلات إلا أن الطبقة العلوية لها كل المقومات الأساسية التي تجعلها تؤثر في القرارات الخارجية للدولة، ويؤكد الأستاذ محمد السيد سليم في كتابه " تحليل السياسة الخارجية" على تأثير الطبقات الاجتماعية في صنع السياسة الخارجية، بحيث يؤكد على أن هذه الطبقات تمثل شريحة من الأفراد لها مكانة كبيرة داخل الدولة نظرا لامتلاكها المقومات الأساسية كالثروة والسلطة والهيبة، وبذلك هي تلعب دورا كبيرا في عملية صنع القرار بحيث يسعى صناع القرار إلى اتخاذ قرارات تحقق مصالح تلك الطبقة⁽²⁾. وبالتالي المقومات التي يمتلكها العلويون في سوريا، وتغلغلهم الكبير في الأجهزة السياسية الحساسة بالدولة تجعل تأثيرهم يكون قويا على عملية صنع القرار.

- إلى جانب النخب السياسية والطبقات الاجتماعية تبرز فواعل أخرى لها تأثير هي الأخرى على عملية صنع القرار، وتتمثل في الجماعات الضاغطة ورغم أن تأثيرها على القرارات السورية الخارجية ليس بالكبير، إلا أن وجود مثل هذه الجماعات سواء في الداخل أو الخارج سوف يشكل عائقا وتحديا للسياسة الخارجية السورية.

وتعتبر جماعة الإخوان المسلمين من بين أهم الجماعات المعارضة للنظام والتي أدخلت سوريا من عام 1977 إلى 1982 في جو من عدم الاستقرار والعنف، ولهذه الجماعات امتدادات خارجية خاصة في العراق وتشكل تهديدا حقيقيا للنظام، وفيما يخص رؤيتها للتعاملات الخارجية فإنها تنتقد بشدة مفاوضات السلام مع إسرائيل⁽³⁾، وهذا ما يجعل صانع القرار يدرك مدى حساسية قراراته اتجاه عملية التسوية.

(1) دانييل بايمن، " مضامين تغيير القيادة في العالم العربي السعودية ومصر وسوريا"، ترجمة: علي حسين باكير، قراءات عالمية، العدد 3، شتاء 2005، ص 12.

(2) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 191.

(3) دانييل بايمن، المرجع السابق الذكر، ص 13.

كما أن بعض الجماعات المغتربة قد بدؤا القيام بأدوار كبيرة للضغط على النظام السوري عبر تشجيعهم لسياسات الولايات المتحدة الأمريكية وأوربا اتجاهها، ففي عام 2003 قام أحد المغتربين السوريين مقيم في الولايات المتحدة الأمريكية يدعى "فريد غدري" بتأسيس حزب إصلاح سوريا، والذي يدعو للقيام بإصلاحات ديمقراطية واقتصادية حقيقية مبنية على أسس الانفتاح على الآخر⁽¹⁾، وبالتالي خلق إطار جديد لتطوير قطاعات الدولة يتمثل في بناء علاقات خارجية تعاونية مع معظم الوحدات السياسية، ويمكن القول أن قيام سوريا بفتح المجال للاستثمارات الخارجية هو ناتج في جزء منه عن مطالب مثل هذه الجماعات.

بالنسبة للجيش والمؤسسة الأمنية، فتعتبر هي الأخرى من الداعم الرئيسية للنظام، وهي من العناصر الأساسية التي لها تأثير على عملية صنع القرار الخارجي، خاصة إذا تعلق الأمر بحماية الأمن الوطني، والتخطيط لإدارة الحروب مع دولة معينة.

وقد كان لهذه المؤسسة دور بارز في سوريا، إلا أنه مع مجيء حافظ الأسد استطاع أن يقود هذه المؤسسة وعين بعض القادة الممكن الاعتماد عليهم في إبقائه على السلطة، أما بشار الأسد فلم يحظى بنفس العلاقات مع هذا الجهاز كما عرفها والده⁽²⁾. ويمكن أن نفسر هذا الاختلاف بين القيادتين إلى كون أن الرئيس حافظ كان له خبرة كبيرة، حيث استطاع الوصول إلى السلطة عن طريق الانقلاب، أما بشار فتنقصه تلك الخبرة. ومع هذا يبقى للمؤسسة العسكرية دور في تنفيذ السياسات الخارجية لأنها تعتبر مركز القوة التي تركز عليه الدولة، وقد كان لها دور كبير على الساحة اللبنانية.

- العامل الاقتصادي وحجم الموارد الاقتصادية، ويقصد بها طبيعة الموارد الطبيعية والبشرية التي تتوفر لدى الدولة كالبترول والغاز وبعض المعادن، والموارد الغذائية أو الزراعة، وتوفرها على مثل هذه المقومات يمكنها من الانخراط في علاقات خارجية

⁽¹⁾ Jeremy M. Sharp and Alfred B. Prados, op cit, p10.

⁽²⁾ Ibid .p4

مكثفة⁽¹⁾. إلا أن سوريا مقوماتها قليلة ومع هذا فإن توفرها على بعض المنتجات الزراعية مكنها للدخول في بعض العلاقات التجارية.

وعلى صعيد التبادل التجاري بين سوريا وإيران، فقد عمل البلدين على عقد اتفاقات تسمح بتبادل السلع بينهما، وتم ذلك فعليا حيث تشمل الصادرات السورية إلى إيران الفوسفات والقطن والأسمدة، والأجهزة الكهربائية وغيرها من المنتجات المحلية، في حين تشمل الصادرات الإيرانية إلى سوريا منتجات سلع منزلية ومحركات كهربائية⁽²⁾، ويجري العمل بين البلدين على تعزيز هذا التبادل أكثر عن طريق عقد جملة من الاتفاقات التجارية بينهما. وقد عرف الاقتصاد السوري تدهورا كبيرا نتيجة الفساد الذي طال أجهزته، وكذا قلة الموارد النفطية والمتجهة نحو الانعدام الكلي لها، والافتقار إلى استثمارات خارجية تساعد على تقليص حجم الخسائر التي يشهدها اقتصاد الدولة، ففيما سبق كانت سوريا تعوض مثل هذه الخسائر بمكاسب السياسة الخارجية المتمثلة في الإعانات المقدمة لها من طرف العديد من البلدان كإيران في الثمانينات، ومن دول الخليج في التسعينات⁽³⁾. لكنها الآن باتت تفتقر لمثل هذه الأمور.

فموارد الدولة تتحكم إلى حد بعيد في تحديد أهداف سياستها الخارجية، كما تعد من المؤثرات الأساسية على الحركة السياسية الخارجية لهذه الدولة أو تلك، وتتحكم إلى حد بعيد في وسائل تنفيذها. فإذا كان الغنى المادي لبعض الدول النفطية أدى للتنافس فيما بينها في مرحلة معينة، وعلى مقاومة الضغوط الدولية لتجميد انفتاحها عليها، فإن الافتقار المادي حرم بعض الدول المحدودة مواردها من هذه الميزة، وهذا ما جعلها تتكشف أكثر أمام الضغوط الدولية⁽⁴⁾. ولذلك يعتبر هذا المتغير من بين التحديات المؤثرة على السياسة الخارجية السورية نظرا لكون إمكانياتها وحجم ثرواتها قليل.

(1) نفس المرجع، ص155.

(2) مأمون كيوان، "العلاقات السورية-الإيرانية: جيوبوليتيكا التسامح المتبادل"، شؤون الأوسط، العدد 84، جوان 1999، ص84.

(3) "سوريا في عهد بشار الأسد: تحديات السياسة الداخلية"، 2007/11/02، من موقع: www.crisisweb.org

(4) نيفين عبد المنعم مسعد، "السياسة الخارجية العربية اتجاه إيران"، المستقبل العربي، العدد 279، 2003، ص94.

يشكل الدين الخارجي 21 مليار دولار أي 96% من إجمالي الناتج المحلي السوري، ويخضع الاقتصاد السوري لقيود وسيطرة كبيرة للدولة، حيث يعتمد على العائدات من النفط المحلي المقدر بـ 40-50% من ناتجها، مقابل 60-70% من صادراتها، وهذا ما يؤكد على أنها أصغر دولة نفطية عربية، وتشير العديد من التقارير إلى أن الدولة ستستهلك احتياطياتها من النفط والغاز مستقبلاً مما يهدد اقتصادها⁽¹⁾.

وهذا ما يفسر توجه سوريا في فترة الثمانينات إلى إتباع سياسة انفتاح نحو الدول المجاورة بسبب الضعف الذي يعرفه الاقتصاد السوري، ومحاولات النظام ترشيد وإصلاح هذا القطاع، ونظراً للاختلاف الذي ساد العلاقات العراقية – السورية في تلك الفترة (أثناء حكم حافظ الأسد) اتجه صانع القرار نحو الدول الإسلامية المجاورة، فإدراك صانع القرار للنقل والدور الإقليمي لإيران آنذاك، سمح بتقريب وجهات النظر خاصة مع هذا النظام حيث نجحت سياسة الانفتاح هذه في تزويد إيران لسوريا بالنفط، إلى جانب فتح الباب للاستثمار بين البلدين، كما انعكس ذلك أيضاً على علاقاتها بتركيا حيث توجهت مؤخراً إلى عقد صفقات فيما يخص التنقيب عن البترول والغاز.

كما دفع المتغير الاقتصادي سوريا لتوسيع علاقاته مع الدول الأجنبية، وهذا ما تشهده السياسة الخارجية في عهد بشار الأسد من محاولة لتوسيع العلاقات مع الدول الأوروبية من خلال فتح الباب للشراكات كمحاولة لإصلاح الأوضاع الاقتصادية، ومن هنا نستنتج أن للعامل الاقتصادي دور كبير في عملية صنع القرار، سواء أكانت الدولة قوية اقتصادياً أو فقيرة خاصة في عالم ما بعد الحرب الباردة، حيث أصبح لهذا العامل أهمية كبيرة، لذلك نجد العديد من الدول تتجه نحو التكتل عن طريق الاعتماد المتبادل والانفتاح الاقتصادي. وهذا ما يؤكد على أن الحاجة الاقتصادية، والدرجة المتدنية التي وصل إليها الاقتصاد الوطني السوري هي التي دفعت صانع القرار إلى إعادة ترتيب قراراته الخارجية، وكل هذا لتحقيق أهداف السياسة الخارجية.

⁽¹⁾ Jeremy M. Sharp and Alfred B. Prados, op cit p7.

- كما أن للمشكلات الاجتماعية دور في التأثير على عملية صنع القرار الخارجي، إذ تتزايد المشكلات الاجتماعية كالبطالة والتضخم والتدني الاقتصادي، مما يدفع بالدولة إلى اتباع سياسة إقليمية نشيطة، تؤكد من خلالها للقوى الكبرى مكانتها كفاعل أساسي في حسم القضايا الحساسة في المنطقة⁽¹⁾. وهذا ما يتطابق فعلا مع سلوكيات سوريا الإقليمية اتجاه القضايا الحساسة كالعراق، لبنان والصراع العربي-الإسرائيلي، كلها سعت من خلالها الدولة لإثبات دورها، ومدى مساهمتها في حسم هذه القضايا بغية جذب الانتباه الأمريكي الذي يواجه صعوبة في حلها، مما يسمح لهذه الأخيرة برفع العقوبات والضغوطات عليها ومساعدتها لحل المشكلات الداخلية.

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية

تشكل العوامل الخارجية بشقيها الإقليمي والدولي عوامل أساسية في دراسة أي سياسة خارجية، فالتغيرات التي تفرزها بنية النظام الدولي تجعل على الدولة وعلى صانعي القرار بالذات ضرورة الإدراك الصحيح لمعطيات هذه البيئة .

وقد أكد نايل كويليام (Niel Quilliam) في كتابه: Syria and the New world " ordre (سوريا والنظام العالمي الجديد) على أن طبيعة النظام الدولي ساهمت في نمط اتخاذ القرار السوري الخارجي، وما يؤكد ذلك هو الفوضى التي سادت النظام الدولي، والتي أجبرت سوريا على إتباع سياسة خارجية يكون في طليعة اهتماماتها المصلحة والأمن الوطني، وما بين ذلك هو صراع سوريا مع إسرائيل على الهيمنة والنفوذ في الشرق الأوسط وكانت الساحة اللبنانية هي مسرح الصراع⁽²⁾.

بالنسبة لتأثيرات المتغيرات الإقليمية، نجد أن السياسة السورية خلال فترة حكم حافظ الأسد وبشار شهدت تأثيرا كبيرا لمعظم القضايا الجوارية في عملية صنع القرار الخارجي،

(1) محمد السيد سليم، تحليل السياسة الخارجية، المرجع السابق الذكر، ص 178.

(2) محمد ناصر آل ثاني، " سوريا والنظام العالمي الجديد"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 252، 2002، ص

إذ نجد أن معظم القضايا المطروحة على الساحة الإقليمية سواء القديمة المتجددة أو الجديدة، لا تزال تشكل أحد أهم الجوانب المحددة للسلوك السوري الخارجي.

فسوريا لم تعيش بعيدة عن محيطها الإقليمي منذ إعلانها دولة حديثة في مطلع القرن العشرين وبعد استقلالها، بل كان تأثيرها وتأثرها بهذا المحيط كبير، كما أن حقائق الجغرافيا السياسية تفرض على سوريا التعامل مع هذا المحيط⁽¹⁾.

بالنسبة للبعد العربي ومدى تأثيره على صياغة قرارات الدولة الخارجية، نجد أن العلاقات التي جمعت سوريا بالدول العربية طغى عليها تأثير العامل الخارجي، لذلك نجد أنها مرت بفترات جيدة وفترات سادها الانقطاع خاصة مع بروز الاحتلال الصهيوني في المنطقة، حيث تكاثفت القوى العربية من أجل القضاء على هذا الاحتلال، ومع هذا فقد شهدت العلاقات السورية ببعض الدول العربية في فترة الثمانينات نوعاً من التوتر خاصة مع العراق، فالصراعات الحدودية لعبت دورها في توجيه صانع القرار في اتخاذ القرارات، كما أن الوقوف السوري بالجانب الإيراني في حربه مع العراق زاد من حدة التوتر بين سوريا وبعض الدول العربية، التي كانت تنظر لإيران على أنها قوة تسعى إلى الهيمنة، وكان التخوف من تصدير الثورة وتغلغل الشيعة في الوسط العربي تأثير بالغ في توجيه السياسات العربية آنذاك، إلا أنه ورغم حساسيات العلاقات السورية مع بعض القوى العربية خاصة القوى الفاعلة كمصر، الأردن السعودية تعرف فترة حكم بشار الأسد نوع من التحسن التدريجي في هذه العلاقات خاصة بعد تنامي الحوار الإيراني-العربي.

وفهم السياسة السورية يتطلب فهماً دقيقاً لمجريات الأحداث الإقليمية التي تعتبر من المحددات الأساسية لها، حيث تضع بعض القضايا الحساسة سوريا في موقف حرج، ويمكن أن نوضح هذا التأثير عبر النقاط التالية:

- القضية الفلسطينية، ظلت هذه القضية نقطة المركز للسياسة الخارجية السورية منذ النكبة وحتى يومنا هذا، ورغم التحولات التي عرفها المجتمع الدولي، إلا أنها لم تؤدي إلى تغيير في مركزية هذه القضية، ومع هذا نلمس بعض التغيير في السياسة السورية اتجاه هذه

(1) عماد مصطفى، "استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية من القرن الحادي والعشرين"، 2008/01/12، من موقع:

القضية نظرا للتطورات التي عرفتھا، فلم تعد إستراتيجية الكفاح المسلح هي الخيار الوحيد، وإنما أصبحت سوريا تنتهج سلوكات تتلاءم مع الأوضاع الجديدة التي تعرفھا القضية، وهذا التغيير في السلوك السوري ناتج عن تأثير عاملين أساسيين هما⁽¹⁾:

- اتفاقية كامب ديفيد، والتي كانت منعطفا تاريخيا هاما في مسار الصراع العربي الإسرائيلي، وفقدت سوريا خلالها شريكا عربيا قويا كان يساعدها على تحقيق التوازن الاستراتيجي مع إسرائيل، مما ساهم في انتهجها سلوكات تتوافق والطبيعة الإقليمية المتغيرة.
- اتفاقية أوسلو، والتي وضعت السياسة السورية في حرج كبير، وقد تطلب ذلك وقتا كبيرا للانتقال من الرفض التام لنتائج هذه الاتفاقية إلى تبني موقف أكثر واقعية يقوم مبدأ ترك الخيار لذوي الشأن.

أما بالنسبة للبنان فبعد الانسحاب السوري من الأراضي اللبنانية، تشهد العلاقات السورية-اللبنانية في ظل حكم الرئيس ميشال سليمان نوع من الحوار والانفتاح.

كان التركيز السوري في فترة حكم **حافظ الأسد** مبني على تحقيق التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل خاصة مع ما تتلقاه سوريا من تدعيم من طرف الاتحاد السوفيتي، ورغم التحذيرات الأمريكية لسوريا بأن أي تدخل في لبنان يعتبر بمثابة تهديد، إلا أن طموح القيادة السورية في لعب دور في المنطقة كان وراء دخولها إلى لبنان، وكان الهدف منه هو حماية الوجود المسيحي-الماروني، وهذا ما أدى إلى الاتفاق بين الطرفين في إطار ما عرف باتفاقية الخط الأحمر⁽²⁾.

إلا أنه بعد وفاة حافظ الأسد زادت المطالب بالانسحاب السوري وهذا ما جاء في صائفة 2006، حيث انسحبت القوات السورية بناء على القرار 1559 الذي أكد على احترام السيادة اللبنانية. وهذا ما أفقد سوريا ورقة مهمة كانت بمثابة ضمان لدور سوري إقليمي، وكان هذا نتيجة إدراك صانع القرار لمتغيرات البيئة الإقليمية والدولية ومتطلباتها، وما تعرضت له سوريا من ضغوطات بعد وفاة رئيس الوزراء **رفيق الحريري** في 2005، وفرض قانون

(1) نفس المرجع، ص2.

(2) رضوان زيادة، المرجع السابق الذكر، ص165.

"محاسبة سوريا" عليها من طرف الكونجرس الأمريكي⁽²⁾. كل هذه الأمور دفعت صانع القرار إلى تبني قرار أكثر واقعية وعقلانية، ويقلل من حدة الضغوطات المفروضة عليها. -كما أن قضية التسوية مع إسرائيل تعتبر من أهم المتغيرات المؤثرة في السياسة الخارجية السورية، وتشكل إسرائيل عامل أساسي في التأثير على قرارات صانع القرار السوري.

فسوريا بقيادة حافظ الأسد ربطت سياستها الخارجية وصداقتها مع عدة دول رغم الضغوط التي تعرضت لها من الحصار، إضافة إلى الضغوط السياسية والاقتصادية والعدوان المسلح عليها بسبب القضية الفلسطينية، كما حصل ذلك في لبنان عام 1982، وقد دعت سوريا للسلام في المنطقة منذ دخولها في مؤتمر مدريد للسلام عام 1992⁽³⁾، والذي لم يخرج بأي نتائج نظرا للمطالب الإسرائيلية الغير منطقية.

حاليا تواجه سوريا تحديات كبيرة على مستوى تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي بعد تعثر عملية السلام التي كانت من المفروض أن تغلق الملف الفلسطيني بتسوية عادلة، إضافة إلى استمرار إسرائيل في السيطرة على مرتفعات الجولان. وعرفت المرحلة الراهنة دخول سوريا في مفاوضات غير مباشرة مع إسرائيل بوساطة تركيا في بداية عام 2008، إلا أن السياسات العدوانية الإسرائيلية على فلسطين أدت بتوقيف المحادثات، وهذا ما يؤكد على تأثير البعد العربي في السياسة السورية.

- كما سجلت القضية العراقية، وسقوط النظام الحاكم في العراق عام 2003 آثار بالغة على السياسة الخارجية السورية، فمنذ دخول القوات الأمريكية إلى الأراضي العراقية تميزت السياسة الخارجية السورية برفضها للتدخل الأمريكي في العراق لذلك شجعت على مقاومة الاحتلال. وكان ذلك بفتحها للحدود مع العراق لرجال المقاومة ودعمهم، إلا أن هذه السياسة سرعان ما بدأت تتلاشى خوفا من أن يكون مصير سوريا كالعراق.

(2) نفس المرجع ، ص 167 .

(3) عيسى درويش، المرجع السابق الذكر، ص 195.

وتطرح الأزمة العراقية تحديات كبيرة على السياسة الخارجية السورية خاصة فيما يتعلق بتزايد نشاطات الحركات الإسلامية على حدودها، إلى جانب القضية الكردية وما يمكن أن تطرحه بعد تأسيس النظام العراقي الجديد.

وعليه بدأت الدعوة السورية إلى ضرورة حل المسألة العراقية، وضرورة تعاون الدول المجاورة لحل الأزمة العراقية التي كان لها انعكاسات إقليمية ودولية، وقد دعت الحكومة السورية لعقد اجتماع للدول المجاورة للعراق لتدارس الوضع، وعقد الاجتماع فعلا في دمشق بتاريخ نوفمبر 2003، واتفق وزراء الخارجية العربية فيه على عدة نقاط من بينها⁽¹⁾:

- التأكيد على رفضهم أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تجزئة العراق.
 - التأكيد على حق الشعب العراقي في تقرير مستقبله السياسي.
 - إعادة التأكيد على المسؤوليات المترتبة على سلطة الاحتلال وفق قرارات مجلس الأمن ذات الصلة والقانون الدولي لاسيما اتفاقية جنيف عام 1949.
 - دعم جهود المجلس الانتقالي لتحمل مسؤولياته.
- وقد رحبت الدول العربية بهذا الاجتماع، كما دعت لضرورة تكثيف الجهود لحماية الأمن الإقليمي، فالتغيير الذي عرفته السياسة الخارجية السورية ناتج عن إدراك صانع القرار لعمق المخاطر التي تواجهه من سياسة تدعيم المقاومة، وهذا ما يؤكد على أن العامل الخارجي لعب دوره في التأثير على عملية صنع القرار الخارجي السوري.
- كما شكلت العلاقات التركية-الإسرائيلية التي انبثقت عام 1996 من خلال إبرام اتفاقية عسكرية بين البلدين محورا أساسيا في توجيه السياسة الخارجية السورية، وذلك لارتباط سوريا بحدودها مع الدولتين، وهذا ما يشكل خطرا على أمنها، وأمن المنطقة ككل لذلك كثفت جهودها في بناء علاقات متينة مع إيران نظرا لموقع هذه الأخيرة، وثقلها الإقليمي، كما بادرت إلى تحسين علاقاتها مع العراق، وذلك من خلال اللقاء السري الذي جمع كل من الرئيس السوري حافظ الأسد والرئيس العراقي صدام حسين رغم الانقطاع الذي

(1) _____، "وثيقة اجتماع دمشق لوزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق"، شؤون الأوسط، العدد 111، خريف 2003، ص 219.

عرفته العلاقات العراقية-السورية لمدة سنوات إلا أن هذا التهديد سمح بتقارب البلدين⁽¹⁾. وخاصة مع التوتر الذي تشهده سوريا مع تركيا بسبب الإجراءات التركية المتكررة لحجز مياه نهر الفرات، وهذا ما انعكس سلباً على العلاقات التركية-السورية، وتخشى سوريا من أن تتسبب القرارات التركية بأضرار بالغة في مجال البيئة، وتهديد مناطق سكانية كبرى⁽²⁾. وتسعى سوريا الآن إلى تحسين علاقاتها مع تركيا في ظل الحكومة الجديدة، حيث شكلت الظروف الإقليمية الجديدة وما تشهده البيئة الداخلية من تأزم إلى توجه سوريا نحو تركيا، والضغط من خلال علاقاتها الجديدة على ملف التسوية مع إسرائيل نظراً لتوتر علاقات هذه الأخيرة مع تركيا.

فالتوتر الذي عرفته العلاقات السورية-التركية لمدة زمنية طويلة سرعان ما تحول إلى مسار أكثر ايجابية جاء كاستجابة للتطورات التي عرفتها المنطقة، والتي فرضت على سوريا وضع مصالحها الوطنية في المقام الأول، وغض النظر عن تلك العوامل التي كانت سبباً رئيسياً في توتر هذه العلاقات كالعلاقات التركية الاسرائيلية، ومشكلة الأكراد ومشكل المياه إلى غيرها من الأمور التي تجاوزتها سوريا بنهجها سلوكاً أكثر واقعية تستطيع من خلاله تحقيق أقل الخسائر.

فقد تجاوزت العلاقات بين البلدين عقبة أساسية المتمثلة في العلاقات التركية-الإسرائيلية وذلك بعزلها عن مسار تطور علاقتهما ما دامت لا تؤثر عليها، بل يمكن أن تكون نقطة حاسمة لقيام تركيا بدور وسيط فيما يخص ملف التسوية السوري - الإسرائيلي، وتطور مثل هذا في علاقات البلدين لم يكن ليحدث لولا تأثير مجموعة من المستجدات والتطورات التي عرفتها منطقة الشرق الأوسط، والتي كان لها امتدادها إلى جميع دول المنطقة، ومن جملة هذه العوامل⁽³⁾:

(1) François Thual, "les sous ensembles flous du golfe, au Moyen-Orient es alliances se font, se défont, en quête d'un équilibre toujours aussi improbable", le chroniqueur international. N°1, Octobre 1996, Paris.

www.globenet.org/chroniqueur/contacts.html

(2) إبراهيم سلمان عيسى، أزمة المياه في العالم العربي، القاهرة: دار الكتاب الحديث، ط1، 1999، ص135.

(3) عبد الله تركماني، "تركيا ومحيطها الإقليمي"، 2007/12/17، من موقع: www.syriakurds.comtalam.htm

- 1- أفرزت الأزمة العراقية عدة تحديات على السياستين السورية والتركية تطلبت منهما مراجعة أجندتهما، وضرورة التنسيق الثنائي بينهما لمواجهةهما، فالاحتلال العراقي جعل حصول الأكراد على كيان مستقل أمر واقعي، وهذا ما سيطرح عدة صعوبات على البلدين تتطلب تنسيقا مشتركا لأن لكليهما مصالح في الحفاظ على وحدة الأراضي العراقية.
- 2- رغبة البلدين في إيجاد مصالح مشتركة لتطوير علاقاتهما، وكان التعاون الاقتصادي هو الخيار الأول لبداية هذا التعاون.

- وتعتبر الحركات المقاومة لإسرائيل من المنطلقات الأساسية المحركة للتوجهات السورية الخارجية، حيث تتبنى الدولة تدعيم هذه الحركات بكل الوسائل المتاحة، ومن خلالها يمكن لسوريا أن تلعب دورا مهما في المنطقة، وقد أعلنت موقفها الداعم لهذه الجماعات منذ بداية مواجهاتها مع إسرائيل، رغم إجماع العديد من القوى الكبرى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية على أن هذه الحركات هي منظمات إرهابية، وهذا ما زاد من توتر علاقات البلدين، وقد فتحت سوريا المجال لحركتي حماس والجihad الإسلامي لأن تمارس كل نشاطاتها عبر الأراضي السورية، كما دعمت حزب الله في لبنان بكل ما أتيح لها سواء عندما كانت متواجدة على الأراضي اللبنانية أو بعد الانسحاب.

وقد شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان لعام 2006 حسب بعض المحللين نصرا كبيرا لسوريا بعد الطريقة التي انسحب بها جيشها من لبنان، والضغوطات التي تحملتها من الداخل اللبناني أو من الخارج⁽¹⁾.

ومن منطلق تبنيها لدعم الحركات التحررية، فقد استطاعت سوريا أن تنتهج سلوكا تعاونيا مع إيران في هذا المجال، حيث تعمل هذه الأخيرة أيضا على مساندة كل جماعات المقاومة في المنطقة وعلى رأسها بعض الفصائل الفلسطينية وحزب الله، وقد أعلنت موقفها الرافض للوجود الإسرائيلي على الأراضي الإسلامية منذ قيام الجمهورية الإسلامية⁽²⁾.

(1) معن بشور، "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات على لبنان"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 332، أكتوبر 2006، ص 23.

(2) أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق الذكر، ص 100.

أما فيما يخص المستوى الدولي: طرحت التغيرات والتحولات التي عرفتتها البيئة الدولية الجديدة في عالم ما بعد الحرب الباردة تحديات كبيرة على النظام السوري كالعولمة والانفتاح الاقتصادي، والإصلاحات الاقتصادية بإدخال آليات الحكم الراشد ونشر الديمقراطية كلها سببت مشاكل عديدة للسياسة الخارجية السورية. وانعكس ذلك على علاقاتها بالولايات المتحدة الأمريكية .

كما طرح مشروع الشرق الأوسط الجديد الذي عملت القيادة الأمريكية على تنفيذه في المنطقة انعكاسات كبيرة على عملية صنع القرار الخارجي في سوريا، وذلك بإعلانها رفض مثل هذه المشاريع الغربية التي لا تصلح للمجتمعات العربية والإسلامية، فلا عادات ولا تقاليد تفسر ضرورة ربط هذه المشاريع بشعوب المنطقة، وما طرحه هذا المشروع سمح لسوريا بالتوجه نحو إيران، هذه الأخيرة التي ترفض مثل هذه المبادرات.

ويمكن ربط هذه التحولات الدولية بعلاقات سوريا مع القوى العظمى وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، فقد شكلت الأحداث الدولية منعرجا كبيرا في مسار العلاقات السورية-الأمريكية منذ حكم حافظ الأسد إلى غاية حكم بشار، ورغم تفوق سوريا على الولايات المتحدة الأمريكية في لبنان إلا أنها حافظت على علاقاتها معها، خاصة وأن أمريكا كانت تنظر إلى سوريا على أنها لاعب إقليمي مهم.

وفي أعقاب حرب الخليج انضمت سوريا إلى التحالف الذي قاده الولايات الأمريكية ضد العراق، وبعدها انطلقت محادثات السلام مدريد 1992 التي استمرت أكثر من أربع سنوات والتي تطلعت من خلالها الولايات المتحدة الأمريكية إلى لعب دور مميز، إلا أنها فشلت بالخروج بنتائج سليمة بين الطرفين.

وبعدها عرفت العلاقات الأمريكية السورية بعدا آخر بعد تولي بشار الأسد في 2000 الحكم، حيث أثرت أحداث 11 سبتمبر 2001 التي أصابت العمق الأمريكي على علاقات البلدين، ورغم عدم اقتران سوريا بها إلا أن انعكاساتها كانت كبيرة. وعليه فقد أعلنت الولايات المتحدة الأمريكية حربها على الإرهاب، وكانت منطقة الشرق الأوسط هي ذلك المسرح الذي تجسدت فيه هذه الحملة، ومنذ الوهلة الأولى أدرجت الإدارة الأمريكية سوريا

ضمن الدول الراحية للإرهاب، وذلك لأنها تعتبر حزب الله في لبنان وبعض الحركات الفلسطينية هي جماعات إرهابية، و ارتباط سوريا بهذه الجماعات يجعلها في خانة المشبوهين.

وبالرغم من لغة التهديد الموجهة لسوريا فقد عملت هذه الأخيرة على مساعدة الولايات المتحدة في حربها على الإرهاب، حيث ساعدتها في تحديد أماكن لبعض رجال تنظيم القاعدة، كما زودتها بكل المعلومات عن الأعمال التي تقوم بها هذه الجماعات⁽¹⁾. وكل هذا يدخل ضمن الإستراتيجيات الأساسية للدولة لتحقيق أهدافها الخارجية وتمكينها من لعب دور مميز في المنطقة.

وسعى منها لجعل سوريا الهدف التالي بعد العراق بدأت أمريكا بتوجيه الاتهامات إليها بفتح حدودها للبعثيين العراقيين للهروب، كما سمحت للمتطوعين بالدخول عبر هذه الحدود إلى العراق للتنسيق مع رجال المقاومة⁽²⁾. ورغم المواقف السورية المعارضة للتواجد الأمريكي في العراق، نجد أن السياسة السورية انتهجت مزيجاً من الإستراتيجيات هجومية أحياناً ومتعاونة في مرات أخرى، وهذا ما يؤكد على براغماتية السياسة السورية.

كما اتهمت سوريا بامتلاكها لأسلحة الدمار الشامل، خاصة بعد أن رفضت الحكومة السورية الحرب على العراق عام 2003، ووصفتها بأنها خرق لسيادة الدولة وزعزعة لأمن الإقليم، وهذا ما زاد من حدة التوتر بين البلدين، لذلك سعت الولايات المتحدة إلى الضغط على سوريا في العديد من المحاور في لبنان والذي تعتبر من خلاله سوريا هي بمثابة احتلال على الأراضي اللبنانية مما أدى إلى سحب قواتها.

وعليه فقد كان لكل هذه العوامل التي حاولنا صياغتها ضمن تسلسلها الزمني دور كبير في صنع القرار الخارجي لسوريا، فالضغوط التي فرضتها هذه المتغيرات فتحت للولايات المتحدة الأمريكية مجالاً واسعاً للتأثير في السياسة السورية، على الرغم من أن بقاء الحكم

(1) برادلي أ تايلر، المرجع السابق الذكر، ص68

(2) Jeremy M. Sharp and Alfred B. Prados, op cit p19.

السوري الحالي في المنطقة هو أحسن بالنسبة لأمريكا في حالة ما صعد التيار الإسلامي المعروف بتشدده ضد الغرب.

-أما بالنسبة للعلاقات السورية-الأوروبية باعتبارها محدد مؤثر على السياسة الخارجية السورية، فقد ساعد الانفتاح الاقتصادي الذي عرفته البيئة الدولية على تطوير علاقات سوريا بالدول الأوروبية، وعملت القيادة السورية على انتهاز سياسة الحوار مع الدول الأوروبية، وما عزز ذلك هو زيارة سولانا إلى دمشق، ومشاركة سوريا في الحوار الأورومتوسطي، وعملها على تحقيق السلام الدائم، كما وافقت سوريا على إقامة اتفاقية الشراكة مع الاتحاد الأوروبي، وكادت أن توقع عليها لولا الضغط الأمريكي والفرنسي على دول الاتحاد⁽¹⁾.

ومع كل هذا فإن هذه العلاقات استطاعت تجاوز العديد من الضغوطات، حيث تم توقيع اتفاقية الشراكة السورية-الأوروبية رغم الضغوط الأمريكية ضد سوريا، ولم يبق سوى تصديق برلمانات الأطراف المشتركة في الاتفاقية عليها لتصبح نافذة المفعول، ورغم أن العلاقات التي تربط سوريا بأوروبا جيدة، إلا أن هذا لا يعني أن العلاقات المنفردة مع كل دولة في أوروبا تتسم بنفس المستوى، خاصة مع فرنسا حيث تشهد علاقاتهما توترا كبيرا والسبب يرجع إلى موقف فرنسا من القرار 1559⁽²⁾.

أما فيما يتعلق بروسيا، فقد جمعت الصداقة البلدين قبل سقوط الاتحاد السوفيتي وتمثل ذلك في التمديدات السوفيتية لسوريا بالأسلحة، ولا تزال العلاقات السورية بروسيا تسير على نفس الشكل أو نحو الأحسن، وتعتمد سوريا كثيرا على روسيا في الخبرة العسكرية. وتوجه السياسة السورية نحو روسيا هو نوع من بناء الثقة والبحث عن شريك قوي مؤثر ومنافس للقوى الدولية الأخرى التي تعمل على عزلها.

و قد عملت القيادة الروسية على لعب دور في عملية التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي، لذلك قامت عام 1996 بعقد قمة للمفاوضات بين سوريا وبعض الأطراف

(1) عيسى درويش، المرجع السابق الذكر، ص211.

(2) عماد مصطفى، المرجع السابق الذكر، ص5.

الفلسطينية لتسوية الصراع مع إسرائيل إلا أن هذه المبادرة لم تستكمل⁽¹⁾. ويمكن القول أن عودتها إلى الشرق الأوسط في الوقت الحالي، هو ناتج عن رغبتها في نزع كل نقاط القوة المتبقية للولايات المتحدة الأمريكية بعد تعثر سياساتها في المنطقة. ومن خلال تحليلنا لكل هذه العوامل يفسر بعض المحللين السياسة السورية اليوم من خلال نظرتين⁽²⁾:

- النظرة الأولى ذات سمة واقعية، تفيد بأن هذه السياسة ضمنت لسوريا أدورا إقليمية أساسية في الشرق الأوسط، واستطاعت أن تستمد منها نفوذا كبيرا، وتحولت بذلك إلى دولة فاعلة ومؤثرة، وهذا ما يؤكد على أن سياسة النفوذ الذي يؤمنه التدخل في الشؤون الخارجية هو سند حقيقي للدفاع عن المصالح السوري الوطنية.

- أما النظرة الثانية فذات طبيعة عقائدية، وهي ترى في أن التدخل السوري في القضايا الإقليمية، هو وفاء وتجسيد لمبادئ سوريا القومية والوطنية، ودفاعا عن استقلال العرب وحریتهم.

ومع هذا نجد أن السياسة السورية تستخدم مزيجا من التأويلين السابقين، بحيث تتخذ مواقف خارجية تمزج فيها بين الهوية والمصلحة، بحيث تقوم بتقييم وإدراك الوقائع الدولية والإقليمية، وتقيم مدى تطابقها مع هويتها كدولة وهويتها الوطنية، خاصة وأن تمسك سوريا بالهوية العربية كان له فوائد كبيرة، وهذا ما يبرهن على صحة الطرح البنائي.

المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكلوجية

يظهر تأثير البيئة النفسية على عملية صنع القرار من خلال تداخل عدة عوامل كالإدراك، والعقيدة، والتصور، ويضع العديد من الباحثين في السياسة الخارجية هذه العوامل ضمن الإطار العام المحدد للسياسة الخارجية، إضافة إلى عوامل أخرى والتي تتشابك فيما بينها للتأثير في القرارات الخارجية للدولة.

(1) Ilan Berman, "Russian and the Mideast vacuum", Washington: The institute for advanced strategic and political studies, N°12. 2001, p9.in; www.iasps.org.pdf

(2) برهان غليون، "سياسة سوريا الخارجية أو نهاية الحقبة الإمبراطورية"، 2007/12/13، من موقع: www.rezgar.com

وتعتبر السياسة الخارجية السورية كغيرها من السياسات العربية التي تتأثر سياساتها بالقيادات والزعامات، ولكي نستطيع فهم تأثيرات هذه البيئة لابد من إجراء تحليل نفسي واجتماعي للقائد في سوريا انطلاقاً من مجموعة من النقاط المتمثلة في:

- التكوين الشخصي الاجتماعي: نجد من خلال تحليلنا للسيرة الذاتية لحافظ الأسد وبشار أنهما ولدا في بيئة عربية مليئة بالاضطرابات، وينتميان إلى حزب البعث المعروف باتجاهه العلماني، كما أن نسبهما يعود إلى الطبقة العلوية التي تعتبر من الفرق الشيعية. بالنسبة لحافظ الأسد أمضى سنوات عديدة في الجيش، لذلك كان يتميز بخبرة عسكرية واسعة، على العكس فإن بشار هو طبيب عيون وعاش في إنجلترا، ووفاة أخيه الأكبر سرعت في عودته للوطن ليتم تعيينه فيما بعد رئيساً دون خبرة في الشؤون السياسية⁽¹⁾ وكان لوفاة حافظ الأسد عام 2000 نتائج كبيرة على النظام السوري خاصة وأن خلفه بشار لم يكن لديه الخبرة الكافية لإدارة الدولة، ولم يكن بإمكانه المغامرة في أي جهد دبلوماسي قد يؤدي إلى نتائج سلبية، لذلك تميزت سياسته بالحدز الشديد.

- أما بالنسبة للتصورات والمعتقدات: فكلا القائدين يؤكدان على النهج القومي العربي وفي اعتقادهما أن الدفاع عن العروبة هو الأساس الذي تقوم عليه الدولة، وقد أكد الرئيس حافظ الأسد على مسألة المقاومة سواء كان ذلك ضمن إطار دولته أو في لبنان و فلسطين، وقد أكد مرارا على أن هناك فرق كبير بين المقاومة والإرهاب، وهذا رداً على التهم المنسوبة لبعض الحركات المقاومة⁽²⁾، وهذا ما عبر عنه بشار الأسد في العديد من لقاءاته عن أن المقاومة الوطنية هي حق مشروع للشعوب المضطهدة.

ويرى بشار أن الارتباط بين العروبة والإسلام يعد مرتكزا أساسيا لقيام ما يسمى بالجسد العربي، ويؤكد على أن القيم الإسلامية هي قيم عربية تخدم المسلمين وغير

(1) دانييل بايمن، المرجع السابق الذكر، ص10

(2) حماد عيود السعود، "مقاربة لقراءة في فكر الرئيس بشار الأسد"، الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: المؤسسة العربية السورية العدد 29، 2007، ص51.

المسلمين⁽¹⁾، وهذا ما جعله ينتهج سلوكا تعاونيا مع الدول التي تشترك معه دينيا خاصة مع إيران وتركيا.

كما أشار بشار الأسد على أن النهج السياسي السوري يقوم على قاعدتين أساسيتين هما⁽²⁾:

1- حماية المصالح الوطنية والقومية عبر التمسك بهوية وثقافة المجتمع.

2- العمل على توفير الأمن والاستقرار في المنطقة، من خلال فتح أبواب التعاون مع المجتمع الدولي، والتعامل معه بفكر منفتح وبقدر من الواقعية، وهذا كان له تأثير على السياسة السورية الحالية اتجاه الخارج، حيث تبدي قدرا كافي من التعاون والانفتاح.

ومن خلال هذه المسوغات نرى أنه رغم تشابه الظروف التي كونت القائدين إلا أننا نجد اختلافا كبيرا في سياساتهما، مع أن بشار الأسد جاء ليكمل نهج والده، فمن الصعب إيجاد خطوط التشابه بين القائدين، فبشار ظهر على الساحة السورية منذ أقل من عقد تقريبا فيما كان والده مشهور إلى درجة أنه لقب باسم "أبو الهول"، كما أنه حير المراقبين في سوريا والمنطقة حول حقيقة أهدافه⁽³⁾.

إذن فالخبرة كانت من العوامل التي تنقص بشار الأسد، وهذا ما يفسر تعامله مع بعض القضايا، في حين أن والده أمضى وقت طويل في الجيش مما أكسبه خبرة في القضايا العسكرية وكل ما يتعلق بالسلطة، وهذا ما فتح له أبواب النجاح في العديد من القضايا، إذ يعتبر من أهم الرواد المدافعين عن العروبة والاستعمار، وينعكس ذلك على صعوده إلى الحكم إثر انقلاب عسكري قاده ضد الحكم القائم.

ومع هذا نلمس أوجه الشبه في الإيديولوجيات، فكلاهما لا يسمح لهذه الأخيرة أن تعميه حينما يكون هناك استحقاقات سياسية تدعمه في السلطة، فحافظ الأسد مثلا عمل مع

(1) عبد الله الأحمر، "العروبة والإسلام في فكر القائد الرئيس بشار الأسد"، الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: المؤسسة العربية السورية العدد 29، 2007، ص 12.

(2) سليمان قداح، "نهج التطوير والتحديث في التفكير والطريق إلى المستقبل"، الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: المؤسسة العربية السورية العدد 29، 2007، ص 24..

(3) دانييل بايمن، المرجع السابق الذكر، ص 11.

المسيحيين في لبنان ضد القوميين العرب محاولاً تقسيم المعسكر الفلسطيني، وساعد إيران ضد العراق خلال حرب الثماني سنوات⁽¹⁾. وكان إدراك حافظ الأسد لكل التحولات الحاصلة في بيئته الداخلية والخارجية في هذه الفترة هو الذي دفعه إلى الانفتاح على إيران، إضافة للتهديدات التي تواجه النظام من الداخل، وفقدان مصر الشريك العربي القوي الذي ساعده في صراعه مع إسرائيل، كذلك التوتر الذي شهدته العراق وسوريا في تلك الفترة، ساهم في انتهاج سوريا لسياسة التقارب والانفتاح على إيران، حيث استطاعت سوريا أن تحقق منافع كبيرة سواء من الناحية الاقتصادية أو التجارية، وحتى السياسية وذلك بتوقيعها فيما بعد لعدة اتفاقيات. وفيما يخص إيران نجد أن القائد بشار الأسد يسعى حالياً إلى المحافظة على علاقاته مع إيران معرباً عن ذلك في كل المجالس السياسية، وهذا ناتج عن إدراكه للنقل الاستراتيجي الإيراني في مواجهة القوة الأمريكية والإسرائيلية.

كما أن حافظ الأسد كان واعياً وحذراً بعد الانتصار الإسرائيلي عام 1967 على قدرة القوات العسكرية، فحاول بقدر الإمكان تفادي الاحتكاك المباشر مع إسرائيل، وكان هادئاً ومتماسكاً على الرغم من الكارثة التي لحقت به، أما فيما يخص بشار الأسد فإن انعدامه للخبرة لا يوحى بضعفه أو قوته حسب بعض المحللين، ويصفه المقربون منه بالمعتدل ولكنه مربك في نفس الوقت، فيما يشكك البعض الآخر في قدرته على قيادة الدولة بشكل مؤسسي وفعال⁽²⁾. إلا أننا نلمس من خلال مواقفه في بعض القضايا خاصة فيما يتعلق بلبنان أنه ينتهج سياسة حذرة، نظراً للضغوط التي تحاصره من كل الجهات سواء الإقليمية والدولية وعليه نجد بأن العديد من المحللين من يعتبر أن عدم تحقيق نجاحات في السياسة الخارجية السورية ناتج عن غياب حافظ الأسد عن الحكم، الذي تميز بخصائص وقدرات قيادية مميزة مكنته من التكيف مع متطلبات بيئته ومتغيراتها.

في ختام هذا الفصل نصل إلى أن هناك فوارق عديدة بين النظامين السوري والإيراني فيما يتعلق توجهاتهما الخارجية، ويرجع ذلك إلى التركيبة السياسية لكلا النظامين، فسوريا

(1) نفس المرجع، ص12.

(2) نفس المرجع، ص11.

تتبنى نظاما علمانيا، أما إيران ومنذ الثورة الإسلامية كانت أهدافها هي بناء نظام إسلامي كما أن هناك فوارق عديدة فيما يخص عملية صنع القرار.

ففي إيران نجد التركيبة المعقدة لعملية صنع القرار تجعل من الصعب دراستها خاصة مع تعدد القيادات فيها، إضافة إلى تأثير الهوية الإسلامية والمعتقدات الشيعية على الحكم فنجد المرشد الأعلى يشكل محورا أساسيا في صنع القرار، إضافة إلى رئيس الدولة والذي يتأثر إلى حد كبير بالمرشد الأعلى. كما أن سوريا رغم تأثرها القوي بالقومية العربية إلا أنها تتبنى قرارات يمكن القول أنها عقلانية وتتماشى مع مصالحها الوطنية، وهذا بتكيفها مع البيئة المحيطة بها، وهذا ما يفسر دخولها مفاوضات السلام مع إسرائيل لتحسين علاقاتها مع القوى الكبرى، والتقليل من الضغط الممارس عليها بعد إدراجها ضمن الدول الراحية للإرهاب.

في حين نجد أن إيران تتميز بسياسة هجومية ضد كل ما يدخل في إطار المتغير الإسرائيلي، فأيران منذ الثورة طالبت بمقاومة الاحتلال الصهيوني وإخراجه من المنطقة وانعكس ذلك على علاقاتها مع الدول الكبرى المؤثرة في المنطقة، ومع هذا نلمس اختلاف داخلي في إيران فيما يخص علاقاتها الخارجية وهذا يرجع إلى تأثير صانع القرار أو القائد. وكل هذه العوامل تمكن الدارس للعلاقات الإيرانية-السورية أن يضع في حسابه كل هذه المتغيرات ومدى تأثيره على توجه كل من سوريا وإيران.

كما أن هناك قاسم مشترك يجمع كل من سوريا وإيران، والمتمثل في مساندتهما لكل أشكال المقاومة، فكلا البلدين ينتهج سياسة تعاونية مع بعض التنظيمات والحركات المقاومة، كحزب الله وبعض الفصائل الفلسطينية، ويستفيد البلدين عبر علاقاتهما بهذه الحركات بلعب أدوار متميزة في المنطقة.

أما من الناحية الدولية، فتساهم علاقات البلدين بالقوى الكبرى في تشكيل الرؤية كل بلد لكيفية إدارة علاقاته الخارجية، كما تتأثر العلاقات الإيرانية-السورية إلى حد كبير بجملة الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة الأمريكية عليها.

ونستطيع القول أن المقاربة البنائية نجحت في تفسير السياسات الخارجية للبلدين إلى حد ما، فإذا ما أسقطنا ذلك على السياسة الخارجية السورية ودور عامل الهوية، فمذ تولى حافظ

الأسد استطاع المزج بين العامل الهوياتي ومصلحة الوطن، وقد شكلت هذه النقاط محورا مؤثرا على صنع القرار في سوريا، وهذا ما انعكس على علاقاتها مع الدول الكبرى التي عرفت انفتاحا كبيرا على الغرب والدول المجاورة.

فقد عرفت العلاقات السورية-الإيرانية تطور هاما خاصة مع تزايد الضغوط على الدولتين، وإدراك صانع القرار للدور الذي يمكن أن يلعبه في الإقليم حيث لا يمكن تجاهله في صياغة أو تمرير أي سياسة إقليمية. ولهذا عرفت علاقات سوريا مع إيران نموا تزامنا مع إبرام الدولتين لعدة اتفاقيات أكسبت سوريا طرفا قويا في ميزان القوى في الشرق الأوسط، والذي لا يزال يشكل تأثير قوي على عملية صنع القرار الخارجي السوري في ظل التصعيد الغربي على المنطقة، وعليه فإن كل معطيات السياسات الدولية وتحولاتها أصبحت تتطلب على صانع القرار إدراكها وتكييف قراراته مع كل متطلبات النسق الدولي.

الفصل الثاني

العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات الإيرانية السورية



عرف عالم ما بعد الحرب الباردة تغييرات كبيرة خاصة على مستوى العلاقات الدولية نتيجة بروز فواعل ومفاهيم جديدة أصبحت تتحكم في سيرورة هذه العلاقات. وتعتبر العلاقات الإيرانية-السورية أطول نموذج للتعاون الاستراتيجي في الشرق الأوسط، رغم اختلافهما من ناحية النظام السياسي، حيث نجد إيران تتبنى النموذج الإسلامي في حين سوريا ذات نظام علماني، ومع هذا فقد عرف تاريخهما المشترك نوع من التمازج بين شعبيهما، وهذا يرجع إلى فترة ما قبل الإسلام أين عرفت هذه الفترة نشاطا تجاريا هائلا بسبب الهجرة والترحال، كما عرفت الفترة الإسلامية تحسنا في علاقاتهما وساهمت النخب المثقفة كثيرا في تعميق الروابط بينهما، ومع التغيرات التي عرفتها الدولتين بعد استقلالهما ذاتيا ساهمت الظروف والمتغيرات الدولية كثيرا في تسيير هذه العلاقات، فنجد أنها عرفت نوع من التوتر في جانب معين ونوعا من الترابط في جانب آخر، إلا أن هذا لم يؤدي إلى الانقطاع واستمرت خلالها العلاقات طوال هذه الفترات على وتيرة تعاونية.

ونظرا لما يشهده عالم اليوم من تغييرات وتحولات أصبح للبيئة الدولية والإقليمية دورا هاما في تحويل العلاقات وتسييرها، إضافة إلى تلك العوامل الداخلية والتي ساهمت كثيرا في دفع سياسات الدول الخارجية، حيث نجد أن صانع القرار يتأثر إلى حد كبير بهذه العوامل لدرجة أنها تدفعه نحو اتجاه يمكن القول أنه كان في فترة معينة متحفظا بشأنه، أو كان ضده وعليه، فالعلاقات الإيرانية-السورية تحظى بعدة عوامل قد تؤدي إلى التباعد أو التنافر وتتنوع هذه العوامل بين ما يتعلق بأبعاد هذه العلاقات من جهة، وبين ما هو متعلق بتحويلات البيئة الدولية وتداخل أو تصادم مصالح البلدين فيها، وهذا ما سيتم التطرق إليه من خلال هذا الفصل.

المبحث الأول: أبعاد العلاقات الثنائية

انطلاقاً مما قدمته لنا نظريات العلاقات الدولية التقليدية، والجديدة ترتبط العلاقات العربية-الإيرانية عموماً والإيرانية-السورية خصوصاً بمجموعة من الأبعاد، والتي تشكل إطاراً خاصاً لفهم سيورتها⁽¹⁾، وعليه يمكن الاستناد إلى بعض المداخل المهمة لتحليل هذه العلاقات المتمثلة في:

المطلب الأول: البعد الجغرافي والديمقراطي

- **البعد الجغرافي:** إن دراسة أي علاقة بين دولة ودولة ما يتطلب التركيز وإجراء مسح كامل لكل المتغيرات التي تحيط بهما، وانطلاقاً من أن إيران وسوريا تقعان في القارة الآسيوية، فإن الجغرافيا لعبت دوراً مهماً في علاقاتهما، فرغم عدم تقاسمهما حدود مشتركة إلا أنه جمعهما ولا يزال يجمعهما ذلك الإقليم الذي ساهم الاستعمار في رسم حدوده، فشكل بذلك فواصل بينهما. حيث تشترك إيران بحدودها مع العراق وتركيا وبعض الجمهوريات السوفيتية سابقاً، إضافة إلى حدودها مع الخليج العربي وبحر قزوين. في حين نجد سوريا تشترك بحدودها أيضاً مع العراق وتركيا والأردن وفلسطين ولبنان والبحر الأبيض المتوسط. وهذا ما هو موضح في الخريطة رقم (1) الموجودة أمامنا.

(1) عبد المنعم سعيد، المرجع السابق الذكر، ص 20

الخريطة رقم (1): موقع إيران وسوريا في خريطة الشرق الأوسط



<http://james.anthropcollective.org/assets/map-middle-east.gif> SOURCE:

والملاحظ لجغرافية البلدين يجد أن لكليهما موقع إستراتيجي هام يجعلهما محط اهتمام جميع القوى سواء إقليميا أو دوليا، وبالعودة إلى التاريخ نجد أن هذا المتغير لعب دورا في خلق نوع من التصادم أحيانا والتعاون أحيانا أخرى. فقد عملت الإمبراطورية الفارسية القديمة على توسيع مجال نفوذها في المنطقة حتى سيطرت على سوريا لمدة طويلة إلى أن نجح الإسكندر الأكبر في غزوها عام 331 ق.م⁽¹⁾، في نفس الوقت نجد أن الموارد والثروات الموجودة في البلدين سمحت بتفاعل حضاري وتجاري بينهما، والذي جمع البلدين قديما عن طريق القوافل التجارية، وحديثا عن طريق الاستثمارات المتبادلة بين الطرفين وفتح أسواق مشتركة. لهذا نجد أن الجغرافيا سهلت عملية التفاعل بين البلدين إلى درجة كبيرة.

(1) نفس المرجع ، ص54.

- **البعد الديمغرافي:** انطلاقاً من تقارب البلدين جغرافياً، برزت من خلال ذلك حقائق ديمغرافية كان لها أثر بالغ على مستوى علاقات البلدين، فانتقال الجماعات في المنطقة رسم مجموعة امتدادات ديمغرافية من حيث، الصفات والسمات اللغوية والعرقية والحضارية لكل طرف⁽¹⁾. فالأكراد مثلاً يتواصلون ديمغرافياً مع عدد كبير من شعوب الدول المحيطة وتشارك إيران وسوريا في احتوائهما لهذه الجماعات التي لها تنظيم قوي هو الحزب الديمقراطي الكردستاني⁽²⁾. ويشكل تواجدهم في كلا البلدين عامل مؤثر على علاقتهما خاصة وأن هذه الجماعات تسعى إلى الاستقلال الذاتي، وتجاوب الدولتين مع هذه الجماعات بشكل محورا هاما في علاقاتهم، كما أن تواصل الدولتين معها كل على طريقته يؤثر في توجهات سياسة كل طرف اتجاه الآخر، كما تشكل هذه الأقلية ورقة ضغط في حالة ما كان هناك توتر بين البلدين.

أما بالنسبة للشيعة فرغم أن إيران هي البلد الشيعي الوحيد إلا أن لهذه الفئة امتدادات كثيرة في منطقة الشرق الأوسط، وإذا حاولنا صياغة ذلك على مستوى علاقات إيران وسوريا نجد أن هناك التقاء كبير على هذا المستوى، إذ نجد سوريا تحوي عدد من الجماعات الشيعية الذين هاجروا من إيران بحثاً عن العلم. فنجد أبرز مثال على التواصل الشيعي بينهما هو تواجد أحد أبناء آية الله الشيرازي في سوريا^(*). وهو حجة الإسلام سيد مرتضى الشيرازي، والذي يدرس في إحدى الحوزات المتواجدة هناك، كما يدرس ابنه حجة الإسلام سيد مهدي الشيرازي في نفس الحوزة⁽³⁾.

(1) نفس المرجع ، ص22.

(2) نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، المرجع السابق الذكر، ص25.

(*) آية الله الشيرازي من أهم علماء الدين الإيرانيين، هاجر من مدينة شيراز الإيرانية إلى مدينة النجف العراقية، حيث تلقى علومه الدينية وبلغ أعلى مراتب الاجتهاد وصار أكبر المراجع الشيعية.

(3) نفس المرجع ، ص28.

وتشير بعض الدراسات أن عدد الشيعة في سوريا يتزايد، نتيجة الزيارات التي تقوم بها هذه الجماعات إلى المنطقة متجهة إلى بعض الأماكن المقدسة لديها، حيث وصل عددهم 2.5 مليون زائر في كل عام⁽¹⁾. وكل هذا يؤكد على أهمية هذا العامل في تحديد سلوكيات الدولتين.

المطلب الثاني: البعد الثقافي

تشكل الثقافة ذلك المحور الذي جمع سوريا وإيران لفترات طويلة، فقد ساهمت النخب المثقفة منذ القدم في تواصل البلدين من خلال نشاطاتها الدائمة وحركيتها السريعة بين الدولتين، وهذا ما دفع إلى بناء جسور متينة بينهما على المستوى الثقافي.

فمنذ تأسيس المستشارية الثقافية الإيرانية في دمشق عام 1983، ساهمت هذه الأخيرة إلى حد بعيد في تطوير العلاقات الثقافية بين البلدين لعدة سنوات، وتم التوقيع على مذكرة تفاهم بين اتحاد الكتاب العرب ووزارة الثقافة والإرشاد الإسلامي عام 1995، كما اتفقا خلالها على البرنامج التنفيذي للتعاون بين الطرفين للأعوام (2005-2007)⁽²⁾.

وقد عملت المستشارية منذ إنشائها على توطيد العلاقات مع جميع المفكرين والعلماء في سوريا، والتأكيد على المشتركات الثقافية، كما أصدرت مجلة بعنوان الثقافة الإسلامية وهي باللغة الفارسية، وترصد الحركة الثقافية في سورية فكان أول عدد لها عام 2003، كما ساهمت في إعداد عدة ندوات تجمع النخب المثقفة بين البلدين، كما عقد الرئيس الإيراني أحمدي نجاد لقاء مع النخب الثقافية والسياسية والعلمية السورية في مكتبة الأسد الوطنية بدمشق في 19 جانفي 2006 وتضمن ذلك تقريراً حول العلاقات العلمية والجامعية بين البلدين وضرورة تطويرها⁽³⁾.

وشكلت الثقافة الإسلامية جزءاً مهماً في جمع البلدين من خلال محاولتهما لتوحيد الصف العربي والإسلامي، في إطار واحد وهو الدفاع عن المرتكزات الأساسية التي جاء بها الدين الإسلامي، وهذا ما نلمسه في العديد من تصريحات القادة الإيرانيين أو السوريين

⁽¹⁾ Mohamed Traudi, "la relation irano arabes", Géostratégique, N°10, Décembre 2005. P221

⁽²⁾ حسين شفيعي، المرجع السابق الذكر ، ص102.

⁽³⁾ نفس المرجع ، ص102.

وتعتبر التجربة الثقافية التي جمعت كل من سوريا وإيران، والتي ساهمت إلى حد كبير توثيق روابطهما، خطوة هامة لتوحيد الأمة العربية-الإسلامية خاصة في ظل التطورات التي تشهدها المنطقة، وكل محاولات التفرقة والتشتيت التي تسعى إليها القوى الأجنبية بما فيها الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل بالتلميح إلى مفاهيم الحروب الطائفية، لذلك نجد أن العامل الثقافي كان عامل مهم وله تأثير قوي على علاقات البلدين، حيث أفرز نوع من المرونة في التعامل بينهما، كما يؤكد على دور النخب المثقفة في بناء المجتمعات والمساهمة الإيجابية في ربط الشعوب والأمم ضمن ثقافة موحدة وهادفة.

وقد كان اهتمام إيران واضح خاصة بعد إقرار دستورها بضرورة تدريس اللغة العربية كلغة ثانية في الجمهورية. في المقابل شهدت اللغة الفارسية اهتماما كبيرا من طرف السوريين، حيث يقوم معهد اللغات التابع إلى جامعة دمشق بدورات تدريبية لتعليم اللغة الفارسية، وقد استقبل خلال عامي 2005/2006 حوالي أربعون طالبا في القسم الجديد المخصص لهذه اللغة⁽¹⁾.

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي

يمثل الاقتصاد الأساس الذي تركز عليه أي دولة، وقد أكد منذ القدم على أهميته في بناء جسور التواصل بين الشعوب، حيث لا يكفي أن تدير الدولة شؤونها الاقتصادية بالموارد الموجود داخل ترابها الوطني فقط، وإنما يستدعي ذلك ضرورة البحث عن موارد أخرى لتطوير اقتصادها الوطني، في نفس الوقت البحث عن أسواق لبيع المنتجات المحلية. ويشكل الاقتصاد مجالا مهما لتطوير العلاقات الإيرانية-السورية خاصة في ظل التطورات التي يشهدها عالم ما بعد الحرب الباردة، وصعود العامل الاقتصادي كمتغير أساسي للتأثير في التفاعلات الدولية، كما أن بروز مفهوم الاعتماد المتبادل وظهور التكتلات الدولية لدليل قاطع على أهمية العامل الاقتصادي في سير العلاقات ما بين الدول. وقد عرفت العلاقات الاقتصادية بين إيران وسوريا تحسن ملحوظ انطلاقا من تطور العلاقات السياسية بينهما منذ

(1) عبد الكريم سلمان، "أضواء على اللغة الفارسية في سورية"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد 100، 2006، ص114.

انتصار الثورة الإيرانية، وذلك من خلال فتح المجال للاستثمارات المشتركة، وكان لذلك عدة مصوغات ومبررات، فقد كان هدف سوريا في فتح المجال للتبادل التجاري ناتج عن العجز الاقتصادي الذي عرفتته، مما دفعها إلى البحث عن خيارات بديلة لتطوير الاقتصاد الوطني. في نفس الوقت شهدت إيران بعد حربها مع العراق تدهور كبير على مستوى اقتصادها، الأمر الذي طرح ضرورة البحث عن آليات لتدارك الخسائر خاصة على المستوى الاقتصادي. كل هذه الأمور دفعت بالبلدين إلى فتح مجال واسع للاستثمارات المشتركة.

وقد عرفت العلاقات الإيرانية-السورية خلال مرحلة التسعينات تطور ملحوظ على مستوى الاستثمارات والتبادلات التجارية، انعكس ذلك على عقد الدولتين لعدة اتفاقيات مشتركة في هذا المجال. كما تعززت هذه العلاقات أكثر بعد الزيارات التي قام بها الرئيس محمد خاتمي إلى دمشق في أكتوبر 2004 حيث بحث الرئيسان سبل تطوير المبادلات التجارية وتفعيل الاتفاقيات الموقعة ومذكرات التفاهم في المجالات الزراعية، الصناعية والمصرفية، النقل والكهرباء ... الخ⁽¹⁾.

كما نمت الاستثمارات الإيرانية خلال الفترة الماضية بشكل كبير ووصلت مع بداية عام 2006 إلى حدود المليار دولار، منها 800 مليون دولار من خلال اتفاقيات الطرفين في إقامة مصانع مشتركة في مجالات مختلفة، و200 مليون دولار استثمار إيراني خاص دون مشاركة محلية⁽²⁾. وتعتبر بهذا إيران عاملاً مساعداً في تذليل العقبات التي تواجهها سوريا من الناحية الاقتصادية، كما تفتح السوق السورية المجال لإيران لتسويق منتجاتها خاصة وأن السوق السوري متعدد الجنسيات.

ولإجمال أوجه التعاون الاقتصادي الإيراني-السوري نشير إلى أن السنوات الأخيرة عرفت نشاطاً كبيراً بين البلدين، وقد تم التوقيع على عدة مذكرات تفاهم في 7 مارس 2008

(1) محمد عزب العرب، "العلاقات الإيرانية-العربية"، مختارات إيرانية، العدد 53، ديسمبر 2004.

<http://www.albainah.net/index.aspx>

(2) رسلان خضور، الاستثمارات السورية الإيرانية المشتركة، سورية: مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، 14/08/2007

<http://www.cssr-syria.org.salon.php>

خلال زيارة النائب الأول لرئيس الجمهورية الإيرانية إلى دمشق، ويمكن إجمال هذه الاتفاقيات عبر النقاط التالية⁽¹⁾:

- اختتمت اللجنة العليا الإيرانية-السورية المشتركة بالتوقيع على عشر مذكرات تفاهم وبرامج للتعاون، في مجال التجارة والاستثمار والمجالات المصرفية والتخطيط والصناعة والنفط، والغاز الطبيعي والكهرباء، والنقل البري والاتصالات وتكنولوجيا المعلومات.

- التوقيع على مذكرة تفاهم حول مجلس رجال الأعمال السوري، ومذكرة تفاهم بين وكالة الجمهورية الإيرانية للأنباء "ارنا" والوكالة العربية السورية "سانا".

- التوقيع على مذكرة تفاهم تتعلق بحماية البيئة للأعوام 2009/2008.

ومع استعراض مجريات العلاقات الاقتصادية بين البلدين، نستدل أن هناك عاملين أساسيين يتحكمان في حركة هذه العلاقات، الأول متعلق بالاقتصاد الإيراني والذي يبحث عن أماكن أمنة لحماية الفائض المالي الناتج عن الطفرة النفطية التي شهدتها إيران في السنوات الثلاث الأخيرة. أما العامل الثاني فيتمثل في الاقتصاد السوري، حيث بدأت قطاعات واسعة من هذا الاقتصاد بالنمو نتيجة توجه سوريا في تشجيع الاستثمارات، وسمحت التشريعات ولقوانين الجديدة بخلق فرص جديدة لتنمية الاقتصاد السوري⁽²⁾.

ومن خلال دراستنا لمختلف هذه المداخل نستطيع بذلك فهم مدى ارتباط الطرفين طوال هذه المدة، فالتمازج الذي تعرفه البيئتين بصفتها دولا من نفس الإقليم دفعتهما للتعاون أكثر، والتداخل الثقافي والديمقراطي لعب دورا كبيرا في تقبل الشعبين لبعضهما، كما أن العامل الجغرافي سمح بتقاربهما بحكم توأجهما في إقليم واحد يسهل عملية التحرك بينهما دون بذل عناء كبير في ذلك، كما ساهمت الموارد الطبيعية الموجودة لدى كل طرف في التنسيق المشترك لتبادل هذه المصالح الزراعية والنفطية، وبهذا نجد أن إدراك البلدين لكل هذه المشتركات ساهم في تغليب منطق التعاون أكثر من التنافس والصراع.

(1) "الرئيس الأسد بحث ودودي تعزيز علاقات التعاون والأوضاع في المنطقة"، 2008/07/10، من موقع: <http://damascus.icro.ir>

(2) "الاقتصاد الإيراني ملاذ ومكمل"، 11/11/2007، من موقع: www.aliqtisad.com/index.php

المبحث الثاني: التحولات الإقليمية وتداخل سياسة الدولتين

تعتبر العلاقات الإيرانية-السورية من المعالم الأساسية لسياسات الشرق الأوسط ونموذجاً فريداً من نوعه، خاصة وأنها العلاقات الوحيدة التي تميزت بالاستمرارية والثبات رغم كل الظروف والتحديات التي تعرض لها البلدين والتي شكلت تهديداً رسمياً على مستوى علاقتهما. وقد تأكد كما رأينا سابقاً أن العلاقات الإيرانية-السورية ارتبطت بعدة عوامل وأبعاد تاريخية ودينية وثقافية، واقتصادية واجتماعية ساهمت إلى حد بعيد في بلورتها وكانت أساساً جيداً لديمومتها، ومع هذا تبقى تلك المداخل غير كافية لتفسير حقيقة هذه الاستمرارية خاصة وأن إيران وسوريا لا تعيشان بمعزل عن بيئتهما الإقليمية والدولية. وعليه فكل تحول تعرفه هذه البيئة ينعكس بالضرورة على علاقات البلدين.

ويؤكد هاورد ريجنز (Howard Wriggins) على أن تفاعلات النظام الإقليمي تخضع لمجموعة من المحددات تضبط مسار التفاعلات وتحدد أنماطها، وقد قسمها إلى ثلاث محددات هي: داخلية domestic، إقليمية Regional، عالمية Global. وعلى ضوء هذا التقسيم يتبين لنا أهمية ودرجة تأثير العوامل الإقليمية والتحولات التي يعرفها هذا الإقليم على حركة التفاعلات والعلاقات التي تتم داخله⁽¹⁾.

وبما أن دراستنا اقترنت بالتحولات الدولية الراهنة، فقد حاولنا ربط كل تلك المستجدات من بعد مرحلة أحداث 11 سبتمبر 2001 كمنطلق أساسي لتحليل تلك العلاقات على كل مستوياتها، فقد شهدت البيئة الدولية بمستوياتها الإقليمية والدولي خلال هذه الفترة تحولات هامة شكلت محورا ضاغطا على مستوى العلاقات الإيرانية-السورية، وعلى منطقة الشرق الأوسط ككل، حيث تعد هذه المنطقة من أكثر المناطق تأثراً بالتحولات الدولية نظراً لموقعها الجغرافي المميز دولياً، وهذا ما ينعكس بطبيعة الحال على التفاعلات داخلها. وارتباط كل من إيران وسوريا جغرافياً بالمنطقة قريهما من كل الأحداث والتحديات التي يعرفها الإقليم

(1) محمد السعيد إدريس، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في أصول العلاقات الدولية والإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001، ص57.

كما ربطتهما بكل تلك القضايا الحساسة، خاصة التي تشكل تهديداً على أمنهما القومي وعلاقاتهما.

المطلب الأول: إشكالات القضايا الجوارية

إن الأحداث المتسارعة التي تشهدها البيئة الإقليمية تشغل حيزاً كبيراً من العلاقات الإيرانية-السورية، لما تحتوي عليه من تداعيات غيرت شكل التوازنات الإقليمية وبانت تشكل تهديداً كبيراً اتجاه علاقات البلدين، ومدى قدرتهما على التكيف مع مستجدات الواقع الإقليمي، وكل هذه العوامل والمتغيرات تؤثر بدرجة أو بأخرى على مستوى هذه العلاقات واستمراريتها على نفس الدرجة من الانسجام والتوازن الذي كانت عليه، وعليه سنحاول تفكيك تأثير تلك العوامل والمتغيرات الإقليمية، من خلال تتبع العديد من القضايا لنستطيع بعد ذلك فهم سيروية هذه العلاقات:

- **القضية العراقية:** شكل العراق ولا يزال محورا ومتغيرا مفصليا في علاقات إيران وسوريا نظرا لاقتران وتشابك الدولتين به جغرافيا هذا من جهة، وتداخل مصالحهما من جهة أخرى، وعليه فإن أي تحول يشهده هذا البلد له تداعيات كبيرة على مستوى علاقاتهما. فقد أثبت التاريخ أن الحرب العراقية-الإيرانية كانت من بين المكونات الأساسية التي ساهمت في تطوير علاقات البلدين، وذلك بعد إعلان سوريا رسميا وقفها ومساندتها لإيران في حربها مع العراق عام 1980، وحكم هذا الموقف عدة اعتبارات على رأسها، الدرجة المتدنية التي وصلت إليها العلاقات السورية-العراقية في تلك الفترة والتي أدت إلى قطع علاقاتهما، ومنذ تلك المرحلة عرفت العلاقات الإيرانية-السورية تطورا ملحوظا، ولاقت بذلك المساندة السورية لإيران ترحيبا كبيرا من طرف السياسيين، وحتى من طرف الشعب الإيراني.

وعلى ضوء التحولات التي عرفتھا البيئة الدولية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 والتي أصابت العمق الأمريكي، فقد بحثت الولايات المتحدة الأمريكية عن مبررات عديدة لشن الحرب على العراق ووجدت عدة مصوغات كالقضاء على النظام الدكتاتوري، والبحث عن أسلحة الدمار الشامل في العراق، وكلها تبريرات حاولت من خلالها أمريكا شرعنة قرارها للتدخل.

وفي 20 مارس 2003 قامت الولايات المتحدة الأمريكية بشن حربها على العراق بعد محاولاتها العديدة لإستصدار قرار أممي يشرعن هذه الحرب، وذلك بالتحالف مع بريطانيا وأستراليا⁽¹⁾. ونتج عن ذلك دمار شامل في العراق شمل ذلك جميع القطاعات والميادين ودخل العراق مرحلة جديدة من الفوضى والصراعات الداخلية، خاصة وأنه يحوي العديد من الطوائف مما شكل حافزا لتحريك الحرب الطائفية داخله، كما أن تداعيات هذه الحرب لم تشمل العمق العراقي فقط، وإنما كان لها انعكاسات كبيرة على المستوى الإقليمي خاصة على الدول المجاورة لها، ولا تزال تأثيراتها ممتدة لحد اليوم في ظل الوضع الغير مستقر للعراق والتواجد العسكري الأجنبي داخله، وما يشكله هذا الأخير من مخاطر على الدول المجاورة. وفيما يتعلق بالعلاقات الإيرانية-السورية في ظل العراق الجديد، فقد كثرت التحليلات حول مدى ثباتها في ظل تصادم المصالح الإيرانية والسورية داخل العراق، وقبل الخوض في ذلك لابد من مناقشة وتحليل بعض الحقائق المتعلقة بالنظرة الإيرانية والسورية لهذه القضية، إضافة إلى مناقشة انعكاسات هذه القضية على كل من البلدين، ومن ثم الفهم الجيد لأثرها على علاقاتهما.

بالنسبة لرؤية الطرفين للحرب على العراق، فقد أدانت إيران مبدأ الحرب ضد العراق رغم العداء التاريخي بين البلدين وذلك خوفاً من أن يكون لهذا الاحتلال امتدادات إلى إيران. وقد أكد حسن روحاني الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني في جانفي 2003 على أن: "إيران تخشى سقوط الأبرياء وزعزعة الأمن في البلدان المجاورة للعراق وسيطرة الولايات المتحدة الأمريكية على منابع النفط العراقي، وتنصيب سلطة تعمل لحساب الأمريكيين في العراق"⁽²⁾. أما بالنسبة للرؤية السورية فلم تكن بعيدة عن الرؤية الإيرانية، فقد أدانت سوريا التدخل الأمريكي في العراق، لذلك عملت على تشجيع مقاومة الاحتلال وذلك بفتح حدودها مع العراق للمقاومين، وقد نقلت العديد من الصحف المواقف التي صدرت عن الرئيس السوري في العديد من المناسبات، حيث اعتبر الرئيس بشار الأسد أن:

(1) زبير سلطان قدوري، الإسلام وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2003، ص 66.

(2) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق الذكر، ص 257.

"عدم الأمن والاستقرار هما من نتائج سياسات قوات الاحتلال التي تهدف إلى تقسيم العراق"⁽¹⁾.

كما اعتبر وزير الخارجية السوري فاروق الشرع:

"أن مجلس الحكم الانتقالي جزء من الواقع الذي فرضه الاحتلال، فالتعامل معه على أمل أن تتسع صلاحياته"⁽²⁾.

وبالرغم من اختلاف صيغ وتفسيرات الرؤيتين للواقع العراقي، والفوضى التي يتخبط فيها الشعب العراقي إلى أننا نلمس تلاقي لنظرة الدولتين فيما يخص التهديد الذي يسببه تواجد قوى أجنبية في العراق بالنسبة للدول المجاورة، وهذا ما يعكس واقع العلاقات الإيرانية-السورية، ففي حين تذهب بعض التحليلات إلى القول بأن العراق بكل ما يحتويه يشكل تهديدا محوريا لاستمرار العلاقات بين إيران وسوريا، إلا أن إدراك البلدين للتهديد المشترك الذي يشكله تواجد قوى أجنبية مجاورة لهما مثل خطوة نحو تلاحم واستمرار العلاقات أكثر منه انقطاع أو تباعد بين البلدين خاصة وأن القضية العراقية لا تزال غير محددة المعالم.

وما يؤكد على ذلك هو سعي كل من الدولتين في إطار اجتماعات دول الجوار الجغرافي للعراق إلى لعب دور أساسي ومحوري مشترك لإيجاد حلول إيجابية للأمن العراقي من خلال هذه الاجتماعات. وقد انعقد في 28 ماي 2003 اجتماع في طهران لوزراء خارجية دول الجوار الجغرافي الهدف منه دراسة التطورات الخارجية في العراق وانعكاساتها إقليمياً ودولياً، كما انعقد في 02 نوفمبر 2003 اجتماع آخر في دمشق تلبية للدعوة الموجهة من الجمهورية العربية السورية، وناقش خلاله المجتمعين الوضع الراهن للعراق انطلاقاً من التزامهم بوحدة العراق واستقلاله وسيادته على أراضيه وفقاً لقرار مجلس الأمن رقم 1511⁽³⁾.

(1) نفس المرجع ، ص265..

(2) نفس المرجع ، ص265..

(3) "بيان اجتماع دمشق لوزراء خارجية دول الجوار الجغرافي للعراق"، المرجع السابق الذكر، ص219.

واستناد للرؤيتين السابقتين نفهم بأن القضية العراقية كان لها انعكاسات وتأثيرات كبيرة على البلدين، ويمكن أن نلخص تلك التأثيرات في النقاط التالية:

- يشكل احتلال العراق وتواجد قوات أجنبية داخلته تهديداً فعلياً للأمن القومي لكل من سوريا وإيران.

- طرح الوضع العراقي الجديد فكرة الصراع الطائفي، والذي تغذيه أطراف خارجية وهذا ما جعل امتداداته كثيرة على دول الجوار، وكل هذه العوامل قابلة لتفكيك الارتباط التاريخي الذي جمع الدولتين لحد الآن.

- تصاعد حدة الاتهامات الدولية اتجاه إيران وسوريا فيما يخص تدخلهما في الشأن العراقي، حيث اعتبرت كل من سوريا وإيران مصدراً أساسياً للفوضى التي تعرفها العراق، من خلال سماحهما لبعض الجماعات بالدخول إلى العراق وزعزعة استقراره.

كما أن إشكالية الحكم في العراق تعتبر من المحاور الأساسية المساعدة على فهم العلاقات الإيرانية-السورية، وبزوال النظام البعثي القديم بدأ العمل على إيجاد نظام بديل يحكم العراق ويضمن استقراره ويساعد على ترتيب الأحوال العراقية.

ففي عام 2003 تم تأسيس المجلس الحاكم المؤقت، والذي استند إلى نظام توزيع المناصب حسب الحجم المفترض للطائفة (سنة، شيعية، أكراد مع منح التركمان والمسيحيين مناصب دون احتساب حجم الطائفة)، ومع هذا لم تستطع أي حكومة من الحكومات المتعاقبة أن تتخلص من المشكل الطائفي سواء حكومة علاوي لعام 2004، أو حكومة الجعفري أو حكومة المالكي لعام 2006، لذلك كانت الأحزاب الإسلامية الشيعية هي المستفيد من النظام الجديد، حيث تفوقت بعدها في انتخابات عام 2005⁽¹⁾.

وعلى ضوء عدم الاستقرار الذي فرضه سقوط النظام البعثي الذي شكل الأساس الذي أنبنت عليه العلاقات الإيرانية-السورية، توجهت العديد من التحليلات إلى اعتبار أن صعود

(1) "يوسف هيلترمان، هل يتعرض الشرق الأوسط لتهديدات طائفية؟"، ص9، 2008/02/11، من موقع:

[www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/htmlall/review-868-p795/\\$file/irrc-868hiltermann.pdf](http://www.icrc.org/web/ara/siteara0.nsf/htmlall/review-868-p795/$file/irrc-868hiltermann.pdf)

نظام جديد في العراق موالي لإحدى الدولتين سيشكل تهديدا لاستمرارية علاقاتهما خاصة مع التصعيد المتزايد لفكرة الصراع الطائفي. وقد عبر عبد الحليم خدام النائب السابق للرئيس السوري بشار الأسد بعد قطع علاقاته مع النظام السوري عن طبيعة العلاقات الإيرانية-السورية بعد سقوط بغداد في قوله: "في الماضي كان هناك تحالف استراتيجي وكان لسوريا مصالح وإيران مصالح، وكانت نقطة الالتقاء الأساسية لهذا التحالف صدام حسين، الأمور تحولت بعد ذلك نتيجة غياب نقطة الالتقاء الأساسية، وضعف سوريا التي لم يعد لديها أي إستراتيجية"⁽¹⁾.

من خلال هذا الطرح ندرك أن التحولات الجديدة التي يعرفها العراق بعد تلاشي النظام البعثي السابق، سيكون عاملا مهما في فهم علاقات البلدين حاليا، خاصة وأن العراق يشكل نقطة الالتقاء الجغرافي بين سوريا وإيران، واستنادا لرؤية كل منهما إلى حركات المقاومة في العراق، والمواقف الرسمية للبلدين اتجاه التواجد الأجنبي على الأراضي العراقية ومحاولاتهما لعب دور مميز، من خلال العديد من الاجتماعات الهادفة إلى إعادة الأمن والاستقرار في العراق تمكن من فهم حقيقة التداخل الكبير بين سياسة البلدين في هذه القضية.

فحدود سوريا مع العراق مختلطة عرقيا مع بعض القبائل والعشائر العراقية، ولا تزال هذه الأخيرة تلعب دورا مهما في هذه المناطق، وتتخذ المقاومة في العراق سوريا كقاعدة لها حيث قدر عدد المتطوعين السوريين في العراق بنسب كبيرة قياسا بالمتطوعين العرب. ومنذ دخول الاحتلال الأمريكي إلى الأراضي العراقية ساند الرئيس السوري المقاومة العراقية ضد الاحتلال مع تأكيده على ضرورة التمييز بين المقاومة التي تستهدف الاحتلال وبين الإرهاب الذي يستهدف زعزعة الدولة وخلق الفتنة الطائفية⁽²⁾.

أما ما يجمع إيران بالعراق يتمثل في الوجود الشيعي، وارتباطاته العميقة مع المرجعيات الشيعية الكبرى في إيران، حيث يشكل الشيعة تفوق عددي كبير في العراق وهذا ما انعكس

⁽¹⁾ شفيق شقير، "الدول العربية وإيران الثورة"، قطر، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات والبحوث، 2007، ص24، من موقع:

[/mritems/streams/2007/2/141_675118_1_5_51.pdf](http://www.eljazeera.net/mritems/streams/2007/2/141_675118_1_5_51.pdf).

⁽²⁾ حماد عبود السعود، المرجع السابق الذكر، ص52.

على فوزهم في الانتخابات التي أجريت عام 2005، وهذا ما يخدم المصالح الإيرانية أكثر من المصالح السورية.

والقول بأن صعود الشيعة للحكم سيتسبب في تناقض مصالح البلدين خاصة مع الارتباطات التي تجمع سوريا وإيران ببعض الجماعات المؤثرة في العراق، إلا أن ذلك يطرح مشاكل أخرى تتمثل في الاختلافات الشيعية-الشيعة حول فكرة ولاية الفقيه، إضافة إلى الانقسام الذي يعرفه الشيعة داخل إيران ذاتها، والذي له امتداداته خارجها وبالأخص في العراق، والذي من الممكن أن يشكل تهديدا لإيران أكثر من مصلحة لها، في نفس الوقت يشكل عداء سوريا مع بعض الجماعات العراقية، كجماعة الإخوان المسلمين تهديدا أيضا لها كما لا يمكن أن نتجاهل الأكراد، وما تشكله هذه الأقليات من تهديد على ارتباطات البلدين وعليه فإن تأثيرات القضية العراقية على العلاقات الإيرانية-السورية يمكن أن يفسر من منظور المصلحة، فالسياستين السورية والإيرانية تدرك أهمية الدور الممكن أن يلعبه كل طرف في المنطقة، والاتجاه نحو التعاون المشترك هو السبيل الأنجع لحماية أمنهما ومصالحهما.

في نفس الوقت نجد أن العلاقات بين البلدين في الوقت الحالي تشهد تطورا ملحوظا وانعكس ذلك على الزيارات المتبادلة بين الأطراف الرسمية، ومواقفها اتجاه تأثير هذه القضايا على علاقاتهما، والتي نتج عنها فتح آفاق جديدة للتعاون بين البلدين في المجالات الاقتصادية والثقافية وغيرها. كما تسعى كل من سوريا وإيران إلى تطوير علاقات بلديهما مع العراق وانعكس ذلك على الزيارات الرسمية لقادة الدول، حيث قام إبراهيم الجعفري بعدة زيارات إلى البلدين مؤكدا بذلك على بداية لعلاقات جوارية تعاونية، كما عملت الحكومة العراقية الجديدة لنوري المالكي بنهج نفس الطريق في التعامل مع دول الجوار، حيث بادر بزيارة إلى إيران واستقبله الرئيس أحمد نجاد الذي أعلن أثناء هذه الزيارة على ربط أمن بلاده بأمن العراق⁽¹⁾. من هنا نفهم أنه رغم سقوط المبررات القديمة في العراق والتي جمعت إيران وسوريا، إلا أنه في ظل التحولات الجديدة التي يعرفها هذا البلد استطاع البلدين

(1) شفيق شقير، المرجع السابق الذكر، ص14.

مواجهة العقبات الحالية التي تعمل على تفكيك العلاقات، لكن يبقى الاستقرار في علاقاتهما نسبيا خاصة وأن القضية العراقية غير منتهية.

- **القضية اللبنانية:** تفتح دراستنا للعلاقات الإيرانية-السورية في المحيط اللبناني المجال أكثر لفهم التداخل والترابط الذي يجمع البلدين في هذه المنطقة، ومدى تأثير تحولات هذه الأخيرة على مستوى علاقات البلدين، خاصة وأن لكل من سوريا وإيران مصالحهما في لبنان الذي يعتبر من المكونات الأساسية التي ساهمت في ترابط واستمرار علاقاتهما، وبما أن الظاهرة الدولية تتميز بالحركية، فإن ما جمع البلدين في الماضي ليس نفس المنطلق الذي يجمعهما اليوم، فالقضية اللبنانية في الوقت الراهن تحركها عدة فواعل وأطراف داخلية وخارجية، ولا يمكن الجزم هنا باستمرارية العلاقات الإيرانية-السورية، إلا من خلال التحليل الدقيق والمتعمق لواقع هذه القضية، وكل المتغيرات التي تدور في فلكها، ومدى ارتباطها بمصالح البلدين ومن جملة هذه العوامل:

- **الدور السوري في لبنان،** شكل الدور الإقليمي الذي لعبته سوريا في الماضي عنصرا مهما في التقارب الإيراني-السوري، خاصة بعد بقائها الجبهة الوحيدة المدافعة عن القومية العربية بعد أن انسحبت مصر من الصراع العربي-الإسرائيلي، واقتربها الغير المتوقع مع إسرائيل إضافة إلى دعم سوريا لإيران في حربها مع العراق، كلها متغيرات ساهمت في تعزيز الدور السوري في نظر إيران.

وإزداد هذا التأثير أكثر بعد دخول سوريا إلى لبنان بهدف وقف القتال بين الأطراف المتقاتلة، ومع تزايد التوتر الداخلي أرسل الأسد في 01 ماي 1976 قوة مسلحة تعدادها 4000 جندي مع 250 مصفحة إلى لبنان وتمكنت تلك القوات من فك الحصار بين المتقاتلين⁽¹⁾. وبدخول سوريا إلى لبنان عزز ذلك مكانتها إقليميا، مما انعكس ايجابيا على علاقاتها مع إيران التي أصبحت تنتظر لسوريا كلاعب قوي لا يمكن تجاهله، وهذا ما دفع بها إلى تعزيز علاقاتها معها أكثر لحماية مصالحها داخل لبنان واستمر ذلك إلى غاية الآن.

(1) رضوان زيادة، المرجع السابق الذكر، ص166

وفي ضوء التطورات الجديدة على الساحة اللبنانية، وصعود قوى مناهضة للتواجد السوري في لبنان، والضغطات الدولية التي عرفتتها سوريا في سبيل خروجها وانسحابها استطاعت كل من الولايات المتحدة الأمريكية وفرنسا من استصدار قرار أممي رقم 1559 في سبتمبر 2005، والذي يقرر انسحاب القوات السورية من لبنان⁽¹⁾. وقد شكل هذا الانسحاب محورا هاما في تفسير العلاقات الإيرانية- السورية، حيث ذهب العديد من المحللين لهذه العلاقات إلى الاعتقاد بأن تداعيات هذا الانسحاب ستهدم تلك العلاقات التي دامت لسنوات طويلة لكن الواقع أثبت العكس، فبعد انسحاب سوريا ظلت العلاقات على حالها، ورغم ابتعاد سوريا من لبنان إلا أن الدور السوري لم ينتهي بهذه السهولة نظرا لما خلفه الانسحاب من تأثيرات أهمها عودة الخلافات المذهبية، والتنافس الذي عرفتته الأحزاب والطوائف اللبنانية حول السلطة، مما زاد من عمق الأزمة اللبنانية خاصة مع ارتباط سوريا ببعض الأحزاب اللبنانية والذي تطلب في كثير من الأحيان دور سوري.

- **حزب الله والصراع مع إسرائيل:** كما عرفنا سابقا ترتبط سوريا وإيران بلبنان ارتباطا عميقا ووثيقا. وقد أكدت العديد من الموانيق الوفاقية اللبنانية على الوزن الكبير لسوريا في الحياة اللبنانية بدءا من الميثاق الوطني عام 1943 إلى تفاهم الرئيس فؤاد شهاب مع الرئيس جمال عبد الناصر في خيمة شتوة عام 1958، وصولا إلى اتفاق الطائف لعام 1989⁽²⁾ وقد نص هذا الاتفاق الأخير الذي سمح للتواجد السوري على الأراضي اللبنانية في الفصل الثاني منه، المتعلق ببسط سيادة الدولة اللبنانية على كامل الأراضي اللبنانية بكل وضوح على:

"أن هدف الدولة اللبنانية هو بسط سلطتها على كامل الأراضي اللبنانية بواسطة قواتها الذاتية المتمثلة بالدرجة الأولى بقوى الأمن الداخلي، ومن واقع العلاقات الأخوية التي تربط سوريا بلبنان تقوم القوات السورية مشكورة بمساعدة القوات الشرعية اللبنانية لبسط سلطة الدولة اللبنانية..."⁽³⁾.

(1) Mohamed Traudi, OP CIT, P222.

(2) معن بشور، المرجع السابق الذكر، ص25.

(3) المرجع نفسه، ص18.

والملاحظ هنا يرى مدى الارتباط العميق بين لبنان وسوريا، والذي لا يمكن تجاهله أو نفيه لأن التاريخ أثبتته، كما يؤكد هذا على المكانة السورية ودورها المميز في لبنان والذي ساهم في تقوية مكانتها إقليمياً.

أما بالنسبة لإيران فتربطها روابط تاريخية وعقائدية بلبنان، وذلك راجع إلى الامتداد الشيعي في المنطقة، ويعتبر حزب الله من أهم المراجع الشيعية في لبنان، كما أنه يشكل فاعلاً قوياً ومؤثراً على الساحة اللبنانية، وتواجده في لبنان يكسبه أهمية كبيرة في نظر الإيرانيين، وقد تأثر زعيم حزب الله حسن نصر الله بالإمام موسى الصدر^(*)، وكان يعتبره مثله الأعلى فانضم إلى حركة أمل التي أسسها الصدر، ومن ثم بدأت رحلته إلى الحوزات المجاورة ومع قيام الثورة الإسلامية في إيران عام 1979، تسبب ذلك في انقسام حركة أمل بين تيارين الأول يستند إلى المرجعية الدينية من لبنان، والثاني يعتبر الخميني المرجع الديني الوحيد. وقد ساهمت الزيارة التي قام بها زعيم حزب الله حسن نصر إلى مدينة قم الإيرانية في أواخر الثمانينات في توطيد علاقاته أكثر مع القادة الإيرانيين⁽¹⁾، والذين ساهموا إلى حد كبير في دعم الحزب، خاصة وأن من المبادئ الأساسية التي حكمت هذا الحزب هي المقاومة ضد الاحتلال الصهيوني والتي تتوافق مع النهج والرؤية الخمينية.

والظروف التي أدت إلى نشأة حزب الله عام 1982، قد فرضت نوعاً من العلاقات الترابطية بين كل من إيران وسوريا، إلى جانب بعض المتغيرات السياسية والإيديولوجية التي عرفها المحيطين اللبناني والعربي، فقد جاءت نشأته مع الاجتياح الإسرائيلي للبنان والذي سمح لكل من البلدين بتوطيد علاقاتهما أكثر من أجل مقاومة إسرائيل عن طريق مد يد العون إلى رجال المقاومة. حيث سمحت سوريا لرجال الحرس الثوري الإيراني بدخول لبنان ليساندوا حزب الله في حربه⁽²⁾. وتتماهى دور حزب الله في الحياة السياسية ناتج عن الدعم السوري في عهد حافظ الأسد، وتطور أكثر في عهد بشار الأسد، وانعكس ذلك على

(*) موسى الصدر من أصول إيرانية-لبنانية مشتركة، وقد أسس حركة المحرومين في لبنان واحتفظ بعلاقات وثيقة مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية: للمزيد من المعلومات أنظر: نيفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، ص 28.

(1) خالد عمر عبد الحليم، "اتفاق نصر الله-عون إعادة تشكيل التوازنات السياسية في لبنان"، السياسة الدولية، العدد 164، أبريل 2006، ص 160.

(2) أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق الذكر، ص 101.

العلاقات الإيرانية-السورية، فإدراك الطرفين لمصلحتهما، والدور الذي تلعبه المقاومة دفعهما إلى التقارب والتعاون أكثر.

-كما أن المتغير الإسرائيلي كان عاملاً مهماً في تفسير العلاقات الإيرانية-السورية والتهديد الذي يشكله بالنسبة للبلدين ساهم في تقريب وجهات نظرهما حوله، كما ساهم إلى حد كبير في التأسيس للأرضية الصلبة لاستمرار علاقاتهما في ظل تواجده في المنطقة، وقد جاءت الحرب الإسرائيلية على لبنان في صائفة 2006 لتؤكد من جديد على الدور السوري والإيراني في ذلك، الأمر الذي أدى بالعديد من المحللين إلى التأكيد على أن عملية خطف الجنود الإسرائيليين كانت نتيجة حتمية للدعم السوري-الإيراني للحزب.

وتعتبر الحرب الإسرائيلية على لبنان في صائفة 2006، أو ما يطلق عليها بالحرب الإسرائيلية السادسة إحدى أهم التحولات الراهنة في المنطقة، والتي كان لها تأثيراتها الداخلية وانعكاساتها على الجوار الجغرافي خاصة والبيئة الدولية عموماً. ورغم أن الحرب الأخيرة كانت موجهة إلى لبنان ككل، إلا أن اللاعب الأساسي في تلك الحرب كان حزب الله هذا الأخير الذي خيب كل الرهانات، واستطاع أن يواجه ويتصامم مع طرف لا يمكن الاستهانة بقوته في الشرق الأوسط، وقدرة رجال المقاومة على رده له دليل قاطع على الإمكانيات والتطورات الهائلة التي يمتلكها هذا اللاعب الغير دولي المتمثل في حزب الله.

وهنا لا بد من الوقوف عند نقطة مهمة في تحليل النصر الذي حققته المقاومة في لبنان وخاصة الموجهة من طرف حزب الله، ذلك الحزب الذي لم يتكون من فراغ، وإنما لابد من معرفة المصادر الداعمة والمغذية لهذا الحزب، وبما أن التاريخ ربط نشأة حزب الله باتفاق بين إيديولوجيتين أو نظامين ترتبط أهدافهما إلى حد معين مع أهداف هذا الحزب خاصة من ناحية العداء الذي تكنه هذه الأطراف الثلاثة لإسرائيل⁽¹⁾، فإن العديد من المصادر تشير إلى اقتران كل من سوريا وإيران في هذه الحرب، فسوريا كانت ولا تزال أحد الأطراف المتنازعة مع إسرائيل والتي يهتما بها جداً القضاء عليه. أما إيران فممنذ الثورة الإسلامية أعلنت

⁽¹⁾ Mohamed Traudi, op.cit, p222.

عدائها لإسرائيل، واعتبرت وجوده في المنطقة تهديدا للأمة الإسلامية، أما بالنسبة لحزب الله فمع ولادته كانت الأهداف الأولى لهذا الحزب هو مقاومة وردع إسرائيل في المقام الأول.

وقراءة تأثيرات كل هذه التحولات الجديدة المطروحة على الساحة اللبنانية على العلاقات الإيرانية-السورية يتطلب الأخذ في عين الاعتبار العديد من النقاط المهمة لعل أبرزها، هو الغياب السوري من الساحة اللبنانية، والذي كان يشكل محورا داعما ومساندا لحزب الله. ومع هذا فقد تعددت القراءات حول طبيعة الحرب الإسرائيلية على لبنان والدوافع التي أدت إليها والأطراف المحركة لها، حيث ذهبت العديد من المصادر إلى التأكيد على ما تطلق عليه بالتورط الإيراني-السوري في هذه الحرب إلى جانب حزب الله، ولفهم طبيعة هذه التفسيرات لابد من مناقشتها ويمكن إجمال تلك التصورات في شقين:

- التصور الأول: والذي يرى في أن لإيران وسوريا يدا في هذه الحرب، وينطلق تفسير تدخلهما في الحرب من فحوى العلاقة التي تجمع البلدين بحزب الله خاصة، والتي جمعتهم طوال هذه الفترة ولا تزال لحد الآن قائمة، وتستند هذه الرؤية إلى عدة مصوغات وأدلة والمتمثلة في:

- أن كل من إيران وسوريا تتبنى دعم الحركات الإسلامية المناهضة والمقاومة للكيان الصهيوني، وتعتبر هذه الحركات من أهم الفواعل الإقليمية الضاغطة في المنطقة كحركة حماس وحركة الجهاد الإسلامي في فلسطين، وحزب الله في لبنان، وبعض القوى السياسية الإسلامية في العراق.

- يستند هذا التصور أيضا إلى العلاقة التي تجمع إيران بحزب الله، والتي تتعدى العلاقات الروحية إلى الماديات. فهناك عدة مصادر تؤكد على أنها تدعم حزب الله بما لا يقل عن 100 مليون دولار سنويا، وأنها هي التي زودته بما لا يقل عن 11,000 و 13,000 صاروخ، وأكثرها قصير المدى، كما أن بعض من كواد الحرس الثوري الإيراني قاتلوا

إلى جانب رجال المقاومة اللبنانية في الحرب وساهموا في تدريبهم، واستطاعوا إطلاق صواريخ سي-280 (C-280) الصينية الصنع على البارجة الإسرائيلية⁽¹⁾.

- أما بالنسبة لسوريا وعلاقاتها بالحزب فينصب في دعمها للمقاومة بحكم الجوار الجغرافي، وما يمنحه هذا الأخير من مميزات لكلا الطرفين، والذي يسهل عمليات عبور الأسلحة والجماعات المقاومة سواء كانت هذه الجماعات من إيران بحكم العلاقات الوثيقة التي تجمع البلدين، أو حتى من أبناء الشعب السوري نفسه. هذا ما يفسر ضرب إسرائيل المناطق المشتركة بين البلدين لمنع تسلل المقاومين أو شحنات الأسلحة، وحتى محاصرة المدنيين اللبنانيين الذين حاولوا اللجوء إلى الحدود السورية من جراء الدمار الذي خلفته تلك الحرب على منازلهم.

- كما تؤكد بعض المصادر على الدور السوري في هذه الحرب، حيث تشير تلك المصادر إلى أن اللقاء التشاوري الذي جمع الأمين العام لحزب الله مع عدد من القيادات السياسية والاستخباراتية السورية واللبنانية، إضافة إلى بعض ممثلي حركة المقاومة الإسلامية حماس في دمشق قبل بضعة أيام من اختطاف الجنود الإسرائيليين هو يؤكد ذلك⁽²⁾.

وبالرغم من المبررات التي قدمها هذا التصور إلا أنه يفتقد إلى نوع من الواقعية، بمعنى أنه لحد الآن لا توجد أدلة وحقائق واقعية على وجود إيرانيين من الحرس الثوري في الساحة اللبنانية، وحتى إذا رجعنا إلى موضوع الأسلحة الإيرانية، فإن قيام إيران بخطوة كهذه وفي ظل التصعيد الدولي القوي عليها فيما يخص ملفها النووي يشكل خطوة كبيرة، فالإدراك الإيراني لهذه المتغيرات يجعله بعيدا كل البعد عن كل هذه التصورات، وينطبق ذلك على سوريا أيضا وحساسية موقفها في ظل الضغوط المتزايدة عليها، والتي جعلت منها مصدرا للتوتر الحاصل في لبنان. كل هذه الأمور تتركها السياسة السورية وهذا ما انعكس على تصريحاتها الرسمية التي تدعو إلى وقف إطلاق النار.

(1) نيفين مسعد، "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداخبات على إيران"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 332، أكتوبر 2006، ص54.

(2) نفس المرجع، ص55.

- أما التصور الثاني: فينطلق من اعتبار أن الحرب الإسرائيلية على لبنان لا تقودها سوريا أو إيران، وإنما هي نتيجة لسياسات الاحتلال على الأراضي والشعب اللبناني، والتي أدت إلى صعود قوى رافضة لهذه السياسات ومقاومة لها من بينها حزب الله، والذي يشهد له التاريخ عن الإنجازات التي قدمها ضد هذا الاحتلال. وتسد هذه الرؤية أو التصور إلى عدة مبررات:

- أن هذه الحرب جاءت في توقيت لا يتلاءم مع الأوضاع التي تشهدها البيئتين السورية والإيرانية، من جهة أخرى لا تتحمل سوريا عواقب أي ضربة إسرائيلية لها في ظل العجز الاقتصادي الذي تعانيه داخليا. كما أن التصعيد الذي تعرفه إيران فيما يخص الملف النووي يبعدها عن أي مصدر تهديد يزيد من حدة الأزمة النووية.

- إلى جانب التصريحات الإيرانية المتكررة بشأن التدخل الإيراني العسكري إلى جانب حزب الله، حيث ذكر سفير إيران لدى لبنان السيد **محمد رضا شيباني** أثناء اجتماعه مع وزير الخارجية اللبناني **فوزي صلوح** يوم 22 جويلية 2006 أنه: " ليست هناك أي معاهدة دفاع عسكرية بين إيران ولبنان"⁽¹⁾. كما أكد ذلك المتحدث باسم الخارجية الإيرانية **حميد رضا أصفي**، والذي أنكر تورط بلاده في هذه الحرب ونفى تواجد جنود من الحرس الثوري في لبنان أو وجود صواريخ إيرانية، وأكد أن دعم بلاده يدخل في إطار الدعم الإنساني والسياسي والدبلوماسي⁽²⁾.

- كما يستند هذا الطرح إلى التصريحات والتحديات الرسمية من طرف قادة البلدين فيما يخص الحرب، والتي جاءت في مجملها معبرة عن ضرورة وقف إطلاق النار، وأن يعود السلم والأمن إلى لبنان. وقد تميز الموقف السوري منذ البداية بتأييده للمقاومة وتحمل إسرائيل وحدها مسؤولية التصعيد العسكري، وأكدت القيادة القطرية لحزب البعث في 14 جويلية 2006 ثبات الموقف السوري الداعم بقوة للمقاومة، وأعلن وزير الإعلام السوري في

(1) نفس المرجع ، ص 61.

(2) نفس المرجع ، ص 62.

16 جويلية 2006 أن أي هجوم على سوريا سيقابل برد مباشر لا حدود له بالزمن ولا بالأساليب⁽¹⁾. وهنا يبدو أن الموقف السوري الرسمي لم يخف دعمه للمقاومة في حين أنه لم يصرح بأي دعم مادي لها بالرغم من شدة الخطابات الموجهة ضد إسرائيل.

- إضافة إلى الزيارات التي قام بها مسؤولون إيرانيون إلى العديد من المناطق محاولين بذلك التنسيق لوقف إطلاق النار، وإصدار قرار أممي بوقفها. حيث قام وزير الخارجية الإيراني **منوشهر متكي** بزيارة إلى دمشق في 17 جويلية 2006 والاجتماع مع الرئيس بشار الأسد ونائبه ووزير خارجيته ومطالبته بإعلان الهدنة، كما زار **علي لاريجاني** مسؤول الملف النووي الإيراني دمشق بدوره، واجتمع مع بعض القادة كخالد مشعل وعبد الله شلح لتقويم الوضع في المنطقة⁽²⁾، وكلها أدلة عن عدم الرغبة الإيرانية والسورية لهذه الحرب ورفضها.

يمكن القول أن هذه الرؤية هي قريبة نوعا ما إلى الواقع خاصة إذا حللنا ذلك على مستوى الخطابات السياسية الرسمية لكلا البلدين، إضافة إلى واقع التهديد الذي تعرفاه والذي يحول دون قيامهما بأي إجراء مادي وملموس في دعم المقاومة اللبنانية، ومع هذا فإن قوة هذا الحزب استمدتها من تلك العلاقات القديمة التي جمعتها بهما.

أما على مستوى العلاقات الإيرانية-السورية، فاستنادا للتحولات الحاصلة في البيئة اللبنانية المتمثلة أساسا في الانسحاب السوري، والحرب الإسرائيلية على لبنان، إضافة إلى الأدوار التي لعبتها كل من الدولتين في ظل هذه التغيرات، التي طرحت تحديات جديدة على مستوى علاقاتهما، فقراءة تأثيرات ذلك عليهما يستند إلى رؤيتين هامتين، وكلاهما تقفان على جوانب ومبررات عديدة يمكن أن تشكلان عاملا مهما في دراسة استمرارية علاقات البلدين.

- بالنسبة للرؤية الأولى تتمثل، في تقاطع المصالح الإيرانية السورية في لبنان بعد الانسحاب السوري منه، بحيث أن وجود سوريا على الأرضية اللبنانية يشكل فرقا كبيرا على

(1) أحمد يوسف أحمد، " الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات العربية"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، أكتوبر 2006، ص39.

(2) نيفين مسعد، الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات على إيران، مرجع سابق، ص63.

تواجدها في الجهة المقابلة، كما أن النصر الذي حققه حزب الله الشيعي في حربه مع إسرائيل خلال ثلاثة وثلاثون يوماً جعل منه طرفاً قوياً وفاعلاً لا يستهان بقدراته، الأمر الذي يمكن أن يفسر لصالح النظام الإيراني الذي تجمعته روابط تاريخية-عقائدية مع حزب الله.

إضافة إلى ضعف الدور السوري في لبنان بعد انسحابه عام 2005 والذي أفقده السيطرة على موازين القوى هناك، كما أن حسم الصراع على السلطة بعد ذلك بوصول رئيس جديد إلى الحكم في لبنان، وعمل الدولة على توسيع دائرة علاقاتها كتعبير عن مكانة الدولة اللبنانية، أفقدت سوريا القدرة على رعايتها لعلاقات إيران مع الأطراف اللبنانية فأصبحت العلاقات مباشرة بين الدولتين، مما سهل سرعة الاتصال الإيراني بالأطراف الشيعية في لبنان، والتي أصبحت تلعب دوراً كبيراً في الساحة السياسية⁽¹⁾. ومع أن هذه الرؤية استندت إلى مواطن الاختلاف والتي يمكن أن تتصادم فيها مصالح الدولتين، ومع ذلك فإنها أغفلت الترابط التاريخي والجغرافي الذي جمع سوريا ولبنان، والذي يلعب دوراً مهماً وفاضلاً في علاقات إيران مع الأطراف اللبنانية-الشيعية، كما أن الانسحاب السوري من لبنان لم يفقدها دورها خاصة إذا تعلق الأمر بنزع سلاح حزب الله، حيث يوجد توافق دولي على أهمية الدور السوري في ذلك.

- بخصوص الرؤية الثانية والممكن أن نقول أنها أكثر واقعية وأقرب بكثير إلى ما تشهده البيئة الإقليمية، فتسند هذه الرؤية إلى اعتبار الانسحاب السوري من لبنان لم يفقد سوريا دورها كلاعب أساسي في الساحة اللبنانية وفي الإقليم ككل، فالانسحاب بالقدر الذي يراه الكثيرون بأنه أفقدها دوراً مهماً وأضعفها إقليمياً، بقدر ما يمكن القول أن عدم ممانعتها لانسحاب وخروجها في هذا التوقيت، وفي ظل الضغوط المتزايدة عليها أكسبها شكلاً ودوراً جديداً. وما يبرهن ذلك واقعياً هي اعترافات العديد من الأطراف الدولية الهامة بالدور السوري، حيث أكد مؤخراً الأمين العام لجامعة الدول العربية وأمير دولة قطر في مؤتمر الدوحة عام 2007 على أن الدور السوري كان مهماً في حل الأزمة اللبنانية، وهذا ما جعل

(1) شفيق شقير، المرجع السابق الذكر، ص 27.

القيادة الإيرانية تدرك أهمية توثيق علاقاتها مع سوريا. وأكد هذا التغيير على استمرار حاجة الطرفين لبعضهما وامتلاك الإرادة على تقبل كل طرف لمصالح الطرف الآخر، وانعكس ذلك واقعياً على الزيارات المكثفة بينهما في هذه الفترة، والتي انبثقت عنها إبرام اتفاقيات مشتركة في عدة مجالات: الاقتصادية والثقافية وحتى العسكرية.

- قضية التسوية في الصراع العربي الإسرائيلي: يشكل متغير التسوية من أهم المتغيرات المؤثرة في استمرارية العلاقات الإيرانية-السورية، فبداية لابد من توضيح عناصر أساسية فيما يخص الرؤيتين الإيرانية والسورية للصراع مع إسرائيل، بالنسبة لعناصر الاختلاف تتمحور حول طبيعة وجود إسرائيل في المنطقة وطريقة التعامل معها. حيث اعتبر النظام الإيراني بعد الثورة الإسلامية أن تواجد إسرائيل في المنطقة يشكل تهديداً لأمن الأمة العربية والإسلامية معاً، وانعكس ذلك في استبدالها للسفارة الإسرائيلية بالسفارة الفلسطينية كتعبير على موقفها. وتعاملت مع الصراع العربي الإسرائيلي من منطلق أنه صراع حضاري بين الإسلام واليهودية، حيث كان التشدد واضحاً في موقفها من مسار المفاوضات العربية مع إسرائيل خاصة مع المسارين الفلسطيني والأردني⁽¹⁾.

وبالنسبة لسوريا أوضحت مسيرة المفاوضات التاريخية بينها وبين إسرائيل على رؤيتها وتعاملها مع هذا الصراع، حيث تتعامل سوريا معه على أنه صراع سياسي يتطلب البحث عن سياسات سلمية بهدف الوصول إلى مصالحها.

في حين تتمثل مواطن الالتقاء السوري والإيراني في انتهاجهما مسلكاً واحداً، والمتمثل في دعم المقاومة ضد هذا الاحتلال، حيث تعمل الدولتين على مساندة بعض القوى الإسلامية السياسية الراضية لسياسات الاحتلال في فلسطين، من خلال الدعم الذي تقدمه لكل من حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وانعكس ذلك عملياً في مساندتهما للانتفاضة الفلسطينية واعتبارها تعبيراً صارخاً عن رفضها للوجود الإسرائيلي على أراضيها. هذا إلى جانب دعم الدولتين لحزب الله في لبنان مع إدراك السياستين السورية والإيرانية للأدوار التي تلعبها هذه الأطراف والحركات في إدارة عملية التسوية.

(1) خالد فياض، "العلاقات العربية-الإيرانية بين الصراع والتعاون"، السياسة الدولية، العدد 127، يناير 1997، ص 204.

ومع هذا فإن ظروف إقليمية ودولية عديدة غيرت الرؤية الإيرانية لمسألة التسوية مع إسرائيل التي كانت ترفضها، وهذا ما انعكس على سياساتها اتجاه الصراع العربي-الإسرائيلي، ففي اتفاق غزة-أريحا أكد بعض المسؤولين الإيرانيين الرسميين في عدة مناسبات على: "أن طهران وعلى رغم اعتبارها الاتفاق لا شرعياً ومناقضاً لمصلحة الشعب الفلسطيني إلا أنها ليست بصدد اتخاذ أي خطوة عملية من جانبها لمنع⁽¹⁾".

-المفاوضات السورية-الإسرائيلية: تعتبر مفاوضات السلام بين سوريا وإسرائيل من أهم محددات العلاقات الإيرانية-السورية، حيث ترفض إيران الذهاب إلى مثل هذه المؤتمرات لأنها غير منصفة ولا تخدم مصالح الأطراف المتضررة، ومع هذا فهي تدرك الحاجة السورية لاسترجاع أراضيها، وعلى الرغم من اختلاف منطلقات معالجتهما لهذا الصراع إلا أن العلاقات الإيرانية-السورية لم تتناقض وتتقاطع نتيجة ذلك.

وقد مرت المفاوضات السورية-الإسرائيلية بعدة مراحل بعد نهاية الحرب الباردة بداية بمؤتمر مدريد، والذي فشل في الوصول إلى نتائج، رغم الجولات العديدة التي استأنفت خاصة بعد اغتيال رئيس الوزراء الإسرائيلي، حيث استمرت المفاوضات في ميرلاند الأمريكية بعد ذلك عدة سنوات وصلت في النهاية إلى طريق مسدود، نظراً للمطالب الإسرائيلية الموجهة معظمها إلى قطع العلاقات الإيرانية-السورية ونزع سلاح حزب الله وانتهت المفاوضات في 1996 بعدم التوصل إلى أي اتفاق⁽²⁾، إضافة إلى محاولات الإدارة الأمريكية في عهد كلينتون عام 2000 فتح المفاوضات بين الطرفين إلا أنه لم يكتب لها النجاح.

وما يجعل المفاوضات السورية-الإسرائيلية عاملاً مهماً ومؤثراً في العلاقات الإيرانية-السورية هو مسألة المفاوضات في حد ذاتها، والتي تطرح بدورها على الأطراف المتفاوضة تقديم تنازلات مقابل تحقيق وحماية مصالحهما، وهذا ما ينعكس على واقع المفاوضات

(1) محمد صادق الديجاني، القضية الفلسطينية في العلاقات الإيرانية-العربية: عن ندوة العلاقات الإيرانية-العربية (الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل)، مرجع سابق، ص 653.

(2) محمد عبد القادر محمد، المرجع السابق الذكر، ص 21.

الإسرائيلية-السورية مؤخراً، حيث شهدت البيئة السورية نوعاً من المحادثات الغير مباشرة مع إسرائيل، في مقابل التمهيد لمفاوضات مباشرة تكون نتائجها ناجحة بالنسبة للطرفين. ولنفهم تأثيرها على استمرارية العلاقات بين البلدين يتطلب ذلك البحث في أسباب استئناف إسرائيل محادثات مع سوريا، ولعل من أهمها: انهيار سياسات الولايات المتحدة الأمريكية في الشرق الأوسط خاصة في العراق، وصعود الجماعات الإسلامية المتشددة وهذا ما زاد من تطوير علاقات إيران بسوريا وحزب الله⁽¹⁾. وما يشكله ذلك من تهديد إضافة إلى خسارة إسرائيل في حربها الأخيرة لعام 2006 مع حزب الله، هذا إلى جانب المشكلة السياسية داخل إسرائيل، الأمر الذي أدى إلى تغيير توجهات السياسة الإسرائيلية والتي بدأت البحث عن استراتيجيات بديلة لتحمي مصالحها.

في نفس الوقت هناك عدة مبررات تتحكم في دخول سوريا إلى تلك المفاوضات والمتمثلة في الضغوط الدولية المتزايدة عليها بعد انسحابها من لبنان، إضافة إلى الأزمة الداخلية والركود الاقتصادي الذي تعاني منه، إلى جانب الضغوط الدولية على طهران فيما يخص برنامجها النووي، مما يدفعها للبحث عن خيارات أخرى لمنع الانزلاق في مخاطر جديدة.

كما أن هناك توافق شبه عام في إسرائيل على أن الدخول إلى المفاوضات مع الطرف السوري والوصول إلى تسوية تصب في عمق المصلحة الإسرائيلية، وقد تم عقد أربعة جولات من المحادثات تتمحور حول مواضيع أساسية تتمثل في قضايا الحدود، إجراءات التطبيع، ومشكلة المياه، وتقوم تركيا برعاية هذه المحادثات⁽²⁾. وحتى إن كانت التطورات الأخيرة التي عرفتتها هذه المحادثات هي مجرد تقلبات مؤقتة إلا أنها يمكن أن تؤدي إلى تحولات إقليمية إستراتيجية بالغة الأهمية، ومع هذا فإمكانية تلبية إسرائيل للمطالب السورية هي نسبية، خاصة وأن التنازل عن الجولان والذي يعتبر مطلباً سورياً أساسياً هو صعب

(1) Patricia Sasnal, "Syria-Israel Talks: High states and low Expectations", the polish institute of international affairs, pism strategic files, September 2008, p1.

www.Pism.PL/zalaczniki/strategic.files/pdf

(2) Ibid., p2

بالنسبة لإسرائيل نظرا لأهمية وعمق هذا الموقع من جهة، والمشاريع الإسرائيلية القائمة في تلك الأراضي من جهة أخرى، والتي تشكل محورا أساسيا في الاقتصاد الإسرائيلي من الصعب التنازل عنها بهذه السهولة، إضافة إلى عدم جدية أولمرت في التوصل إلى اتفاقية سلام. ولا يمكن إغفال دور المتغيرات الدولية في هذه التسوية، والغياب الأمريكي منها نظرا للظروف التي تشهدها الساحة الأمريكية في إطار الإعداد لتولي رئيس جديد للحكم كل هذا من الناحية الإسرائيلية.

أما فيما يتعلق بسوريا فالتطور الذي تعرفه علاقاتها مع النظام الإيراني يصعب المراهنة به في ظل التهديدات الموجهة لها. والتي تعتبر هذه العلاقات هي بمثابة توازن استراتيجي في مواجهة إسرائيل إضافة إلى ما تشهده الساحة الفلسطينية من سياسات عدوانية متواصلة، وبالتالي استمرار المفاوضات بين الدولتين مرهون بكل هذه المتغيرات وهذا ما يجعل من الصعب التكهّن بنجاح هذه المفاوضات، وهذا ما يؤكد على استمرارية العلاقات الإيرانية-السورية ما دامت مسألة التسوية لا تهدد المصالح الإيرانية، كما أن سوريا تدرك جيدا أهمية هذا المتغير ودوره في تعزيز دورها الإقليمي.

- **قضية التوتر الطائفي وغياب توافق عربي وإسلامي:** طرح الواقع الدولي الراهن مجموعة من التحديات الجديدة على مسار العلاقات الإيرانية-السورية، والتي اشتدت أكثر بعد الحرب على العراق، الأمر الذي أدى إلى صعود مفاهيم أثرت على علاقات البلدين.

- **قضية التخوف العربي من تزايد فكرة التوتر الطائفي، والتي اشتدت مع تصاعد الأزمات الإقليمية سواء كان ذلك في العراق أو في لبنان وفلسطين.** وهذا ما أفرز نوعا من عدم الاستقرار والأمان في المنطقة. وقد تزايد ذلك مع تصريحات القادة العرب حول هذه الفكرة، حيث أكد الملك الأردني عبد الله الثاني عام 2005 على صعود قوة شيعية في المنطقة، ووصف ذلك بالهلال الشيعي الذي تسعى إيران لإقامته عن طريق شبكة علاقاتها القوية مع الأنظمة والحركات الشيعية في المنطقة وعبر عن ذلك، أيضا الرئيس المصري حسني مبارك متهما بذلك ولاء الشيعة المتواجدين في المنطقة لإيران هو أكثر من ولائهم

لأوطانهم⁽¹⁾. فهذا الهلال إذن يضم سوريا التي لا تعتبر نظامها بقيادة العلويين شيعيا على وجه العموم خاصة من جانب تأكيد النظام في حد ذاته على ذلك، لكن بحكم العلاقات التاريخية لسوريا مع إيران فإنه بقدر التهديد الناشئ عن إيران فهي جزء منه⁽²⁾. وهذا ما لا يصب في المصلحة السورية، ويطرح عليها تهديدات جديدة يمكن أن تساهم في زعزعة نظامها في حد ذاته، كما لا يصب في سعيها لتحقيق هدفها الأساسي وهو الحفاظ على الهوية العربية.

ورغم كل هذه الإدعاءات عرفت العلاقات بين دمشق وطهران تقاربا أكثر، في المقابل توترت العلاقات بين سوريا وبعض الأنظمة العربية كالسعودية ومصر مما زاد من انكشاف النظام العربي وعدم قدرته على حماية الأمن القومي، ووجدت سوريا في علاقاتها مع إيران مخرجا مناسباً للحفاظ على ذلك الأمن المفقود عربيا والذي لا يضمن لها الحماية في حال ما تطلب الوضع ذلك. ورغم محاولات إيران التقارب مع الدول العربية إلا أن التخوف من النفوذ الإيراني لا يزال هاجس هذه الدول، وبالتالي تبقى سوريا تشكل طرفا أساسيا لتطبيع علاقات إيران بالدول العربية خاصة في الوقت الراهن.

وبقاء الأوضاع على حالها في المنظومة العربية يسمح لسوريا بأن تواصل في التقارب مع إيران طالما أن هذا التقارب يحقق لها ما عجز النظام العربي عن تحقيقه، في نفس الوقت فإن العلاقات الغير مستقرة بين إيران والدول العربية يجعلها تتمسك أكثر بسوريا على اعتبار أنها الملاذ الوحيد الذي يربطها بالساحة العربية.

المطلب الثاني: تحولات السياسة التركية.

تكتسب تركيا مكانة مهمة في دراسة العلاقات الإيرانية-السورية نظرا للارتباط الجغرافي لهذه الدولة مع كل من إيران وسوريا، ومكانتها الجغرافية الهامة، حيث عملت تركيا على لعب أدوار عديدة بهدف تعزيز مكانتها دوليا وإقليميا، وهذا ما انعكس على شبكة علاقاتها الإقليمية والخارجية. فقد شكلت العلاقات التركية-الإسرائيلية حدثا مهما في المنطقة

(1) مارينا أوتواي وآخرون، "الشرق الأوسط الجديد، مؤسسة كارينغي للسلام"، 2008، ص 37، من موقع:

www.Carnegieendowment.org/files/new_middle_east_arabic.pdf

(2) يوست هيلترمان، المرجع السابق الذكر، ص 14.

حيث تعتبر تركيا أول دولة إسلامية اعترفت بإسرائيل، وتدعم هذا الاعتراف بالاتفاق العسكري بين الدولتين عام 1996، والذي شكل تحدياً كبيراً على الدول المجاورة لها والتي تحكمها علاقات متوترة مع كلا الطرفين، مما يجعل الاتفاق التركي-الإسرائيلي موجه بدرجة كبيرة نحو سوريا وإيران نتيجة المخاطر التي ستترتب عنه.

والمعروف على السياستين السورية والإيرانية عدائهما لإسرائيل، وذلك نتيجة سياسات هذه الأخيرة الهادفة إلى احتواء المنطقة، على العكس مع تركيا تتدخل عدة مكونات وقضايا حساسة بين هذه الأطراف الثلاثة (تركيا-إيران-سوريا) تتطلب التريث قبل الخوض في أي قرارات، ولذلك لا بد من فهم طبيعة العلاقات التركية-السورية من جهة، والعلاقات التركية-الإيرانية من جهة أخرى للوصول إلى مدى تأثيرات كل هذه المتغيرات على استمرارية العلاقات الإيرانية-السورية.

بالنسبة لعلاقات سوريا بتركيا، فقد عرفت منذ حرب الخليج عام 1990 نوعاً من عدم الاتفاق والتوتر نتيجة تناقض مصالح الدولتين في العديد من المحاور، والتي يمكن أن نجملها في ثلاثة نقاط أساسية تتمثل في: القضية الكردية، مشكلة المياه، والاتفاق التركي-الإسرائيلي⁽¹⁾. وتشكل كل هذه النقاط محور التقاء الطرفين وتقاطع مصالحهما، بالنسبة للقضية الكردية ترجع أسباب توتر علاقات الدولتين إلى عام 1984 حين اتهمت تركيا الحكومة السورية بتدعيمها وحمايتها لحزب العمال الكردستاني، وقائده عبد الله أوجلان وازدادت الأوضاع تازماً بين الطرفين عام 1997 بعد تهديد تركيا لسوريا بمهاجمتها في حال عدم مساعدتها في القبض على أوجلان الذي فر فيما بعد إلى كينيا⁽²⁾.

أما قضية المياه والاتفاق التركي-الإسرائيلي يمكن ربطهما معاً، وذلك ناتج عن المخاوف السورية من العلاقات التركية-الإسرائيلية الموجهة ضدها، والتي ساهمت إلى حد بعيد في تصاعد أزمة المياه مع تركيا، حيث تسعى إسرائيل عبر هذا الاتفاق إلى تنفيذ

(1) François Goudreau, op.cit, p14.

(2) Ibid, p16.

مخططاتها بالاستيلاء على كل منابع المياه ومنع سوريا من استغلالها، وهذا ما يشكل منطلقاً ضاغطاً على سوريا في مفاوضاتها مع إسرائيل.

وتمادى تركيا في سياستها المائية اتجاه سوريا بالتنسيق مع إسرائيل هو نابع عن ضعف النظام العربي، وغياب إستراتيجية التنسيق المشتركة لمواجهته⁽¹⁾. فكان اختيار سوريا لإيران في هذه الفترة ليست بالخطوة الغير محسوبة، وإنما ساهمت عدة أسباب على دفع سوريا إلى الارتباط بإيران في تلك المرحلة، كإستراتيجية بديلة لمواجهة التوجه التركي-الإسرائيلي نحوهما، والبحث عن ثقل قوى يوازي ثقل هاتين القوتين ويجعلها تركز عليه في مواجهة هذا المخطط.

أما بالنسبة لإيران وتركيا فتعتبران من أهم الدول في الشرق الأوسط، وتشكل علاقتهما جزءاً بالغ الأهمية من المشهد السياسي في الإقليم، نظراً لخطورة الطرفين من جهة ومصالحهما المتداخلة من جهة أخرى. وقد عملت تركيا منذ الحرب العراقية-الإيرانية على تحقيق أهداف عديدة من علاقاتها مع إيران، وكان أهمها هو رفع تجارتها مع إيران وتوسيع مجالات التعاون الاقتصادي نظراً للحاجة الإيرانية في دعم اقتصادها المتضرر من الحرب⁽²⁾.

وتتمحور جل النقاط الأساسية المؤثرة على علاقات البلدين في التداخل الكبير بينهما في العديد من القضايا، والذي ولد نوع من الحساسية بينهما، وتتمثل هذه القضايا في القضية الكردية والتعاون التركي-الإسرائيلي، والتداخل بينهما في الصراع القائم بين أذربيجان وأرمينيا إضافة إلى مصادر الطاقة، والتخوف التركي من تصدير الثورة الإسلامية في إيران إليها.

والملاحظ هنا يرى مدى تلاقي سياستي إيران وسوريا في كل هذه المحاور، حيث شكلت حساسية بعض النقاط القائمة عليها العلاقات الإيرانية-التركية، والعلاقات التركية-

(1) عبد الناصر سرور، "التعاون الإسرائيلي-التركي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"، الجامعة الإسلامية، المجلد 6، العدد 1، 2008، ص188.

(2) Robert Dison, *les relations de la Turquie avec L'Iran-la Syrie Israël et Russie*, Transtated by Bouzekri chakroune, FRANCE: Gloria centre, 2005, p23

السورية من جانب آخر، تلاقي سياسة البلدين خاصة فيما يتعلق بالقضية الكردية والتي ترتبط بها الأطراف الثلاثة نتيجة توزع هذه الأقلية على كل هذه الدول الثلاثة. حيث تنقسم هذه الأقلية بين أربعة دول أساسية هي تركيا بنسبة 12000.000 نسمة، وفي إيران بنسبة 6000.000، وفي سوريا 8000000، وفي العراق بنسبة 4000.000 نسمة⁽¹⁾، ويشكل تواجد هذه الأقلية في كل هذه الدول خطورة كبيرة على مستوى علاقاتهم.

كما تلتقي المصالح الإيرانية-السورية بالنسبة للمتغير الإسرائيلي، حيث تتفق الرؤيتين السورية والإيرانية على خطورة هذا المتغير عليهما، وامتداده إلى تركيا يعتبر تهديدا حقيقيا لمصالحهما، خاصة وأن إسرائيل تتخوف من القدرات الإيرانية وتواجدها في تركيا سيمنحها القدرة على مواجهتها، لذلك تعتبر العلاقات مع سوريا من الجانب الإيراني تصب في مصلحتها، كما تساعد على حماية أمنها القومي نظرا للموقع السوري الإستراتيجي المتوسط لتركيا وإسرائيل، والذي يسهل عملية الضغط عليهما في حالة ما شكلا تهديدا لها.

وفي ظل التحولات الدولية الجديدة إضافة إلى ما تشهده البيئة التركية الداخلية، كل هذه العوامل مجتمعة لعبت دورا كبيرا في توجيه سياسات تركيا نحو المنطقة بصيغ وأسس جديدة وهذا ما انعكس على التطور والتحسين الشديد في علاقاتها مع سوريا وإيران، اللتين أصبحتا تلعبان أدوار مختلفة في الإقليم، خاصة مع ما طرحته التحديات الجديدة في البيئة العراقية إضافة إلى ضعف سياسات الولايات المتحدة الأمريكية، والتي ساهمت في إبراز قوة العلاقات الإيرانية-السورية، كل هذه العوامل دفعت السياسة التركية إلى ضرورة البحث عن أساليب جديدة لحماية أمنها من جهة، والسعي إلى استرجاع دورها من جديد من جهة أخرى. ففي عام 2002 مع وصول حزب العدالة والتنمية إلى مركز السلطة في تركيا، عرفت العلاقات التركية العربية عموما والتركية-السورية خاصة تطورا إيجابيا، وازداد هذا التحسن أكثر بعد الحرب على العراق عام 2003 لتعرف العلاقات العربية-التركية مزيدا من

(1) François Goudreau, Op. cit, p15

التقارب ولاسيما بعد تقدير الرأي العام العربي عدم مشاركة تركيا في الحرب⁽¹⁾. وجاءت زيارة الرئيس السوري بشار الأسد إلى تركيا في 07 جانفي 2004 لتؤكد على التحسن الكبير في علاقات الدولتين، وسعت القيادة السورية خلال هذه الزيارة إلى تعزيز وترسيخ مبدأ الثقة كأولوية أساسية في العلاقات بين الدولتين، وبدأت القضايا الخلافية بينهما مثل ملف الأكراد والمياه كما لو أنها تراجعت في سبيل إعادة ترتيب العلاقات بين هذه الأطراف⁽²⁾.

فالقضايا الحساسة التي عرفت المنطقة، والتي مكنت سوريا من أداء مهام جديدة ذات أهمية كبيرة على الصعيد الإقليمي، مع المحاولات الأمريكية-الإسرائيلية لعزل تركيا وتهميشها عن كل هذه القضايا، إضافة إلى التغيير الذي ترافق مع صعود الحزب الإسلامي إلى الحكم، والمعروف بتوجهه الإيجابي حول الدول العربية والإسلامية، حولت كل تلك العوامل السياسة التركية. وجاء التقارب السوري-التركي ليساعد سوريا من كسر العزلة التي فرضها الغرب، وساهم ذلك في تطوير العلاقات الاقتصادية بينهما عامي 2005-2007، حيث أقرت الحكومة السورية عن ما يزيد عن 30 مشروعا استثماريا تركيا في سوريا، كما تم التوصل إلى اتفاق لإقامة منطقة تجارة حرة للعام 2006 إضافة إلى قيام الدولتين بتأسيس شركة مشتركة للتقريب عن النفط⁽³⁾.

كما تعززت العلاقات أكثر بعد زيارة عبد الله غول وزير الخارجية التركي إلى دمشق في 22 أوت 2006 لتؤكد على مزيد من التنسيق والتعاون الكامل بين تركيا وسوريا في المسألة اللبنانية، والذي يشكل ضرورة حتمية لتجنب أي تدهور على مستوى العلاقات التركية-العربية، والتي تشكل سوريا بوابتها نظرا للارتباط الجغرافي مع تركيا⁽⁴⁾.

(1) محمد نور الدين، "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات الإقليمية على تركيا" المستقبل العربي، لبنان، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 332، أكتوبر 2006، ص79.

(2) محمد نور الدين، "الملتئ العربي-التركي-الإيراني"، شؤون الأوسط، العدد 113، 2004، ص01.

(3) عمر تشبينار، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية الجديدة"، مؤسسة كارينغي للسلام، 2008، ص21، من موقع:

http://www.Carnegieendowment.org/files/cmec10_taspinar_arabic.pdf

(4) محمد نور الدين، التداعيات الإقليمية: تركيا، المرجع السابق الذكر، ص80.

وأوضحت المساعي التركية للوساطة بين سوريا وإسرائيل في أبريل عام 2008 على مدى عمق وارتباط البلدين في ظل الظروف التي طرحها الواقع الإقليمي الجديد، حيث بدأت المحادثات الغير مباشرة بين سوريا وإسرائيل في إطار الوساطة التركية بعد تعثرها في عدة مناسبات كانت الأخيرة في مؤتمر أنابليوس لعام 2007⁽¹⁾، ويعتبر نجاح هذه المحادثات هدفا تركيا أساسيا، والذي يمنح تركيا مكانة إقليمية ودولية كبيرة.

وعليه فإنه بقدر ما تطرحه العلاقات بين البلدين من إيجابيات على العلاقات الإيرانية-السورية خاصة من ناحية التوجه التركي الجديد والذي يسعى إلى الحوار مع سوريا أكثر منه تصادما معها، ويعزل إسرائيل من استعمال هذا المحور ضدها؛ بقدر ما يشكل ذلك خطورة على علاقات إيران بسوريا. فالمحلل للخطابات الرسمية الإيرانية فيما يخص المفاوضات السورية مع إسرائيل يرى مدى إدراك إيران لضرورة استعادة سوريا لأراضيها عن طريق هذا الحوار، في نفس الوقت بشكل ذلك خطورة وتهديدا موجهها لعزل إيران عن لعب أي دور في مسألة التسوية، وهذا زاد من أهمية استمرارية العلاقات الإيرانية-السورية، وانعكس ذلك على الواقع العملي لها.

أما على مستوى العلاقات الإيرانية-التركية، وإدراك السياستين لأهمية التقارب بينهما في هذه المرحلة، فقد شهدت علاقات الدولتين تطورا ملحوظا مع تقاوم الأزمات الإقليمية وتغييراتها، وانعكس ذلك على الزيارات المتبادلة بين الطرفين منذ عام 2003⁽²⁾. ويرجع هذا التحول في النظرة التركية التي أصبحت تركز أكثر على المحور الإسلامي-العربي إلى التغييرات والتحولات التي عرفتھا المنطقة، والتي فقدت خلالها تركيا دورها كوكيل للقوى الدولية الكبرى في المنطقة، مما عزز توجهها أكثر إلى الدول المجاورة خاصة إيران التي تجمعها معها عدة محاور مشتركة، تجعل التقارب معها في هذه الفترة هو السبيل الأنجع لتعزيز المكانة الإقليمية التركية.

(1) Sami Moubayed, "Turkish-Syrian relation the Ardogan Legacy", **policy Brief**, Turkey : foundation for political, Economic and social research, N°25, October 2008, P5
http://www.setav.org/document/Policy_Brief_No_25_Sami_Moubayed.pdf

(2) عبد العظيم محمود حنفي، "اتجاهات جديدة في السياسة الخارجية التركية"، السياسة الدولية، العدد 156، أبريل 2004، ص145.

وتعتبر المسألة الكردية مثالا على التطور المشهود الذي تعرفه علاقات البلدين، حيث وقعت أنقرة وطهران اتفاقا تعاونيا أمنيا عام 2004 صنفته بموجبه حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، كما أكدت العديد من التقارير على اقتراح كبير المفاوضين في الملف النووي الإيراني **علي لاريجاني** على انضمام تركيا إلى إيران وسوريا في تأسيس تعاون أممي ثلاثي ضد الانفصاليين الأكراد⁽¹⁾. ومقابل الأهداف التركية في التقارب مع إيران فإن أهداف هذه الأخيرة في التوجه نحو تركيا تمثل في إبعاد تركيا عن المحور الأمريكي-الإسرائيلي، وجذبها نحو مشاكل المنطقة أكثر خاصة بعد رفض تركيا لاستخدام أراضيها في الحرب على العراق، وهذا ما سيساعد إيران في التقليل من فرضية توجيه ضربة عسكرية لها عبر الأراضي التركية، وبالتالي تقارب البلدين سيقف حتما أمام كل هذه التحديات.

وتعززت هذه العلاقات في جميع الجوانب، حيث شهدت علاقات تركيا بإيران في المجال الاقتصادي والتجاري توسعا كبيرا، حيث بلغت قيمة التبادل التجاري الثنائي بين الدولتين 6,7 مليار دولار عام 2006 وفي صيف 2007 أعلن وزير الخارجية التركي أن تركيا بصدد توقيع اتفاقيات تفاضل تجاري مع 18 دولة إسلامية على رأسها إيران، كما شكل مجال الطاقة محورا آخر لتنامي العلاقات، حيث وافقت الدولتين عام 2007 على إبرام اتفاقيتين في مجال التنقيب عن النفط والغاز الطبيعي⁽²⁾.

إن طبيعة التوجه التركي في المنطقة شكلت ولا تزال تشكل أهمية بالغة في التأثير على العلاقات الإيرانية-السورية، نظرا لأهمية تركيا الجيوسياسية وتفاعلاتها المتشابكة إقليميا ودوليا، فقد شكلت علاقات تركيا الطويلة مع الغرب وإسرائيل مصدر تهديد للأمن الإقليمي عامة والأمن العربي-الإسلامي خاصة، وهذا ما دفع السياستين السورية والإيرانية إلى التقارب أكثر في سبيل مواجهة هذا التهديد وردعه إن لزم الأمر، غير أن الحقائق الجديدة الناتجة عن البيئة الدولية المتحولة أفرزت نوعا من التحول في سياسات تركيا نحو سوريا

(1) عمر تشيبنار، المرجع السابق الذكر، ص26.

(2) نفس المرجع، ص27.

وإيران، حيث شهدت العلاقات بينهم تحولا وتطورا كبيرا أدى إلى توافق ثلاثي فيما يخص عدة قضايا على رأسها القضية الكردية، وما تشكله من تهديد على كل هذه الأطراف وهذا ما ساهم في تعميق العلاقات أكثر بين البلدين اللذين اتجها بنفس الاتجاه نحو تركيا، وهذا ما يدل على وجود توافق بينهما يؤسس إلى تثبيت واستمرار العلاقات أكثر.

نصل في دراستنا لهذا المبحث إلى التأكيد على أهمية وتأثيرات التحولات التي عرفتھا المنطقة على طبيعة العلاقات، حيث أكد هذا الواقع من جديد على عمق واستمرارية هذه العلاقات نظرا لأهمية الدورين السوري والإيراني في المنطقة، وانعكس ذلك على تداخل سياسة البلدين في معظم القضايا الإقليمية الجديدة التي لا تزال لحد الآن تهدد الأمن الإقليمي والأمن العربي بصفة عامة، كما أوضحت هذه التحديات هشاشة التفاعلات الإقليمية في حين كشفت عن أهمية العلاقات بين البلدين في مواجهة التهديدات التي طرحتها كل هذه المتغيرات وهذا ناتج عن إدراك الطرفين لأهمية تقاربهما.

المبحث الثالث: التفاعلات الدولية وانعكاساتها على البلدين

تخضع العلاقات الإقليمية لمجموعة من المحددات التي تساهم في تسييرها ولها تأثير قوي على مدى ثباتها واستمراريتها، وتعد المتغيرات الدولية أحد أهم هذه المحددات، حيث يصعب تصور وجود نظام خال من تأثير العامل الخارجي الذي يلعب دورا كبيرا في توجيه السياسات الإقليمية، كما يشكل وسيلة ضغط على منظومة التفاعلات القائمة داخل الإقليم ومع التحرك السريع للظاهرة الدولية وعدم ثباتها، فإن أي تغير دولي سينعكس حتما على العلاقات الدولية عموما والإقليمية بصفة خاصة.

وقد أشار كل من لويس كانتوري وستيفن شبيجل (Louis Cantori, Steven Spiegel) في دراستهما للسياسات الدولية في الإقليم على دور القوى الخارجية، والتي أطلقا عليها تسمية "نظام التغلغل"، حيث يؤكدان على تأثيرات هذه القوى في أنشطة وتفاعلات النظم الإقليمية⁽¹⁾.

كما حدد ريجينز (Wriggins) ثلاث مداخل نظرية التي تؤدي لتدخل القوى الأجنبية في الشؤون الإقليمية، والمتمثلة في وجود مصالح اقتصادية وإستراتيجية مباشرة لها في الإقليم، أو يهدف التنافس حول مناطق النفوذ، أو تلبية لدعوة إحدى دول المنطقة بالتدخل لموازنة قوة دولة أخرى تسعى للسيطرة على الإقليم⁽²⁾. وعليه فإن هذا المتغير يكتسب أهمية كبيرة في تحديد طبيعة العلاقات القائمة والناشئة في الإقليم، كما يعمل على فهم المبررات القائمة عليها هذه العلاقات، ما يسهل عملية تحديد مدى استمرارية هذه العلاقات في ظل الضغوط الخارجية.

وانطلاقا من هذه المداخل النظرية نستطيع تحليل وتطبيق ذلك على الواقع العملي للعلاقات الإيرانية-السورية، ومدى تأثير هذه الأخيرة بالمتغيرات الدولية عن طريق تحليل سياسات القوى الكبرى المتنافسة في الإقليم، وتشكل الولايات المتحدة الأمريكية أحد أهم هذه القوى، التي طرح واقع ما بعد الحرب الباردة أهميتها بعد بروزها كقوة أساسية ووحيدة في النظام الدولي والمتحكمة الرئيسية في موازين القوى داخله، ومع ذلك فإن تغييرات عالم ما

(1) محمد السعيد إدريس، المرجع السابق الذكر، ص74

(2) نفس المرجع، ص75.

بعد الحر الباردة لم تبعد بعض القوى الدولية الأخرى عن التأثير في النظام الدولي، حيث تشهد البيئة الدولية صعود لبعض الفواعل المنافسة للدور الأمريكي خاصة في منطقة الشرق الأوسط نظرا لأهميتها لدى هذه الأطراف.

ويأتي إدراجنا لهذه المتغيرات أو تأثيرات هذه القوى في دراستنا للعلاقات نظرا لخصوصية علاقات الدولتين معها والذي من شأنه تفكيك أو استمرار العوامل والروابط التي تجمع البلدين، إضافة إلى المشاريع الاستغلالية الجديدة المترقب تنفيذها ومدى تأثير ذلك على علاقات إيران وسوريا.

المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة

أحدثت هجمات 11 سبتمبر 2001 على أمريكا تحولا على مستوى الإستراتيجية الأمريكية خاصة اتجاه منطقة الشرق الأوسط، والتي تشكل أحد أهم المناطق الإستراتيجية والهامة في العقيدة الأمريكية، وتسعى من خلالها إلى حماية مصالحها وتحقيق أهدافها والمتمثلة أساسا في ضمان تدفق النفط والمحافظة على أمن إسرائيل، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾.

ومن منطلق الفهم الجيد لأهداف وأولويات السياسة الأمريكية في المنطقة، يمكن فهم إستراتيجيتها الموجهة نحو إيران وسوريا، وما تشكله هاتين الدولتين من مخاطر تقف أمام تحقيق الأهداف التي تسعى أمريكا إليها، وقد لفتت خصوصية العلاقات الإيرانية-السورية التي أخذت تقف في وجه المشاريع الغربية، أنظاره الإدارة الأمريكية وهذا ما جعلها تسعى إلى فك هذه العلاقات التي لا تخدم مصالحها.

وعلى ضوء التغيرات التي فرضتها أحداث 11 سبتمبر 2001 على الولايات المتحدة الأمريكية، والتي جعلت هذه الأخيرة تعمم تهديداتها الأمنية الأمريكية الداخلية على العالم. مما أكسبها مبررا لتحقيق كل مصالحها، حيث سعت في حربها على الإرهاب والموجهة خاصة نحو منطقة الشرق الأوسط إلى إدخال المنطقة في جو من التوتر وعدم الاستقرار.

(1) حسن الرشيد، "الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية"، البيان، ط1، الرياض، العدد 2، 2004، ص307

ولفهم تأثيرات الإستراتيجية الأمريكية على العلاقات الإيرانية-السورية لابد من تفكيك الارتباط الحقيقي بين الدولتين مع الولايات المتحدة الأمريكية، ويستلزم ذلك دراسة السياسة الأمريكية اتجاه كل طرف من أطراف العلاقة بشكل منفرد، ومن ثم الوصول إلى انعكاسات هذه الأخيرة على علاقاتهما.

بالنسبة للسياسة الأمريكية اتجاه سوريا، فقد عرفت المرحلة الراهنة تزايداً في الضغوط الدولية اتجاه سوريا، خاصة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية التي حاولت سوريا تحسين علاقاتها معها في العديد من الفترات. وقد بدأت مرحلة جديدة منذ وفاة حافظ الأسد وتسلم ابنه بشار الأسد مقاليد الحكم، وتزامن ذلك مع تغيير في السياسة الأمريكية اتجاهها والتي استندت إلى قبول سوريا في السابق كلاعب يمكن الاعتماد عليه في المنطقة، ثم لجأت إلى فرض سياسة جديدة اتجاه سوريا المعارضة للنفوذ الأمريكي في المنطقة والمتحالفة مع إيران والراغبة في السيطرة على لبنان، ودعمها المستمر لحزب الله اللبناني والقوى الإسلامية الفلسطينية⁽¹⁾. لذلك قررت الولايات المتحدة الأمريكية مواجهة سوريا واعتمدت وسائل عديدة في ذلك ويمكن أن نقيّمها في مجموعة من النقاط التالية :

- عملت الولايات المتحدة الأمريكية منذ دخولها إلى منطقة الشرق الأوسط وحربها على العراق عام 2003 إلى نهج سياسة الضغوط على سوريا رغم إدانة هذه الأخيرة للهجمات الإرهابية التي تعرضت لها أمريكا، وعملت على تقديم الدعم الكامل لوضع حد للإرهاب لكن الحرب على العراق زادت من سوء الأوضاع بين الطرفين، خاصة بعد إعلان سوريا موقفها الرافض لسياسة الاحتلال بعدما كانت سابقاً قد وقفت إلى جانب التحالف الدولي الذي قادته الولايات المتحدة الأمريكية ضد العراق عام 1991. وجاء هذا الرفض السوري معبراً عليه في العديد من التصريحات الرسمية فانعكس سلباً على العلاقات الأمريكية-السورية.

وما زاد من الضغوط الأمريكية على سوريا هو النجاح الذي حققته المقاومة العراقية ضد القوات الأمريكية، حيث اتهمت الولايات المتحدة الأمريكية سوريا بدعمها للمقاومة وفتح حدودها للمقاومين من جميع الدول للمشاركة، إلى جانب رجال المقاومة في العراق. وقد

(1) مارينا أوتاواي، المرجع السابق الذكر، ص17.

أكدت العديد من التقارير على أن مئات المقاتلين عبروا سوريا لمهاجمة القوات الأمريكية والعراقيين الموالين لها، وكان هؤلاء يستفيدون من الأراضي السورية كملجأ لهم⁽¹⁾. وبهذا أدخلت أمريكا سوريا إلى صف الدول المارقة والراعية للإرهاب.

- الضغط على سوريا لإنهاء دعمها للإرهاب، حيث تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية بعض الحركات الإسلامية المقاومة في المنطقة بمثابة منظمات إرهابية كحزب الله في لبنان والذي تجمع له روابط تاريخية طويلة معها، إضافة إلى حركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، والهدف الأمريكي من الضغط على سوريا في هذا المحور بالذات هو لحماية الأمن الإسرائيلي وتحقيق أحد أهم أهداف وأولويات السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة.

وترافق مع كل هذه الضغوطات سعي القيادة الأمريكية إلى استصدار قرار دولي لمعاقبة سوريا، وحسب النظرة الأمريكية فإن الاستجابة السورية لمطالبها لم تكن مرضية مما زاد من أهمية تنشيط قانون محاسبة سوريا وفرض عقوبات اقتصادية عليها⁽²⁾. وترجع جذور هذا القانون إلى عام 2002 حين قدم مشروع للكونغرس الأمريكي من طرف لجنة متكونة من أطراف يهودية، وأوقف الرئيس الأمريكي هذا المشروع نتيجة انشغاله بالحرب على العراق وأعيد طرح المشروع عام 2003 بعد سقوط النظام العراقي. وأصبح هذا المشروع قانوناً عام 2004 تحت مسمى "قانون محاسبة سوريا" والذي جاء ليطلب⁽³⁾:

- بطرد منظمات المقاومة الفلسطينية من دمشق بوصفها منظمات إرهابية.
- تجريد حزب الله اللبناني من سلاحه.
- دخول سوريا في مفاوضات غير مشروطة مع إسرائيل للوصول إلى سلام حسب المفهوم الأمريكي-الإسرائيلي.

(1) برادلي أ. تايلر، المرجع السابق الذكر، ص 69.

(2) حسن أبو طالب، "سوريا وتداعيات احتلال العراق التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية"، السياسة الدولية، العدد 154، أكتوبر 2003، ص 121.

(3) حسين جمعة وآخرون، العرب والعالم اليوم، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2005، ص 31.

واستطاعت الولايات المتحدة بضغوطها المتزايدة إخراج سوريا من الأراضي اللبنانية واتهامها بمقتل رئيس الوزراء اللبناني "رفيق الحريري"، ومطالبتها بتسليم كل المشكوك في قيامهم بهذه العملية مما زاد من عمق التهديدات عليها، وتدخل هذه الاتهامات ضمن الإستراتيجية الأمريكية الهادفة إلى إضعاف الدور السوري ونزع كل عناصر القوة منه.

- الضغط الآخر الذي انتهجته السياسة الأمريكية على سوريا هو اتهامها بامتلاك أسلحة الدمار الشامل خاصة فيما يتعلق بالأسلحة الكيميائية والبيولوجية، حيث ترى بأن سوريا تمتلك فعلاً برنامج أسلحة كيميائية، وأنها تعزز من صواريخها القصيرة المدى وهي (سكود-B - سكود-C - سكود-D) التي يتراوح مداها إلى 300 كلم، 550 كلم، 650 كلم على التوالي⁽¹⁾.

كما تؤكد عدة تقارير أمريكية على تمتلك أحد أكبر الاختراعات الصاروخية في الشرق الأوسط من الأسلحة القصيرة المدى إلى المتوسطة، وأن سوريا تقوم بتجارب صاروخية لصاروخين من نوع (Scud-D) القاذفة والتي مداها يصل إلى معظم إسرائيل⁽²⁾.

وعلى الرغم من وضعية العلاقات السورية-الأمريكية المتوترة، ونزوع سوريا إلى ممانعة السياسات الأمريكية في المنطقة. إلا أن القيادة السورية تحاول الاعتماد على إستراتيجيات أكثر واقعية ونفعية وحوارية مع الولايات المتحدة الأمريكية بهدف التقليل من الضغوط الموجهة إليها، ومع هذا يبقى دور سوريا المميز والمتداخل في القضايا الإقليمية يشكل مصدر قلق بالنسبة للمحور الأمريكي-الإسرائيلي.

أما بالنسبة لإيران، والإستراتيجية الأمريكية الموجهة نحوها، فيمكن فهمها من النظر إلى طبيعة العلاقات الأمريكية-الإيرانية المتوترة منذ الثورة الإسلامية الإيرانية، وقيام نظام إسلامي متشدد نحو الغرب رغم محاولات بعض قادتها دفع العلاقات نحو الحوار خاصة في عهد الرئيس خاتمي، إلا أن صعود التيار المحافظ في إيران إلى الحكم والمعروف بتشدهد

⁽¹⁾ برادلي أ. تاير، المرجع السابق الذكر، ص70.

⁽²⁾ Jeremy M. sharp and Alfred Prados, op cit, p16.

المفرط أدخل العلاقات في مزيد من التصادم والتوتر، ويمكن وصف هذه العلاقات بالمتناقضة والتي يصعب على الباحث فهمها.

ويعبر واقع الولايات المتحدة الأمريكية بعد حربها على الإرهاب عن قمة التوتر بين الطرفين، حيث سعت أمريكا من خلال هذه الحرب إلى إدخال إيران ضمن ما تطلق عليه بالدول المارقة (**Rogue State**) أو الدول الخارجة عن القانون (**Out Law State**) والداعمة للإرهاب⁽¹⁾. وهذا ما دفع الطرفين للبحث عن إستراتيجيات لمواجهة التهديدات المتوقعة من كل طرف اتجاه الآخر.

وقد ساد الإستراتيجية الأمريكية اتجاه إيران نوع من التناقض والتحول، فبعد اعتبارها دولة من دول محور الشر سعت إيران بعد ذلك إلى إبداء تعاونها مع الولايات المتحدة الأمريكية في الحرب على الإرهاب. حيث ساهمت في نقل الإمدادات إلى أفغانستان واعترف خلالها وزير الدفاع الأمريكي رامسفيد على أن الضباط الإيرانيين والأمريكيين عملوا جنبا إلى جنب مع قوات تحالف الشمال الأفغاني والأمريكيين ضد طالبان والقاعدة⁽²⁾. لكن سرعان ما عادت العلاقات إلى ما كانت عليه وأكثر توترا.

لذلك سعت الولايات المتحدة الأمريكية إلى تبني إستراتيجية جديدة اتجاه إيران تستهدف الضغط عليها لتغيير توجهاتها، ومنها قطع الطريق أمامها للكي لا تتمكن من النفوذ في المنطقة، أو لعب أي دور قد يضر بالمصالح الحيوية والإستراتيجية الأمريكية في الإقليم ككل، لذلك استثمرت مجموعة من النقاط الخلافية مع إيران كإستراتيجية للضغط عليها ويمكن توضيحها في النقاط التالية:

- البرنامج النووي الإيراني: تعتبر هذه القضية من أهم القضايا التي يتصاعد فيها الصراع السياسي بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، حيث يأتي هذا البرنامج في مقدمة أولويات السياسة الخارجية-الأمريكية خاصة بعد الحرب على العراق، وتشهد هذه الأزمة تصعيد منذ

(1) هيثم مزاحم، "السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول"، السياسة الدولية، العدد 107، صيف 2002، ص 177.

(2) أحمد سليم البرهان، "إيران والولايات المتحدة ومحور الشر"، السياسة الدولية، العدد 148، أبريل 2003، ص 35.

وصول أحمد نجاد للحكم في إيران⁽¹⁾. وباعتبار إيران من الدول الرئيسية التي وقعت على معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية، فإن هذا يجعلها مراقبة من طرف المجتمع الدولي ككل في حال ما حاولت خرق شروط المعاهدة.

لكن مع التطورات الحاصلة في البيئة الدولية لعالم ما بعد الحرب الباردة والتي امتدت تأثيراتها إلى البيئة الإيرانية تغير الفكر الإستراتيجي الإيراني فيما يخص الملف النووي الإيراني، وأصبحت إيران تنظر إلى فكرة كسب تكنولوجيا نووية أو معرفة علمية بأسرار تخصيب اليورانيوم كإستراتيجية جديدة لمواجهة الأخطار والتهديدات الخارجية، وما دعم فكرها هي شبكة علاقاتها المتنامية مع القوى والمصادر الأساسية لإنتاج الأسلحة في البيئة الدولية كالصين وروسيا وكوريا الشمالية، كما أن التوجه الإيراني لم يتوقف على هذه الأسباب فقط وإنما هناك عدة عوامل دفعت إلى تغير السياسات الإيرانية، على رأسها امتلاك إسرائيل لترسانة نووية جعلتها تشكل مصدر تهديد للمنطقة ومع هذا لم تتلقى إسرائيل أي ضغوط دولية بتوقيف أعمالها النووية.

وقد برز الملف النووي الإيراني كقضية شائكة بعد احتلال العراق مترافقا مع تهديدات أمريكية ودولية، حيث تعرضت إيران لحملة إعلامية منظمة من الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا ركزت على التهديد الذي يشكله امتلاك إيران للأسلحة النووية، ومورست عليها ضغوط كبيرة ومتنوعة، اقتصادية وسياسية للتوقيع على البروتوكول الإضافي الذي يتيح بتفتيش المنشآت النووية، وهذا ما جعل إيران تجد نفسها أمام عدة خيارات إما الامتناع أو التصديق أو تأجيل ذلك، وبرز مع هذا توجهين في الساحة الإيرانية توجه إصلاحى يدعو إلى عدم التأجيل وتوجه يرفض التصديق⁽²⁾. وبعد ذلك اختارت إيران الحوار مع الأطراف الدولية، وواجهت بذلك مخاطر كثيرة وتهديدات تصب كلها في إمكانية توجيه الولايات المتحدة الأمريكية ضربة عسكرية لإيران خاصة في عهد الإدارة الأمريكية بقيادة بوش، إلا أن الظروف التي واجهت هذه الإدارة بسبب الحرب على العراق والمأزق الذي وضعت

(1) زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، ط1، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، 2007، ص123.

(2) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق الذكر، ص82.

نفسها فيه بدد إمكانية طرح هذه الفكرة على الواقع. ومع هذا يبقى الملف النووي الإيراني رهينة التغيرات في السياسة الأمريكية والتي عرفت مع نهاية عام 2008 مرحلة انتخابات رئاسية جديدة والذي من شأنها أن تنعكس على ملف إيران النووي نحو التصعيد أكثر أو إلى الحوار.

- الصلات الوثيقة بين إيران والمنظمات الإرهابية: ويمكن توضيح هذه القضية في نقطتين أساسيتين:

✓ الدور الإيراني في العراق، حيث تشير العديد من المصادر الاستخباراتية على أن إيران استأجرت حوالي 2700 وحدة سكنية في العراق بهدف إسكان رجال المخابرات الإيرانية وفيلق القدس الاستخباري كما تؤكد على أن حجم المساعدات المقدمة إلى مقتدى الصدر خلال الأعوام القليلة الأخيرة على أنها تجاوزت 80 مليون دولار إلى جانب تدريب رجاله وإرسال معونات غذائية ومعدات أخرى إلى هذه الجماعات⁽¹⁾، وجاء الضغط الأمريكي على إيران في هذا المحور بالذات نتيجة تعثر المشروع الأمريكي في العراق بسبب النجاحات التي حققتها المقاومة العراقية، وقد عبرت الولايات المتحدة الأمريكية عن قلقها من سوء الأوضاع في العراق وأدرجت إيران ضمن الدول المسببة للتوتر الحاصل فيه نظرا لارتباطها العقائدي مع الجماعات المقاومة العراقية خاصة الأطراف الشيعية. وقد توافقت الرؤية الأمريكية لإيران مع العديد من الرؤى الدولية، حيث أكد رئيس الوزراء البريطاني السابق توني بلير على أن إيران هي من الدول الرئيسية الراحية للإرهاب، حيث اتهمها بتهريب أسلحة ومتفجرات إلى العراق بغية مهاجمة القوات الدولية هناك وعلى رأسها القوات البريطانية⁽²⁾.

✓ الدعم المتزايد من طرف إيران للحركات المقاومة ضد إسرائيل، والذي تعتبره الولايات المتحدة الأمريكية تهديدا لمصالحها ومصالح حلفائها المتواجدين في المنطقة، حيث

⁽¹⁾ حسن الرشيد، "النوي الإيراني والموقف الأمريكي"، دراسات إستراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، جوان 2006، ص105.

⁽²⁾ كون هولبنان، "من التالي؟ إيران أو سورية"، دراسات إستراتيجية، مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، العدد 8، ديسمبر 2005، ص4.

تجمع إيران مع هذه الجماعات روابط تاريخية طويلة ومصالح مشتركة. بالنسبة لحزب الله في لبنان، فيعتبر هذا الحزب بمثابة امتداد شيعي إيراني، وقد ساهمت إيران بالتعاون مع النظام السوري في إنشائه ودعمه، والتأكيد على مكانته المهمة في لبنان لذلك سعت إيران في دعمه أثناء حربه مع إسرائيل في العديد من المرات مما أكسبه قوة وقدرات هائلة في مواجهة إسرائيل خاصة في حربه الأخيرة في صيف 2006، والتي استطاع من خلالها كسب تأييد شعبي كبير، إضافة إلى قدرته على ضرب العمق الإسرائيلي، حيث خرجت إسرائيل في حربها هذه بخسائر كبيرة.

وقد أكدت العديد من التقارير على مساهمة إيران في هذه الحرب، وحملتها مسئوليتها وما نجم عنها من أضرار أدخلت المنطقة في صراع متواصل، وقد أكد إيهود أولمرت على أن: "لحظة خطف الجنود لم تكن مصادفة وإنما مخطط إيراني هدفه تشتيت انتباه المجتمع الدولي بعيداً عن البرنامج النووي الإيراني"⁽¹⁾.

إلى جانب الدعم الإيراني لحزب، فإن لإيران روابط مع الجماعات الفلسطينية وهذا يرجع إلى مساندة القيادة الإيرانية للقضية الفلسطينية منذ قيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية ومنذ ذلك الوقت تدعم إيران المقاومة الفلسطينية بكل أشكالها الموجهة ضد إسرائيل، لذلك عملت على توسيع شبكة اتصالاتها خاصة مع حركتي حماس والجهاد الإسلامي، وللتين تعتبران حسب المنطق الأمريكي منظمات إرهابية، وهذا ما جعل الولايات المتحدة الأمريكية تضغط عليها من هذا الجانب.

فبعد مرور ثمانية سنوات بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 لا تزال السياسة الأمريكية تقتصر إلى إستراتيجية واضحة لإحلال السلم والأمن في المنطقة، وهذا يرجع إلى وجود أطراف إقليمية تواجه هذه السياسة وتجعلها تدخل في تناقضات، ويمكن القول أن العلاقات الإيرانية-السورية وارتباط البلدين شكل ضغطاً جديداً على هذه السياسة، فالأدوار الهامة والإستراتيجية التي أصبحت تلعبها كل من الدولتين في البيئة الإقليمية جعلت المجتمع الدولي يدرك حجم التأثير الإيراني والسوري في هذه القضايا، مما جعل العديد من المسؤولين

(1) نيفين مسعد، "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات الإقليمية على إيران"، المرجع السابق الذكر، ص 61.

يعترفون بدورهما في إحلال السلم والأمن في المنطقة وهذا ما شكل جبهة منافسة للولايات المتحدة الأمريكية.

فبقدر ما شكلت تلك القضايا مبررات لزيادة الضغوط الأمريكية على النظامين السوري والإيراني بقدر ما اكتسبت الدولتين نقاط قوة من خلال هذه القضايا لمواجهة، حيث أدت النجاحات الكبيرة للمقاومة العراقية في مواجهة قوات الاحتلال إلى تعثر القيادة الأمريكية وكسر طموحاتها في النفوذ في المنطقة عبر القضاء على الأنظمة المعارضة لها، ويرجع هذا إلى الارتباط الجغرافي والذي مكن سوريا من لعب دور مميز، إلى جانب ارتباط إيران ببعض القوى الشيعية المقاومة هناك.

وكل هذه المتغيرات أدركتها القيادتين مما انعكس على علاقاتهما التي شهدت تطورا كبيرا خلال هذه الفترة، وتزامن هذا مع توقيع الدولتين لاتفاقية الدفاع المشترك لعام 2006 حينما زار وزير الدفاع السوري لطهران بهدف توقيع اتفاقية عسكرية ضد التهديدات المشتركة⁽¹⁾. وجاءت هذه الزيارة في ظل الضغوط التي تشهدها الدولتين إقليميا ودوليا مما دفع بالعلاقات بينهما إلى التطور والاستمرار أكثر كإستراتيجية أمنية لا يمكن الاستغناء عنها لأن كلا الطرفين يدركان مخاطر تباعدهما، كما يدركان حقيقة تداخل مصالحهما في العديد من المحاور.

فالتهديد إذن يؤثر بدرجات مختلفة على تفاعلات النظام الإقليمي فقد يكون هذا التهديد عاملا مساعدا في زيادة تفكك هذه التفاعلات خاصة في ظل غياب إستراتيجية مشتركة لكل أطراف الإقليم، كما يمكن أن يكون حافزا لتقارب الدول وتكاملها مع بعضها⁽²⁾. وهذا ما ينطبق على العلاقات الإيرانية-السورية التي كانت التهديدات حافز لاستمراريتها وتكاملها.

وفي 14 جويلية 2006 بعد اندلاع الحرب الإسرائيلية على لبنان مباشرة صرح الرئيس الإيراني محمود أحمدي نجاد بأنه: "إذا ما ارتكبت إسرائيل حماقة واعتدت على سوريا فإن ذلك سيشكل عدوانا على العالم الإسلامي، وسيكون الرد قاسيا عليها"⁽³⁾.

(1) Mano Yacoubian, "Syria's Alliance with Iran, Washington : united states institute of peace", 2007, [p1.http://www.usip.org/pubs/usipeace_briefings/2007/syria_iran.pdf](http://www.usip.org/pubs/usipeace_briefings/2007/syria_iran.pdf).

(2) محمد السعيد إدريس، المرجع السابق الذكر، ص74.

(3) نيفين مسعد، المرجع السابق الذكر، ص61.

وشهدت العلاقات العسكرية في هذه الفترة تطوراً كبيراً حيث قام وفد عسكري سوري بزيارة طهران في عام 2007، وتم فيما بعد توقيع بروتوكول عسكري إضافي في مارس من نفس السنة⁽¹⁾. وكل هذه العوامل ساعدت في تقريب العلاقات خلال هذه المرحلة ودفعتها نحو التحسن أكثر مما شكل تهديداً أمام المشاريع الأمريكية والتي تحاول بكل وسائلها فك هذا الارتباط.

المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير

في إطار الإعداد لإعمار العراق من جديد بدأت تبرز خطوات جديدة نحو تنفيذ مشروع كانت تسعى الأطراف الأمريكية إلى تنفيذه من خلال حربها على الإرهاب لتحقيق الأمن والسلم، وذلك بتنسيق مع أحد أهم حلفائها الإستراتيجيين في المنطقة المتمثل في إسرائيل، وكان لهذا التخطيط الثنائي تأثيرات كبيرة خاصة على مستوى التفاعلات الإقليمية، وفهم تداعيات هذا المشروع لابد من فهم تفاصيله والأهداف والدوافع الحقيقية له، ومن ثم فهم انعكاساته على العلاقات الإيرانية-السورية.

بداية ينبغي تحديد المدى الجغرافي لهذا المشروع عن طريق البحث في مفهوم "الشرق الأوسط" فلهذه الأولى يبدو مفهوماً جغرافياً، بمعنى أنه تقسيم جغرافي يخدم مجموعة من الدول المتجاورة غير أنه عند الغوص في تحليل هذا المصطلح والدول التي يضمها نجد أنه يهدف إلى نفي المصطلحات التاريخية القديمة، كالأمة الإسلامية أو العالم العربي التي لطالما حددت الهوية المشتركة لهذه الدول، ومن ثم نفهم أن الهدف منه التجزئة والتقسيم، ويمكن القول أنه جاء للاعتراف بإسرائيل كدولة من دول المنطقة وبالتالي مفهوم الأمة الإسلامية أو العربية لا ينطبق على تسمية هذه الدول.

وقد تعددت الدراسات حول تحديد المجال الجغرافي لهذا المفهوم، وحين نشأ الصراع في بؤرة الواقع العربي ما بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي سابقاً حاول

⁽¹⁾ Mona Yacoubian, op.cit, p02.

الفكر الغربي إيجاد وحدة ما بين باكستان وأفغانستان وإيران والبلاد العربية وتركيا بما فيها إسرائيل وحينها جاءت تسمية الشرق الأوسط⁽¹⁾.

أما فيما يخص تفاصيل هذا المشروع فهي تتصف بنوع من الغموض، لذلك نجد أنها لا تكاد تظهر إلا عبر التصريحات الرسمية لبعض المسؤولين الأمريكيين كالرئيس الأمريكي جورج بوش مرورا بكونلن باول وهيس مستشار وزير الخارجية الأمريكي⁽²⁾. وقد تأكد ذلك في التصريحات الأخيرة لوزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس خاصة بعد الحرب الإسرائيلية على لبنان خلال صيف 2006 في تلميح لها على أن هذه الحرب ما هي إلا البدايات الصعبة لمشروع الشرق الأوسط الكبير⁽¹⁾. والحقيقة أن مشروع الشرق الأوسط الكبير جاء ليحقق عدة أهداف تسعى الولايات المتحدة الأمريكية من خلالها إلى الهيمنة والنفوذ أكثر، وتوزعت هذه الأهداف بين ما هو معلن عليه عبر تصريحات مسؤوليها، وبين ما هو خفي وقديم اتجاه المنطقة ككل، ويمكن تلخيص هذه الأهداف في النقاط التالية:

- إعاقة أي مشروع نهضوي عربي-إسلامي يساهم في إعادة صياغة أسس النظام الإقليمي خاصة مع تزايد فكرة الحوار وإعادة ترتيب العلاقات ما بين دول المنطقة، تزامن ذلك مع التطورات التي تعرفها العلاقات العربية مع بعض الدول الإسلامية خاصة إيران حيث عرفت هذه الفترة نوع من الحوار في هذه العلاقات على مستوى معظم الدول العربية التي كانت إيران تشكل هاجسها لكن مع التحولات التي تعرفها البيئة الإقليمية تسعى هذه الدول إلى تحقيق نوع من الأمن والسلم عبر تحسين علاقاتها.

- القضاء على المبادرات التكاملية عن طريق الفوضى البناءة التي تسعى الولايات المتحدة الأمريكية على نشرها عبر حربها على الأنظمة الإرهابية، وصولاً إلى تهيئة بيئة خالية من منافسين لها في المنطقة.

- بروز الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة في عالم ما بعد الحرب الباردة أكسبها دافعا أكثر إلى احتواء عدد من المناطق لاسيما المناطق ذات عمق إستراتيجي وهام محاولة

(1) حسن الرشيد، المرجع السابق الذكر، ص319.

(2) نفس المرجع، ص312.

(1) مارينا أتاوي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص1.

بذلك قطع الطريق على أي قوى دولية أخرى تطمح في لعب دور في المنطقة خاصة بعد صعود العامل الاقتصادي كأحد أهم العوامل المؤثرة في العلاقات الدولية، وتسعى من خلاله بعض القوى الصاعدة والمنافسة للولايات المتحدة الأمريكية، كالصين والاتحاد الأوروبي وروسيا إلى فتح أسواق كبيرة لها على المستوى الدولي خاصة في منطقة الشرق الأوسط الذي يشكل أحد أهم الأسواق العالمية لما يحتويه من ثروات وعلى رأسها النفط، الذي يشكل محور التنافس بين هذه الدول.

- تغطية الإخفاقات الأمريكية في حربها على الإرهاب خاصة في العراق وأفغانستان وسقوط الادعاءات الغربية بوجود أسلحة الدمار الشامل، حيث تعثر المشروع الأمريكي في العراق التي كانت تسعى من خلاله إلى تطبيق "نظرية الدومينو" في أن القضاء على النظام العراقي، يؤدي بالضرورة إلى سقوط جميع الأنظمة الغير موالية والرافضة للسياسات الأمريكية.

- يهدف نظام الشرق الأوسط الكبير إلى صياغة المنطقة جغرافيا وسياسيا واقتصاديا واجتماعيا وحضاريا، وإقامة ترتيبات أمنية وسوق مشتركة إقليمية لخدمة الأهداف الثنائية الأمريكية-الإسرائيلية⁽¹⁾.

وعلى هذا الأساس انطلقت المبادرات الأمريكية لتحقيق مشروع جديد يساعد على ترتيب الأوضاع في المنطقة على خلفية تقارير الأمم المتحدة حول التنمية البشرية العربية ما بين 2002 و 2003 والتي تكشف عن خطورة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والمعرفية في المنطقة العربية⁽²⁾. وهذا ما يشكل الأساس لحل كل هذه المشاكل وتصبح المبررات كثيرة للدخول في المنطقة.

ومع الاستعداد لغزو العراق في جانفي 2003 أطلق كولن باول مبادرة الشراكة مع الشرق الأوسط بغية تشجيع الديمقراطية والاقتصاد الحر، ورصد حوالي 29 مليون دولار لهذا المشروع، ولم يلق اهتماما كبيرا وبعد غزو العراق كتبت كونيوليزا رايس عن تغيير في منطقة الشرق الأوسط وتبعها بعد ذلك خطابا للرئيس الأمريكي جورج بوش، ثم نائبه ديك

(1) غازي حسين، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 2005، ص9.

(2) خلف الجراد، "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الثقافة الإسلامية، دمشق: مركز المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد 98، 2004، ص56.

تشيني في "ملتقى دافوس" لعالم 2004 الذي تحدث خلاله عن مشروع الإصلاح في "الشرق الأوسط الكبير"⁽¹⁾. وعليه فإن مجمل الإستراتيجيات الأمريكية التي اتبعتها في المنطقة وحربها ضد الأنظمة المعارضة، وسياسة التهديدات والضغط نحو إيران وسوريا اللتان تشكلان أحد أهم المعوقات الأساسية لهذا المشروع وصولاً إلى الضغوطات التي تشهدها الدول العربية، والسياسات الإسرائيلية العدوانية المتزايدة اتجاه المنطقة كلها مؤشرات على بدايات تنفيذ هذا المخطط فعلياً.

وتتكشف من خلال كل هذه التصريحات والمبادرات السياسية الأمريكية الأهداف الظاهرة التي تسعى الأطراف القائمة على تنفيذ المشروع إلى تأسيسها والتي حددتها في ثلاث نقاط أساسية⁽²⁾:

1. أهداف سياسية عن طريق تشجيع الديمقراطية والانتخابات الحرة في الشرق الأوسط، وتقديم المساعدات التقنية والقانونية وإدراج المرأة في الصعيد البرلماني وتطوير وسائل الإعلام المستقلة ومكافحة الفساد.

2. أهداف اجتماعية تكمن في وضع سلسلة مبادرات لدعم التعليم ومحو الأمية ونشر التكنولوجيا الإلكترونية، وتطوير الخطاب الديني، ومساعدة المرأة على تنمية قدراتها في المجتمع.

3. توسيع الفرص الاقتصادية بفتح المجال للشركات الدولية، وإزالة عوائق التبادل الاقتصادي بين الغرب ودول المنطقة إضافة إلى تسهيل انضمام دول الشرق الأوسط إلى منظمة التجارة الحرة.

ومع كل هذه الدوافع الظاهر منها والخفية فإن هذا المشروع لقي ردود فعل دولية وإقليمية مختلفة تداخلت ما بين أطراف مرحبة به، وأخرى رافضة للمشروع أساساً بحجة أنه إذا كان الهدف منه الإصلاح، فإن هذا الأخير يجب أن يكون بادرة من دولة وليس مفروضاً من أطراف خارجية والتي لها مصالحها المتنوعة في المنطقة، كما أن شعوبها وتقاليدها وأعرافها هي مختلفة ولا تتماشى مع خصوصيات الآخرين.

⁽³⁾ نفس المرجع ، ص 55

ففي أكتوبر عام 2003، عقدت قمة حلف الناتو تحت عنوان "الأطلس والشرق الأوسط الكبير" لتؤكد على أهمية التعاون مع أطراف الحلف لتحقيق هذا المشروع، وقد أكد وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في قمة بروكسل المنعقدة في 23 فيفري 2004 على رغبتهم في التعاون مع الإدارة الأمريكية لإطلاق مبادرة الشرق الأوسط⁽¹⁾. وكل هذا التفاهم يعكس مدى أهمية المنطقة لدى هذه الأطراف التي تحاول بكل وسائلها المعلنة والخفية تحقيق رغباتها وحماية مصالحها الإستراتيجية.

أما الدول العربية، فكما هو معروف واقعيا الانقسام في رؤيتها لهذا المشروع بين مؤيد له وبين رافض وآخر محايد، وما يهمننا هنا هي الرؤية السورية له لتستطيع فهم توجهاتها ومن ثم تأثير ذلك على علاقاتها مع إيران. فقد أكد الرئيس السوري السابق **حافظ الأسد** رفضه لهذا المشروع لما له من أهداف ودوافع لا تصب في مصلحة المنطقة العربية ولا الإقليم ككل، حيث أكد ذلك في قوله: "إن مشروع الشرق أوسطية ليس موضوعا اقتصاديا، بل إنه موضوع اقتصادي سياسي هدفه هو شطب المشاعر العربية وشطب الهوية القومية"⁽²⁾. كما أكد وزير الخارجية السوري **فاروق الشرع** على رفضه لتدخل أطراف أجنبية في إصلاح المنطقة وعبر عن رأيه قائلا:

"إن المطلوب ليس أن يملأ علينا من الخارج، ولا حتى أن يوضع جدول أعمالنا من الخارج المسألة تخص كل دولة على حدة، إن كل دولة عربية تدرك جيدا ما هو المطلوب منها للإصلاحات الداخلية، ولسنا في حاجة إلى أن نلقن من الآخرين ما يجب أن نفعل"⁽³⁾.

فالقيادة السورية تدرك حقيقة هذا المشروع ونوايا الأطراف القائمة على تنفيذه، التي تحاول احتواء المنطقة واستنزاف خيراتها وثرواتها، في نفس الوقت تفرض على دولها أسس ومبادئ غربية دون مراعاة لخصوصية وتقاليد هذه الشعوب، وعليه جاء الموقف الإيراني مشابها للموقف السوري في رفضه للسياسات الخارجية، والتدخلات الأجنبية في شؤون الآخرين على عكس ما تحاول بعض الأطراف الأمريكية وبعض حلفائها في ترويجه حول فكرة التهديد الإيراني والنفوذ الشيعي من أجل إبعاد الدول العربية عن إيران.

(1) خلف جراد، المرجع السابق الذكر، ص59.

(2) غازي حسين، المرجع السابق الذكر، ص114.

(3) خلف جراد، المرجع السابق الذكر، ص64.

إذا فهذا المشروع موجه بالدرجة الأولى للقضاء على تلك الأنظمة الرافضة والغير موالية للسياسات الأمريكية، والتي تنطبق عليها حسب الطرح الأمريكي الدول المارقة أو الدول الراحية للإرهاب وعلى رأسها سورية وإيران التي لفتت علاقاتهما الطويلة وتوجهاتهما نحو الحوار مع دول المنطقة لمواجهة مشاريع القوى الغربية الأنظار الأمريكية التي باتت ترى في علاقاتهما تهديدا لمصالحهما وأحد أهم المعوقات لتنفيذ تلك المخططات كما تشكل أحد أهم الدول حسب الطرح الأمريكي المهددة للاستقرار (Back Lash State).

وما يؤكد ذلك هي بعض التصريحات الإسرائيلية الرسمية، حيث يؤكد افرام هاليفي مستشار الأمن القومي لشارون، والرئيس السابق للموساد بأن موجات الصدمة ستنتقل من بغداد بعد سقوط نظام صدام حسين لتكون لها انعكاسات على جميع دول المنطقة من الخليج الفارسي إلى سواحل المغرب الأطلسية، كما أضاف وزير الدفاع الإسرائيلي موفاز قاتلا: "لدينا مصلحة كبيرة في إعادة هيكلة الشرق الأوسط غداة الحرب على العراق وبعد هزيمة هذا الأخير على واشنطن أن تنتج ضغوطا سياسية واقتصادية ودبلوماسية على إيران وسوريا"⁽¹⁾.

وقد تعددت الإستراتيجيات السورية لمواجهة الضغوط الأمريكية-الإسرائيلية عليها بين التشدد أحيانا والدبلوماسية أحيانا أخرى، وهذا ناتج عن إدراك سوريا لمدى أهمية دورها في المنطقة وهذا ما جعلها تبحث عن وسائل للتخفيف من حدة الضغوط عليها في نفس الوقت كسب تأييد دولي. حيث سعت بدعم من الاتحاد الأوروبي إلى عقد مؤتمر دولي للتعريف بالإرهاب وحل الصراع العربي-الإسرائيلي⁽²⁾، ومع هذا لم تتوصل إلى أي نتائج مهمة إلا أن الإدارة الأمريكية تدرك ضرورة تواجد سوريا في إطار مشروعها الجديد، فدورها حاسم في نجاح مسار التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي.

كما اعتمدت إيران في نفس الوقت مزيجا من الاستراتيجيات تداخلت ما بين التشدد والحوار لذلك كثير ما اعتبرت سياساتها بالمتناقضة خاصة فيما يتعلق بالملف النووي والذي يشكل أحد أهم المعوقات الأساسية لتنفيذ المشروع الأمريكي. لذلك نجد أنه على رغم اختلاف القضايا واختلاف الوسائل فإن السياسات الإيرانية والسورية تتشابه وتلتقي في بعض

(1) نفس المرجع ، ص58.

(2) نفس المرجع ، ص57.

الأحيان، وهذا ما شكل أحد أهم العوامل المساعدة في استمرارية علاقاتهما وهذا ناتج من إدراكهما لدورهما الأساسي في المنطقة.

لذلك عرفت فترة ما بعد الحرب على العراق تطورا واضحا في علاقات الدولتين، حيث شهدت هذه الفترة نوعا من التقارب والالتقاء في الرؤى نتيجة الضغوط المشددة عليهما والتي وضعتهما في محور واحد يتطلب الاتفاق المشترك، وتحديد المصالح الثنائية المشتركة وانعكس كل هذا على علاقاتهما العسكرية التي عرفت خلال عام 2007 تطورا هاما بعد عقد الطرفين لاتفاق عسكري أمني يهدف إلى تأمين جبهات دفاعية مشتركة في حالة ما إذا تعرضت إحدى الدولتين لتهديدات عسكرية، في نفس الوقت أدرك الطرفين ضرورة الانفتاح على دول الجوار الجغرافي وتطوير علاقاتهما معها لتشكيل جبهة دفاعية ضد هذه المشاريع الاستغلالية، وخاصة مع تركيا التي لها مكانة إستراتيجية هامة في الإقليم إضافة إلى كونها تربطها علاقات يمكن القول أنها جد متوافقة مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وهذا ما دفع كل من سوريا وإيران إلى تطوير علاقاتهما ومجالات التعاون معها للنهوض بالمنطقة ومحاولة تشكيل كتل أمني واقتصادي وسياسي يساعد العالم الإسلامي على الالتحاق بالتطورات التي تعرفها المجتمعات الدولية الأخرى. ورغم اختلاف الرؤى بين هذه الأطراف خاصة في ما يتعلق بإدراج إسرائيل ضمن دول هذه المنطقة، إلا أن إدراك إيران وسوريا لضرورة احتواء تركيا جعلهما يطوران علاقاتهما أكثر معها خاصة بعد صعود التيار الإسلامي مؤخرا إلى الحكم.

في نفس الوقت تتجه كل من إيران وسوريا إلى تطوير علاقاتهما أكثر مع الدول العربية خاصة تلك الأنظمة التي تشكل حسب المنطق الأمريكي "الدول المعتدلة"، حيث شهدت علاقاتهما مع السعودية ومصر تحسنا كبيرا خاصة بعد التطورات التي عرفتتها البيئة الإقليمية في ظل القضايا الصعبة التي عرفتتها والتي كان لها تأثير قوي على شبكة التفاعلات الإقليمية.

نتيجة ذلك عرفت العلاقات الثقافية الإيرانية-السورية تحسنا كبيرا ومحورا هاما لمواجهة مشروع الشرق الأوسط الكبير. حيث أكد الرئيس الإيراني أحمدني نجاد في لقائه مع

النخب الثقافية والعلمية والسياسية بمكتبة الأسد الوطنية بدمشق في 19 جانفي 2006 على أن الأنظمة المتسلطة تسعى إلى وضع مخططات ومشاريع اقتصادية وسياسية وعسكرية في قلب العالم الإسلامي، لكنها اليوم تسير نحو السقوط والاضمحلال بسبب الصحو الإسلامية⁽¹⁾. وقد أكد على أهمية منظمة المؤتمر الإسلامي التي تشكل تكتلا اقتصاديا قويا ومؤثرا يمكن الاستفادة منه إذا ما استثمر على أكمل وجه في مواجهة الغزو الثقافي الغربي حيث تتخذ الأنظمة التسلطية العدل كذريعة لزرع الفوضى وتخريب الثقافة الإسلامية الأصيلة، وقد أكد الرئيس السوري من قبل على أهمية العامل الثقافي في القمة الإسلامية المنعقدة بماليزيا في 17 أكتوبر 2003، حيث شدد على ضرورة التنسيق والتعاون بين الدول الإسلامية لمكافحة الخطر الخارجي والمكافحة تكون ثقافية وفكرية وتربوية في جوهرها قبل أن تكون أمنية وعسكرية⁽²⁾. وقد أكد في كثير من المناسبات على ضرورة مواجهة المشاريع الغربية في المنطقة، حيث صرح في أحد المناسبات قائلا:

"من هنا كان رفضنا لغزو العراق وما نجم عنه من مأس، ومن هذا المنطلق عملنا بكل إمكانياتنا للتصدي لمشاريع التسوية التي أتت تحت عنوان الشرق الأوسط الجديد أو الكبير وما تتضمنه من إعادة تشكيل منطقتنا"⁽³⁾.

إن استقراء المواقف السورية والإيرانية من مشاريع الأنظمة المهيمنة يؤكد على مدى الالتقاء وضرورة الارتباط أكثر لمواجهة التحديات التي تفرضها توجهات القوى الكبرى نحو المنطقة، إضافة إلى فهمهما المشترك لأهداف هذه المشاريع في نزع الهوية الإسلامية لهذه الشعوب وربطها في سياق جديد يدمج معه كيانات جديدة غير مرغوب فيها ومعادية لتقافتها. لذلك ساد مفهوم الارتباط بين الدولتين في هذه الفترة، وهذا ما انعكس على التطور الكبير في علاقاتهما والذي لمس جميع الميادين سواء اقتصاديا، عسكريا، سياسيا ولاسيما المجال

(1) "كلمة الرئيس الإيراني خلال لقائه النخب العلمية والثقافية والسياسية في سوريا"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد 100، ص 18.

(2) "خطاب الرئيس بشار الأسد أمام القمة الإسلامية"، شؤون الأوسط، العدد 112، خريف 2003، ص 209.

(3) حسين جمعة، "الأفاق المستقبلية في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد"، الفكر السياسي، دمشق: المؤسسة العربية السورية، العدد 29، 2007، ص 77.

الثقافي الذي اتخذته الدولتين كإستراتيجية أساسية موحدة لمحاربة الغزو الثقافي المنبثق من المشروع الشرق أوسطي الذي أعلنته الأطراف القائمة على تنفيذه عن طريق إعادة ترتيب الأسس العلمية، وتطوير الخطاب الثقافي وغيرها من الأمور التي تتنافى وخصوصيات الشعبين، لذا سعت الدولتين إلى محاولة توعية المجتمعات الإسلامية بضرورة الارتباط والتكاتف لمواجهة الأخطار الخارجية التي باتت تهدد الهوية المشتركة لدول المنطقة، وعليه فقد أكد هذا الواقع الجديد في المنطقة على استمرارية العلاقات الإيرانية-السورية أكثر مما أشار إليه الكثيرون، وما تحاول بعض المراكز الغربية إلى ادعائه بتفككها.

المطلب الثالث: التوجهات الروسية الجديدة

تعتبر روسيا من أهم القوى المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث شكلت المنطقة ككل مسرحاً للمواجهة بين الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الأمريكية، وباعتبار روسيا الوريث الشرعي للاتحاد السوفيتي سابقاً لم تتغير نظرتها إلى المنطقة نظراً لما تشكله من أهمية إستراتيجية، وعليه فإن توجهاتها نحو المنطقة هي جد مهمة في تفسير وفهم تأثيرات على المنطقة، فسوريا وإيران تدركان أهمية الدور الروسي والمكانة الإستراتيجية الدولية لها لذلك نجد أن النشاط الجديد لروسيا ضروري لفتح علاقات بينها وبين البلدين.

ورغم التحولات التي عرفت البيئية الداخلية الروسية بعد سقوط الاتحاد السوفيتي ومحاولات إعادة الترتيب الداخلي بدأت روسيا تعرف نشاطاً مميزاً لتفعيل دورها من جديد فرغم الآثار السلبية التي أحدثتها نهاية الحرب الباردة، إلا أن روسيا استجابت للتحديات الدولية، وتميزت السياسة الروسية في عهد الرئيس بوتين بالبراغماتية لتحقيق المصالح الوطنية، وقد انصب اهتمامها نحو منطقة الشرق الأوسط التي أصبحت منطقة تجاذب القوى الدولية الكبرى، لذلك سعت روسيا إلى تطوير علاقاتها مع دول المنطقة وعلى رأسها تلك الدول الغير موالية للسياسة الأمريكية كإستراتيجية جديدة لتفعيل دورها.

فقد عرفت العلاقات الروسية-السورية نوعاً من التحسن والتطور، وقد أثبت التاريخ عمق الروابط بينهما حيث عمل الاتحاد السوفيتي سابقاً على تسليح سوريا ومساعدتها على تحقيق الثقل الاستراتيجي مع إسرائيل خاصة بعد خروج مصر من معادلة توازن القوى

وعلى الرغم من سقوط الاتحاد السوفيتي، فقد عرفت العلاقات بين البلدين نوعاً من الاستمرارية، حيث تم توقيع اتفاق عسكري بينهما في أبريل 1994⁽¹⁾.

وقد أكد السفير الروسي في دمشق عام 1999 على أن الدين السوري لن يكون عقبة أمام رفع التعاون بين البلدين في العديد من المجالات، وعلى إثره بدأت الاتصالات بين وزارة الطاقة الروسية ولجنة الطاقة الذرية السورية مما كان دافعاً لتحديث العلاقات العسكرية التي جمعتها منذ الثمانينات⁽²⁾.

وخلال السنوات الأخيرة منذ عام 2000 عرفت هذه المرحلة تبادلاً مشتركاً للزيارات بين البلدين بهدف تمتين العلاقات وتطويرها أكثر، ففي عام 2005 قام الرئيس السوري بشار الأسد بزيارة إلى موسكو وافقت خلالها هذه الأخيرة على شطب 53% من الديون السورية، وسمحت بتسديد باقي الديون على دفعات، إضافة إلى موافقتها على بيع الأسلحة لسوريا وتطوير سلاحها الجوي، كما وقعا على اتفاقين الأول لاستكشاف وتطوير النفط والغاز الطبيعي بدمشق، والثاني لإنشاء مجمع البتروكيماويات بقيمة 2,7 مليار دولار⁽³⁾.

ويتبين من مسار التعاون بين البلدين مدى أهمية علاقاتهما في هذه المرحلة، ففي ظل بيئة فوضوية إقليمية ودولية كان لابد من أن تبحث روسيا عن وسائل لتعزيز دورها في ضمان مكانتها الدولية من جهة أخرى، وعليه فقد كانت لديها عدة أهداف من وراء توجهاتها نحو سوريا أهمها:

- السعي إلى لعب دور في مسار التسوية السلمية للصراع العربي الإسرائيلي.
- الحفاظ على مكانتها في المنطقة وتفعيلها أكثر خاصة بعد الإخفاقات الأمريكية في العراق وأفغانستان.

أما فيما يخص الأهداف السورية من هذه العلاقات فهي ناتجة عن التحولات التي تعرفها بيئتها الإقليمية والتي كان لها انعكاسات كبيرة على سوريا مما دفعت صانع القرار

(1) محمد عبد القادر محمد، المرجع السابق الذكر، ص 24.

(2) ILan Berman, op cit. p16.

(3) Mark N.Katz, "putin's foreign policy toward Syria", center Argentino Estudios Internacionales, 2008, p3.

<http://www.caei.com.ar.pdf>

إلى البحث عن استراتيجيات بديلة لمواجهة كل هذه التحديات، ولعل أهم أهداف سوريا تتمثل في:

- كسب ثقل استراتيجي لمواجهة إسرائيل وبالتالي إمكانية الضغط عليها في مسار التسوية للصراع القائم بينها خاصة بعد الانسحاب السوري من لبنان، وجملة القوانين الموجهة لمعاقبة سوريا.

- كسب مصدر ممول للأسلحة وكسب الخبرات العسكرية.

وقد شكل مستوى التعاون الذي وصلت إليه البلدين هاجسا لدى الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. فقد تسربت معلومات من طرف إسرائيل مفادها احتمال تحضير روسيا لعقود بناء محطتين نوويتين في سوريا واحدة لإنتاج الطاقة الكهربائية والثانية لتحلية مياه البحر، وهذا ما أدى إلى غضب إسرائيلي دفع بها إلى التوجه نحو روسيا للتأكد من صحة المعلومات⁽¹⁾. وكل هذا يؤكد عقلانية القرار السوري في التوجه نحو دولة كروسيا لها ثقلها الإستراتيجي، والذي يساهم في خفض حدة الضغوطات عليها ويساهم في تقوية دورها في المنطقة إلى جانب مساعدتها على التكوين والتطوير في المجال العسكري.

أما بالنسبة للعلاقات الروسية مع إيران فلها تاريخ طويل ربط مصالح الطرفين مع بعضهما، لذلك فارتباطهما لم يكن صدفة وإنما تكمن خلفها عدة مبررات، بالنسبة لروسيا فلها عدة أهداف أهمها:

- تسعى إلى إعادة تشكيل معادلة القوة وتوزيعها في المنظومة الدولية الجديدة وفق أسس تضمن لها نفوذا جيويوليتيكيا اقتصاديا وسياسيا.
- لعب دور أساسي في قضية تسوية الملف النووي الإيراني.
- كسر النفوذ الأمريكي في المنطقة بعد دخول هذه الأخيرة في عدة مناطق بحجة الحرب على الإرهاب وبهدف تنفيذ مشاريعها، وهذا ما سيفقد روسيا مصالحها وبالتالي المراهنة على إيران هو السبيل الوحيد لمواجهة هذا الخطر.

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، "روسيا وإيران، التفاعل النووي في الساحة الرمادية"، دراسات الإستراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد 2، جوان 2006، ص13.

- المحافظة على السوق الروسية للأسلحة في إيران والتي تجنى من خلالها أرباحا كبيرة تنعكس إيجابا على اقتصادها، حيث تعتبر إيران سوقا هامة لمنتجاتها التي ترغب في تسويقها.
- التخوف الروسي من وجود جبهة معادية لها في الحدود الجنوبية مما يهدد أمنها القومي خاصة بعد التفوق والتطور التكنولوجي الذي تعرفه البيئة الإيرانية.
- أما بالنسبة لإيران فلها دوافع كثيرة من استمرارية علاقاتها أملت عليها التحولات والتغيرات الإقليمية والدولية، ولعل أهمها:
- السعي لتحقيق المساواة والتكافؤ النووي مع بعض دول المنطقة خاصة إسرائيل⁽¹⁾.
- التواجد الأمريكي في المنطقة وبالقرب من الحدود الإيرانية سواء في العراق أو أفغانستان وما يشكله من تهديد لأمنها القومي، وعليه فالبحث عن شريك إستراتيجي ليساعدها على مواجهة هذه الأخطار.
- ضمان ممول رئيس للأسلحة، والتكنولوجيا النووية وكسب الخيرات منه.
- إضافة إلى كل هذه الدوافع هناك اهتمامات مشتركة لكلا الطرفين، فكلاهما يتخوف من تزايد النفوذ الأمريكي في المنطقة إضافة إلى صعود قوى أخرى مهددة لمصالح البلدين.
- وبعد قراءتنا لعلاقات كل من إيران وسوريا مع روسيا يبرز لدينا مدى الاهتمام المشترك فيما يتعلق بهذه الدولة، فكلا الدولتين متخوفة من التهديد الناجم عن تواجد قوات أمريكية في المنطقة، وما يمكن أن ينجم عنه من مخاطر على البلدين خاصة وأن الولايات المتحدة الأمريكية لها حليف استراتيجي في المنطقة هي إسرائيل، في نفس الوقت ترى سوريا في علاقاتها مع روسيا وإيران وتطور القدرات الإيرانية في مجال الأسلحة يشكل تأمينا على حمايتها من مصادر التهديد المتنوعة. ولعل إيران تعطي اهتماما كبيرا وخصوصا لموقف روسيا وتوجهاتها نحو المنطقة، وهذا ما دفعها إلى تحسين وتطوير علاقاتها معها أكثر في الجانب العسكري.

(1) زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق الذكر، ص150.

فقد أكسبتها شراكتها الإستراتيجية مع روسيا تحولا كبيرا على مستوى قدراتها العسكرية، فمنذ نجاح الثورة الإسلامية في إيران عرفت هذه الأخيرة دعما كبيرا من روسيا مما ساهم في تحسين صورتها إقليميا ودوليا، ففي أواخر عام 1995 تم الاتفاق على التعاون في المجالات العسكرية والبتروولية على مدار عدة سنوات⁽¹⁾. وكان هذا مؤشر نحو التحسن والانفتاح أكثر والذي مهد الطريق نحو علاقات متميزة تتداخل فيها مصالحهما.

وقد شكل التعاون في المجالين التقني والعسكري أحد أهم الركائز التي يتأسس عليها علاقاتهما حيث ساهمت روسيا في بناء محطة نووية إيرانية لتوليد الطاقة الكهربائية في مفاعل (بوشهر) بعد توقف العمل فيه منذ الثورة الإسلامية، وخلال عام 2003 وصل التعاون بين البلدين إلى درجة 80/70% من إكمال المفاعل، ونتج عن هذا التطور ضغوط كبيرة من طرف الولايات المتحدة الأمريكية ووكالة الطاقة الذرية التي طالبت بوقف تطوير هذا المشروع⁽²⁾. كما عرف مجال التعاون التسليحي تحسنا ملحوظا بعد تزويد روسيا لإيران بأسلحة دفاعية. ورغم الضغوط الأمريكية على موسكو، فهذه الأخيرة حرصت على عدم فقدانها لعلاقاتها التعاونية مع إيران، وقد عرف الملف النووي الإيراني تصاعدا كبيرا عقب الاتهامات التي وجهت لإيران، إلا أن إصرار روسيا على حل هذه القضية بواسطة الجهود الدبلوماسية حال دون توجيه العقوبات إلى إيران. لا تزال البرغماتية الروسية تحدد إطار علاقاتها مع إيران ففي حين تحاول روسيا الحفاظ على علاقات متوازنة مع الولايات المتحدة الأمريكية، ومن جانب آخر فإنها لا تريد أن تفقد إيران كشريك إستراتيجي لها في المنطقة، وقد تزايدت الضغوط الأمريكية. وعليه فكلاهما النظامين السوري والإيراني يسعى إلى توطيد علاقات لا يمكن لأي طرف أن يعوضها وتذكر السياستين مدى أهمية المكانة الروسية في النظام الدولي إضافة إلى ضمان التمديد الروسي لهما بالأسلحة، ومواجهة الإستراتيجية الأمريكية الجديدة الموجهة نحوهما بالدرجة الأولى.

(1) نفس المرجع ، ص120

(2) عاطف معتمد عبد الحميد، المرجع السابق الذكر، ص110.

نصل في الأخير إلى أنه بجانب الأبعاد الجغرافية والتاريخية والثقافية والاقتصادية المشتركة بين سوريا وإيران، هناك تداخل وتوافق مشترك بين السياستين فيما يتعلق بالتحديات التي فرضتها البيئة الإقليمية والدولية، وهذا ما يزيد من تشابك مصالحهما بعد إدراك كل طرف دور ومكانة الطرف الآخر في الإقليم، كما أن العداء المشترك للولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل جمع البلدين في إطار واحد لمجابهة تهديدات هذه الأطراف والتعاون لإيجاد سبل كفيلة بصدّها، وهنا يتبادر لنا مدى تداخل العامل الهوياتي مع المصلحة في التأثير على البلدين، وهذا ما أكدته المقاربة البنائية في تحليلها للعلاقات القائمة بين الدول وبالرغم من استمرارية هذه العلاقات، يبقى مستقبل التعاون بين البلدين رهينة المجهول بكل متغيراته المفاجئة والغير محسوبة.

الفصل الثالث

مستقبل العلاقات الإيرانية السورية

تمر العلاقات الإيرانية-السورية بأكثر فتراتها صعوبة وذلك على خلفية التحولات التي أفرزتها البيئة الدولية والإقليمية وما لحقتها من تداعيات، وبعد قراءتنا للعلاقات التاريخية بينهما والعوامل التي حكمتها إضافة إلى تحليل هذه العلاقات في المرحلة الحالية وانعكاسات المستجدات الجديدة عليها، مع تزايد الضغوط الداخلية لكلا البلدين ومدى تأثيرها على توجهاتها الخارجية، اتضح لنا أنه من المهم البحث في مستقل العلاقات بين البلدين ومدى استمراريتها في ظل كل هذه التحديات. لذلك فإن إجراء محاولة استشرافية في هذه المرحلة له أهمية كبرى، مع العلم أن هذه العلاقات تجاوزت العديد من العراقيل الدولية والإقليمية واحتفظت بجملة من الثوابت الإستراتيجية.

وتهتم الدراسات المستقبلية بتحديد العوامل التي يمكن أن تؤدي إلى تغييرات في المستقبل، وقد تزايد الاهتمام بهذه الدراسات في الآونة الأخيرة انطلاقاً من دورها الهام في التنبؤ ورسم صورة متعددة للمستقبل، مما يساهم في أخذ الاحتياطات اللازمة ويقلل احتمالات الوقوع في أخطاء قد تؤدي إلى تفاقم الأوضاع، وبهذا تكون البدائل الممنوحة هي بمثابة خطة وقائية لمواجهة المتغيرات الغير مرغوب فيها.

فإدراكنا لأحداث وظروف الماضي، وتحليلنا لكل المتغيرات التي يفرضها حاضرننا يجعلنا نخطط لما سيحدث في مستقبلنا، وذلك بوضع صيغ وإستراتيجيات عديدة لمواجهة تقلبات ذلك المستقبل المجهول، والسبب من وراء وضعنا لمجموعة من البدائل هو ناتج عن عدم اليقين لما سيحدث فعلاً، هذا إلى جانب حركة الظواهر الدولية وتسارعها مما يجعل التحكم فيها أمر جد صعب، وهذا ما يدفعنا للبحث عن خطط جديدة للواقع الممكن أن يحدث بإفرازاته الإيجابية والسلبية.

يأخذ الطابع العام للدراسات المستقبلية في أغلب الأحيان شكلاً متشابهاً، وإن كانت هناك اختلافات، فعموماً هي تمر عبر سلسلة مراحل متشابهة عن طريق تحليل الوضع الراهن لظاهرة معينة وكل مكوناتها، إضافة إلى العوامل المؤثرة عليها ثم يتم تحليل الأدوات المنهجية التي يتم استخدامها في بناء البدائل المستقبلية لتلك الظاهرة، والانتقال في النهاية إلى

تصور مختلف الافتراضات التي يمكن أن تحدث ومن بعد الاختيار بينها مع دراسة إمكانية تحقيق كل واحدة منها⁽¹⁾.

ولا تهدف دراستنا المستقبل أساسا كما لسنا بصدد التكهّن وخرق قوانين إلهية، وإنما نبحث عن بدائل تسمح لنا باتخاذ قرارات وانتهاج سياسات أفضل مما يزيد من إمكانية التطور والتقدم نحو الأحسن والتقليل من الفوضى التي يعيشها ويتخبط فيها عالمانا، خاصة فيما يتعلق بالعلاقات بين الدول، والتي نجدها في كثير من الأحيان غير مستقرة رغم توفر كل سبل وعوامل التقارب بينها، وهذا ما ينعكس على العلاقات العربية-العربية خاصة والعربية-الإسلامية عموما.

لقد تعددت الدراسات حول مفهوم الاستشراف، وفي كثير من الأحيان واجهت اختلافات كثيرة بين الباحثين للدلالة على دراسة المستقبل، وكان هذا نتيجة لعدة عوامل على رأسها قلة المحاولات العربية في هذا المجال، والتي اقتصرَت في مجملها على الترجمة. مما أدى في بعض الأحيان إلى عدم تطابقها مع مرادفاتها الأصلية، وفيما يخص مفهوم الاستشراف (Prospective) نجد أنه:

"عبارة عن عملية متواصلة عبر الزمن ليس القصد منها تحديد تفاصيل المستقبل والتنبؤ به بقدر ما تهدف إلى اكتشاف البدائل المستقبلية المختلفة ثم توفير الوسائل والقدرات التي يمكن أن تحدث تغييرا في هذه البدائل بما يخدم المصلحة الوطنية للوحدة السياسية"⁽²⁾.

وفيما يخص الأدوات المنهجية لدراسة المستقبلات، فقد كثرت أساليب هذه الدراسات والتي لا تقدم وصفا دقيقا للمستقبل بقدر ما تساعد على تجنب الأخطاء والأضرار الوارد حدوثها مستقبلا، ويعتبر السيناريو واحد من بين العديد من منهجيات هذه الدراسات وأكثرها استعمالا. والسيناريو (Scenarios) هو:

"عبارة عن طريقة تحليلية احتمالية تمكن من تتبع المسار العام لتطور الأحداث والظواهر الدولية انطلاقا من وضعها وحالتها الراهنة وصولا إلى رصد سلسلة من التوقعات المستقبلية لهذه الأحداث

(1) علي صلاح محمود وآخرون، نحو إنشاء مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية، أكتوبر، 2004، ص6.

(2) حسين بوقارة، "الاستشراف في العلاقات الدولية مقارنة منهجية"، العلوم الإنسانية، العدد 21، جوان 2004، ص187.

والظواهر⁽¹⁾. وعليه يمكن القول أن السيناريوهات تعمل على مواجهة التقلبات المختلفة للبيئة الدولية والإقليمية والمحلية مع انعكاساتها الإيجابية والسلبية على مستوى العلاقات الدولية ونظراً لتعدد المخططات المستقبلية للظاهرة الدولية، فاستخدام مجموعة من السيناريوهات المحتمل حدوثها مهمة للتقليل من الأضرار أو حتى مواجهتها.

أما من ناحية أنواع هذه السيناريوهات، فأبرز المدارس والاتجاهات تجمع على تقسيمها إلى ثلاث أصناف والمتمثلة في⁽²⁾:

- السيناريو الخطي: أو المشهد الاتجاهي والذي يفترض استمرار الأوضاع القائمة.
- السيناريو الإصلاحي: ويرصد إمكانية حدوث تغييرات نوعية على الظاهرة موضوع الدراسة في واقعها الحالي، مما ينعكس على نوعية وأهمية المتغيرات المتحركة فيها.
- السيناريو التحولي أو الراديكالي: يؤكد هذا السيناريو على حدوث تحولات راديكالية على المحيطين الداخلي والخارجي، مما ينتج تحولا جذريا مقارنة بالاتجاهات السابقة للظاهرة المدروسة.

وعليه سنحاول استشراف مستقبل العلاقات الإيرانية-السورية بناء على ثلاثة احتمالات، لا تعني جزمنا المطلق بانعكاسها على واقع هذه العلاقات، وإنما هي أداة تنبؤية تعتمد على مجموعة من المتغيرات تحتمل حدوثها وتقلل من أضرارها مستقبلاً، ومع هذا تبقى المفاجأة عنصراً لا نستطيع قياسه.

(1) حسين قادري، "العولمة والصراع الإسرائيلي-الفلسطيني"، عالم التربية، العدد 17، 2007، ص289.

(2) حسين بوقارة، المرجع السابق الذكر، ص195.

المبحث الأول: السيناريو الخطي للعلاقات الإيرانية-السورية

تميزت العلاقات الإيرانية-السورية بالاستمرارية منذ الحرب العراقية-الإيرانية، وإعلان سوريا المباشر الوقوف إلى جانب طهران في حربها، وتقديمها للدعم الكامل لها مما زاد الارتباط بينهما أكثر، وانعكس ذلك على عدة ميادين تعاونية، واستمرت هذه الحالة من الثبات إلى غاية نهاية الحرب الباردة، والتي أفرزت معها تحديات كثيرة كان لها تداعيات كبيرة على البيئة الدولية والإقليمية. خاصة بعد صعود الولايات المتحدة الأمريكية كقوة منفردة تسعى إلى الهيمنة والنفوذ أكثر، وهذا ما دفعها للبحث عن ميادين لتطبيق هذه الهيمنة، فكانت الحرب على الإرهاب ذريعة لبدء عملياتها حول العالم. وشكل هذا ضغطا كبيرا على إيران وسوريا، حيث شملتهما هذه الحملة مما زاد في التضيق عليهما، وانعكس ذلك على علاقاتهما التي حاولت الاستمرار رغم كل الضغوط والتحديات، ومع هذا فإن استمرارية ونجاح الطرفين في استكمال علاقاتهما على نفس الوتيرة يتطلب تمسك الطرفين بكل المشتركات الأساسية، وهذا ما سيجادل هذا السيناريو إثباته من خلال إدراك وتهيئة البيئة الداخلية (المحلية) للبلدين إضافة إلى مساهمة كل من متغيرات البيئة الإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مساهمة البيئة الداخلية

تعتبر البيئة الداخلية من أهم العوامل المؤثرة على توجهات الدولة الخارجية وعلاقاتها وارتباط دولة ما بدولة أخرى يتطلب قبول داخلي ورضي شعبي لهذه العلاقات، وربط السيناريو بهذا المتغير أمر محتوم لأن إرادة الشعب ومقوماته هي جزء أساسي في عملية التفاعلات التي تتم خارج هذه البيئة.

بالنسبة للبيئة السورية تلعب دور كبيرا في فهم دوافع الدولة إلى اتخاذ قرارات متعلقة بارتباطاتها الخارجية، وهذا ناتج عن عدة مقومات في مقدمتها:

- التركيبة المتنوعة للمجتمع السوري، حيث تجمع البيئة الداخلية مزيجا متنوعا من الثقافات والأصناف البشرية، فرغم أن غالبية السكان هم من العرب السنة بنسبة 74% مع هذا يبقى تواجد هذا التنوع من الديانات والثقافات له دوره في المجتمع⁽¹⁾. فوجود عدد من

⁽¹⁾ Jeremy M. Sarp and Alfred B. Brados, OP. CIT,p5.

الشيعة والذين هم امتداد طبيعي للشيعة في إيران ساهم إلى حد بعيد في توسيع نطاق علاقات البلدين.

وكما هو معروف فإن العلاقات بين الحكومات لا تتجذر إلا بوجود أرضية أساسية لها والمتمثلة في العلاقات بين الشعوب وكل هيئات المجتمع المدني، وقد لعب المثقف الإيراني والسوري دورا كبيرا في توطيد هذه العلاقات واستقرارها خاصة وأن البيئة السورية هي من أهم البيئات المتطورة في ميدان المعرفة والبحث عن العلوم، حيث احتضنت العديد من العلماء والباحثين من كل الدول بالأخص من إيران، مما أسس قاعدة مهمة لبداية الحوار والتقارب بين شعوبها.

كما نجد هذه البيئة مهيأة لتطوير العلاقات نظرا للارتباط الشعبي الإيراني وتداخل الأنساب وصلات القرابة، حيث نجد في سوريا أسماء عديدة لعائلات إيرانية كعائلات القزويني والرازي، والشيرازي والأصفهاني...⁽¹⁾ وكلها صور تعبر عن التمازج الحضاري التاريخي بين البلدين والذي من الصعب إزالته بسهولة.

- إضافة إلى الترابط الشعبي، فإن الواقع الاقتصادي السوري الصعب والعجز الذي تعاني منه البيئة الداخلية يؤسس لضرورة الانفتاح أكثر على الأسواق الخارجية، وتشهد البيئة السورية نشاطا إيرانيا موسعا على ساحتها، وهذا ما انعكس على جملة المشاريع التي شملت عدة قطاعات، فالاستثمارات الإيرانية في سوريا كثيرة ومتواصلة على نفس الوتيرة منذ التسعينات، حيث تم الاتفاق على عقد عدة مشاريع مشتركة - وهذا ما تناولناه في الفصول السابقة - فالاستفادة التي تعرفها سوريا من هذه المشاريع ساهمت في تحسين عملية الإصلاح التي تقوم بها الحكومة السورية لإيجاد مخرج لأزماتها الاقتصادية الداخلية، وفتح أبوابها لمشاريع متنوعة من كل البلدان، وهذا ما جعل منها سوقا كبيرة ومتعددة الأمر الذي يدفع إيران إلى تسويق سلعها أكثر في سوريا ومنافسة السلع الأخرى.

- كما لا يمكن تجاهل الحاجة الداخلية لسوريا للحصول على النفط وما يشكله التعاون مع إيران في هذا المجال، وتعتبر سوريا من أصغر الدول النفطية، حيث تعتمد على عائدات

(1) محمد الحيش، "سورية وإيران قراءة إستراتيجية في حراك ربع قرن"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد 100، 2006، ص118.

إنتاج نفطها المحلي بنسبة 40% والباقي توفره من خلال الشحنات النفطية لها من النفط العراقي عبر أنبوب بانياس-كركوك الذي أوقفته الولايات المتحدة الأمريكية بعد حربها على العراق عام 2003، ورغم تصريحات وزير النفط العراقي في عام 2007 على إعادة فتح هذه الأنابيب إلا أن ذلك يستغرق وقتا كبيرا لإعادة فتحه⁽¹⁾، لذلك تسعى سوريا إلى الاستفادة عبر علاقاتها مع إيران باعتبارها أحد أهم أعضاء المنظومة النفطية، وبالتالي تعتبر مركز رئيسي يمكن الاستناد عليه في هذا المجال، وهذا ما سعت إليه الدولتان من خلال اتفاقيتهما في مجال التنقيب والبحث عن مصادر الطاقة في سوريا.

- أما فيما يخص ميدان الأسلحة، فتحتاج سوريا إلى تأمين قدر كافي من الأسلحة الدفاعية، مما يساعدها في حالة الاعتداء عليها خاصة مع التطور الذي تعرفه معظم الدول في هذا المجال والذي يزيد من الحاجة الداخلية له، وهذه الحاجة نابعة بالدرجة الأولى من الإرادة الشعبية لها. ففي ظل التهديدات الإسرائيلية المتواجدة في المنطقة تتزايد متطلبات الدولة لتأمين قدراتها الدفاعية، وهذا ما يجعل من إيران الملاذ الوحيد للشعب السوري في هذا الإطار. فقد شهدت البيئة الإيرانية تطور ملحوظ في هذا الميدان، حيث تسعى حاليا إلى الحصول على تكنولوجيا نووية مما يساعدها على صناعة أسلحة من هذا المعيار⁽²⁾، والاتجاه نحوها سيوفر حماية لسوريا ودعم مادي لها بالأسلحة إضافة إلى الخبرات الممكن أن تساعد على تنمية الميدان التسليحي السوري، وهذا ما عزز علاقاتهما العسكرية وما يفتح الباب لاستمرار التقارب بين البلدين على نفس الخط.

إذا البيئة السورية الداخلية بكل مؤشراتنا الحالية تؤكد على تواصل العلاقات، لذلك سيظل البلدان ينظران لكل المتغيرات المحيطة بعلاقاتهما على نفس الخط مادام هناك قبول داخلي لاستمرارها.

(1) Jeremy M. Sarp and Alfred B. Brados, op. cit, p07.

(2) براندلي أ. تايلر، المرجع السابق الذكر، ص61.

أما بالنسبة للبيئة الإيرانية، فتؤسس لاستمرار العلاقات، وهذا استناداً إلى بعض المؤشرات الداخلية والتي يمكن أن تلعب دوراً أساسياً في ذلك، ويمكن إجمالها في النقاط التالية:

- رغبة الشعب الإيراني في التوجه نحو الدول العربية لما لها من عوامل مشتركة تزايدت أكثر منذ الثورة الإسلامية الإيرانية، وتبنيها للنهج الإسلامي والذي تشترك مع الدول العربية فيه، وكانت هذه الركيزة الأساسية لارتباط الشعبين السوري والإيراني، حيث سمحت الجغرافيا في تسهيل انتقال الأفراد نحو البلدين مما عمق الروابط أكثر وعززها بزيادة صلات القرابة. وتشير العديد من المصادر إلى أنه ما من مدينة في إيران إلا وتحمل اسماً لعائلة دمشقية عريقة والتي توثقت أكثر مع تداخل الأنساب، لذلك نجد في إيران تنوع للعائلات السورية، فنجد عائلات الشامي والحلي والحمصي والعالمي وزين العابدين...⁽¹⁾، هذا ما يؤكد على عمق وتواجد الثقافة السورية في هذه البيئة إضافة إلى ترحيب شعبها بهذه الثقافة مما يسهل في استمرار التقارب أكثر بين هذه الشعوب.

- الثقافة العربية كذلك ليست غائبة عن الحواضر الإيرانية، فمنذ قيام الجمهورية الإسلامية بدأت الرغبة تزداد في الارتباط مع العالم العربي عموماً وسورياً خاصة، حيث تضمن الدستور الإيراني في الفصل الثاني منه على ضرورة تدريس اللغة العربية بعد المرحلة الابتدائية حتى نهاية المرحلة الثانوية في جميع الاختصاصات⁽²⁾. وهذا ما يؤكد على سعي إيران في إعطاء أهمية كبرى للعالم العربي عند الشعب الفارسي، ولذلك كانت العلاقات بين البلدين نتيجة حتمية لهذه التحولات.

رغم اختلاف التيارات داخل المجتمع وتنوعها حتى على مستوى التيارات الهامة والمتمثلة في التيار الإصلاحي والمحافظ، والمعروف عن وجود التناقضات والاختلافات الكثيرة بينهما، إلا أنهما يتفقان على ضرورة أساسية في تحقيق علاقات أفضل مع العالم العربي الذي يتقاسم معها عدة مشتركات تاريخية.

(1) محمد الحبش، المرجع السابق الذكر، ص 119.

(2) نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، المرجع السابق الذكر، ص 285.

- العامل الاقتصادي، تؤكد العديد من الدراسات على ضرورة بناء الثقة مع دول المنطقة، والتي لا يمكن أن توجد إلا من خلال الأعمال المشتركة وهذا بناء على جمع الأطراف في عمل اقتصادي محصلته الريح المشترك، ويرتكز المدخل الاقتصادي على مفهوم العقلانية السياسية والتي تقضي بأن الفواعل تلجأ إلى الخيار الذي يحقق مصلحة أكبر⁽¹⁾. فعمليات الإصلاح التي تتواصل في إيران والتي يتعرض لها الاقتصاد الإيراني دورياً نتيجة اعتماده على عائدات النفط فقط، تجعله يستمر في تنويع المشاريع الاستثمارية في الدول المجاورة على رأسها المتواجدة في سوريا والتي تربطها علاقات تاريخية معها إضافة إلى أن سوريا تشكل سوقاً متنوعة تستضيف العديد من الجنسيات من الصين، الاتحاد الأوروبي، وروسيا مما يجعل التسويق داخلها أمر مهم ويساعد على عرض منتجاتها الوطنية، وهذا ما انعكس على استمرار العلاقات الاقتصادية بينهما.

- كذلك تتشابه إيران ديمغرافياً مع الوطن العربي خاصة مع سوريا على ثلاثة محاور أساسية هي محور العرب ومحور الأكراد، ومحور الشيعة⁽²⁾، وللاكراد نشاط كبير في إيران يرتبط بنشاطاتها في سوريا، وبالتالي التنسيق بين البلدين هي ضرورة لمواجهة مخاطر هذه الأقليات، وهذا ما جمع البلدين فيما سبق واستمر لحد الآن. فوجود توافق مشترك لديهما بما يمكن أن يحدث في حالة ما إن استغلت هذه الأقليات وقدم لها الدعم المادي قد يؤثر ذلك على شبكة التفاعلات بينهما.

وعليه فإن كلا البيئتين رغم الاختلافات الموجودة داخلهما، إلا أننا نجدتهما مهيأتين لتطوير علاقاتهما والانفتاح أكثر على بعضهما مما يساعد على استمرار تعاونهما على نفس الاتجاه الذي عرفته منذ أكثر من خمسة وعشرين سنة، كما أن الإدراك التام للفترة التي تواصلت فيها العلاقات ساعد على تهيئة البيئتين لتقبل بعضهما أكثر.

المطلب الثاني: مساهمة البيئة الإقليمية والدولية

- البيئة الإقليمية: أكد التاريخ على أنه لا توجد ظاهرة دولية بعيدة عن تأثيرات نظامها الإقليمي، فبحكم وجودها داخل هذا النظام، فإن أي تحول يعرفه سيكون له انعكاسات سواء

(1) عبد الله يوسف سهر محمد، المرجع السابق الذكر، ص28.

(2) نفين عبد المنعم مسعد، المرجع السابق الذكر، ص26.

إيجابية أو سلبية عليه. وبالنسبة للعلاقات الإيرانية-السورية، رغم تغير الظروف إلا أن متغيرات البيئة الإقليمية بقيت هي نفس المحددات المؤثرة على تلك العلاقات، مع وجود بعض المستجدات في هذه المتغيرات، خاصة فيما يتعلق بالعراق ولبنان والصراع العربي-الإسرائيلي ومتغير التسوية، وخلل النظام العربي كلها مؤشرات ساعدت البلدين بعد إدراكهما لمصالحهما المشتركة للاستمرار أكثر والانفتاح الجاد بينهما، ومع بقاء هذه القضايا مفتوحة وغير محسومة، فسيطرح هذا بقاء الوضع على حاله على مستوى العلاقات الإيرانية-السورية، ويمكن الاستناد إلى صحة هذا السيناريو من خلال عدة مؤشرات والتي سنطرحها عبر النقاط التالية:

- العراق، شكل هذا البلد نقطة التحول في علاقات البلدين سابقاً، حيث كانت الدوافع شبه مشتركة لدى الطرفين، فكلاهما كانت تجمععه بالعراق علاقات عدائية وجد متوترة، مما دفع بسوريا إلى الانخراط في الصف الإيراني أثناء الحرب العراقية-الإيرانية، ورغم تغير الظروف بعد زوال نظام صدام حسين والذي كان يشكل تهديداً للطرفين، تشكل نظام آخر زاد من مخاطر التهديد المحتملة والمتمثل في التواجد الأمريكي على الأراضي العراقية. وقد تبنت كل من سوريا وإيران مسار دعم المقاومة بكل أشكالها مادامت كلها موجهة ضد الاحتلال، مما ساهم في تقريب الرؤيتين إلى بعضهما ودفع العلاقات إلى الاستمرار بنفس الخط، فكلاهما يرتبط جغرافياً بالعراق ولهما امتدادات مع بعض الجماعات المقاومة هناك، ويستخدم رجال المقاومة والبعثيين العراقيين من سوريا كملاذ آمن، كما يسهل تدفق الأسلحة والمقاتلين إليها.

في نفس الوقت تمتلك إيران نفوذاً كبيراً في العراق، ولديها علاقات عريضة بالساسة الشيعة حيث أن أغلبهم كان في إيران في زمن حكم نظام صدام حسين، كما أن تواجد العديد من الأماكن المقدسة في العراق له مكانة كبيرة لدى الإيرانيين الشيعة⁽¹⁾. وهذه المؤشرات تؤكد على الأدوار التي تلعبان كل من سوريا وإيران في العراق، والتوافق الكبير بينهما في

(1) زهير عبد الهادي المجيد، تقرير مجموعة دراسة العراق، الكويت: مكتب الدراسات الإستراتيجية، 2007، ص8.

ظل استمرار تواجد القوات الأمريكية هناك سيساهم في دفع علاقات البلدين للاستمرار على نفس النهج.

- لبنان يعتبر ساحة هامة لالتقاء مصالح الطرفين، فمن الجانب السوري يشكل لبنان بكل ما يحتويه عمقا تاريخيا هاما لها، إضافة إلى قربها الجغرافي معه، والذي له تأثيرات كبيرة على البيئة السورية، وقد عزز لبنان من المكانة السورية خاصة بعد دخوله كطرف أساسي لحسم الصراع الداخلي هناك، وهذا ما كان دافعا لارتباط إيران به وتقدير علاقاتها أكثر، والسبب في ذلك هو الوجود الشيعي هناك والذي خلق جوا من التفاهم بين الطرفين لتثبيته ودعمه، ورغم وجود اختلافات في هذه الساحة إلا أن الطرفين استطاعا تجاوزها والمضي قدما في علاقاتهما الذي دامت مدة طويلة.

وقد زادت أهمية سوريا بالنسبة لإيران خاصة بعد تطور علاقات الحكومة السورية بحزب الله، وتعتمد سوريا اعتمادا كبيرا على هذا الحزب في مواجهة السياسات الأمريكية والضغوط الدولية الفرنسية خاصة⁽¹⁾، لذلك تقدم الدعم الكامل لحزب الله كما أنها تملك أداة بالغة الأهمية يمكن أن تضغط بها لصالحها، وهي مساهمتها الكبرى في نزع سلاح هذا الحزب، وهذا ما تدركه إيران مما يدفع بالاستمرار في تمتين علاقاتها معها، على عكس ما طرحته العديد من الدراسات بشأن تأثير الانسحاب السوري من لبنان على علاقاتها بإيران فقد أثبت الواقع استمراريتها.

كما أن الدعم الذي تقدمه سوريا للحزب بحكم قربها الجغرافي لا يزول، ولذلك تستعين إيران بسوريا في إمداد الحزب بالأسلحة والمعونات والمعدات العسكرية، وقد لعب هذا المتغير دورا كبيرا في الحرب الإسرائيلية على لبنان في صيف 2006، حيث أثبتت نجاحات الحزب في صد الهجمات الإسرائيلية على مدى التطور الذي وصل له الحزب نتيجة الدعم السوري والإيراني المشترك له، وهذا الواقع يؤكد من جديد على حتمية اتجاه العلاقات بنفس الخط الذي رسمته منذ القدم.

⁽¹⁾ Imile El-Hokayem ; "Hezbollah and Syria outgrowing the proxy relationship", the Washington quarterly, the cent for strategic and international studies and the Massachusetts institute of technology, spring 2007, p42.

- العلاقات العربية-الإيرانية، شكل التخوف من تصدير الثورة الإيرانية إلى الدول العربية هاجسا كبيرا مما أثر على علاقاتها مع إيران، وقد لعبت سوريا دورا كبيرا في التوسط بين إيران ودول الخليج، خاصة في مسألة الجزر المتنازع عليها مع الإمارات العربية المتحدة، مما عزز من أهميتها لدى إيران في لعب دور الوسيط، وحلقة الوصل مع العالم العربي والذي يشكل أحد أهم الركائز الأساسية للسياسة الخارجية الإيرانية.

وقد شهدت العلاقات الإيرانية تطورا ببعض القوى العربية، والتي لها مكانة كبيرة في النظام الإقليمي، وتلاشت ملامح العداء بين المملكة العربية السعودية وإيران، حيث اعتمدت المملكة في سياستها الحالية على تفادي المواجهة مع إيران، والتركيز على الدبلوماسية لتحسين علاقاتها معها، وانعكس ذلك على توقيع الطرفين في أبريل 2001 على اتفاق تعاون أمني في مجال مكافحة الجريمة والإرهاب فضلا عن التعاون لمراقبة الحدود والمياه الإقليمية⁽¹⁾.

كما سعت المملكة السعودية فيما بعد إلى القيام بسلسلة من الاجتماعات الثنائية مع إيران لمحاولة تهدئة الوضع في لبنان والعراق توجت في مطلع عام 2007 بلقاء بين مسؤولي البلدين، وسرعان ما توسعت القضايا بينهما على رأسها قضية الطاقة النووية، حيث اقترح الجانب السعودي مشاركة إيران لجميع دول الخليج في تطوير مصادر الطاقة لبناء منشأة نووية مشتركة في دولة حيادية كسويسرا لتأمين الوقود للمنطقة ككل⁽²⁾. ومع أن هذا الاقتراح لم ينفذ إلا أن التخوف من الملف النووي الإيراني لدى الدول العربية بدأ يتبدد في ضوء الجهود العربية للحصول على تقنيات سلمية في هذا المجال، وهذا ما يؤكد الطرح السوري في قبوله ودعمه إيران في كسب التكنولوجيا النووية بأهداف سلمية.

في نفس الوقت سعت دول الخليج الباقية وعلى رأسها الإمارات العربية إلى تحسين علاقاتها أكثر مع إيران، وإبراز الدور الإيراني والسوري في حسم العديد من القضايا الجوارية والتي تعتبر من أهم مصادر التهديد للأمن الإقليمي، والذي يتطلب جهودا مشتركة

(1) محمد حرز الله ومارينا أوتواي، "الدبلوماسية العربية الجديدة، مؤسسة كارينفي للسلام الدولي"، 2008، ص4.

http://www.Garenegeendowment.org/files/cp94_ottaway_arabic.pdf

(2) المرجع نفسه، ص7.

لدول المنطقة للخروج من هذه الأزمات. وقد تجسد ذلك فعليا في اتفاق الدوحة في 21 ماي 2008 لحل الأزمة اللبنانية، حيث سعى الأمير القطري إلى التأكيد على دور سوريا وإيران في معالجة الأزمات التي تتخبط فيها المنطقة وعلى رأسها الأزمة اللبنانية⁽¹⁾. وهذا ما يشكل جبهة ممانعة للسياسات الأمريكية، والتي تسعى كل من سوريا وإيران إلى توسيعها لتضييق الفرص على المصالح الأمريكية، مما يزيد من احتمالات استمرارية هذا السيناريو.

وعرفت سوريا في نفس الوقت كما يطلق عليه العديد من الباحثين عودة إلى الصف العربي رغم أنها لم تخرج منه أبدا، ومع هذا فإن وجود بعض الاختلافات بينها وبين دول المنطقة خاصة مصر والسعودية جعل الكثير يؤكد على انعزالها عن البيئة العربية وارتباطها بإيران، ومع هذا فإن انعقاد قمة الجامعة العربية لعام 2007 كان مؤشرا هاما لتحسن علاقاتهما.

وشهدت الساحة العربية كذلك نوعا من الاستقرار فيما يخص التخوف من الامتداد الشيعي، حيث بدأت تقل شدة التصريحات الرسمية لبعض رؤساء الدول العربية خاصة في الأردن الذي أكد من قبل تخوفه من تشكيل هلال شيعي يضم إيران وسوريا وبعض الجماعات الشيعية في المنطقة، والذي يشكل تهديدا خطيرا على الأمن الإقليمي، وتراجع هذا التخوف يخدم المصالح الإيرانية والسورية بزوال الأخطار المهددة لها مقابل صعود وبروز أدوارهما أكثر في البيئة الإقليمية مما يزيد من احتمالات نجاح هذا السيناريو وبقاء العلاقات على نفس النهج الذي عرفته من قبل.

أما فيما يخص متغير التسوية السلمية للصراع العربي-الإسرائيلي، والذي تعتبر فيه المفاوضات السورية-الإسرائيلية أحد أهم العوامل المؤثرة على العلاقات الإيرانية-السورية. يمكن القول أن سوريا توفر لإيران إمكانية الوصول إلى قلب قضايا الشرق الأوسط والمتمثلة في الصراع العربي-الإسرائيلي، وهذا مادام قائما وغير زائل فإنه يؤكد على استمرارية العلاقات على نفس الوتيرة. فمنذ اتفاق مدريد لعام 1992 والذي عرف عدة جولات انتهت بعدم خروج الطرفين بنتائج جدية لحسم هذا الصراع إلى غاية مؤتمر أنابليوس عام 2007.

(1) نفس المرجع ، ص11.

فقد سيطرت حالة الركود على عملية السلام ككل بما فيها القضية الفلسطينية، حيث لم يتم التوصل إلى اتفاق يضمن الحقوق السورية أو الفلسطينية باسترجاع أراضيها، وحسم هذا الموضوع يتطلب وقتاً طويلاً وتهيئة ظروف جيدة لدى الأطراف المتنازعة لتقديم تنازلات تحقق نوعاً من السلام والتعايش بين الطرفين.

إن شروط سوريا معروفة لبدء المفاوضات مع إسرائيل، الأمر الذي يتطلب انسحاباً إسرائيلياً إلى حدود عام 1967، وهذا حسب ما جاء في القمة العربية لعام 2002 بما فيها الانسحاب الكامل من مرتفعات الجولان⁽¹⁾. على أن لا يؤثر ذلك على المسار الفلسطيني، وقد أثار دخول سوريا في محادثات غير مباشرة مع إسرائيل العديد من الشكوك حول انعكاس ذلك على العلاقات الإيرانية-السورية، حيث ذهب البعض إلى حد التعبير عن تفكك العلاقات مقابل هذه المفاوضات ولقاء التنازلات التي ستقدمها الحكومة السورية، أما البعض الآخر فاكتمى ببروز بعض الاختلافات بين البلدين فقط، ومع هذا فإن الحقيقة المسلم بها هي المراوغة الإسرائيلية في هذا المجال، حيث أنه لا يوجد إرادة وتوافق إسرائيلي تام للتوصل إلى السلام مع الدول العربية، وخاصة مع سوريا التي تعتبر من أهم الدول المهددة للأمن الإسرائيلي بدعمها المستمر للجماعات المقاومة، وكل هذا يرجح استمرارية العلاقات على نفس المحور.

كما أن افتراضات نجاح هذا السيناريو يمكن أن تتزايد خاصة مع عودة تركيا إلى جوارها الإسلامي بعدما كانت موالية تماماً للغرب وإسرائيل، وهذا لا يعني انعزالها التام عن هذه الأطراف. فقد أدى صعود التيار الإسلامي للحكم إلى إعادة تشكيل التوجهات التركية نحو المنطقة خاصة نحو سوريا وإيران، واللذان جمعتهما علاقات متوترة خلال السنوات السابقة، وهذا ناتج عن عدة أسباب نذكر منها:

- المناطق المتنازع عليها بين تركيا وسوريا، إضافة إلى مسألة المياه التي تستعملها تركيا كورقة ضغط على سوريا خاصة في الملف الكردي⁽²⁾.

⁽¹⁾ UZI Arad and Rachel Macktiger, option for land swaps with Syria in framework of future accords, international center of Herzilya, January, 2007, p2: www.dayan.org

⁽²⁾ عبد الناصر محمد سرور، المرجع السابق الذكر، ص197.

- بالنسبة لسوريا ينجم تخوفها من تركيا نتيجة للأسباب السابقة إضافة إلى الاتفاق التركي الإسرائيلي، والذي شكل تهديدا فعليا للمصالح السورية، حيث سعت كل من إسرائيل وتركيا إلى استغلال عدة مشاريع خاصة المائية لتضغط من خلالها عليها.

- بالنسبة لإيران فإن توتر علاقاتها مع تركيا ناجم عن التخوف الإيراني من الدور التركي في المنطقة، إلى جانب ارتباطه الوثيق مع الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل، مما يشكل ظهور مخاطر كثيرة على حدودهما المشتركة، في نفس الوقت كان التخوف التركي من تزايد النفوذ الشيعي وتصدير الثورة كبير، إلى درجة سبب قلقا حيال الأمن الوطني، هذا إلى جانب التخوف من القضية النووية الإيرانية وانعكاساتها السلبية عليها.

وقد استعادت كل من إيران وسوريا علاقاتهما مع تركيا في السنوات الأخيرة بعد الحرب على العراق عام 2003، ففيما يخص العلاقات السورية-التركية فقد عرفت تطورا كبيرا بعد زيارة الرئيس الأسد لتركيا عام 2004 والذي لقي ترحيبا شعبيا كبيرا. وفي نفس الوقت شهدت هذه الفترة زيارات متكررة بين الطرفين، خاصة مع دعم تركيا لسوريا بعد انسحابها من لبنان وتعرضها لضغوط كبيرة كل ذلك زاد من شدة التعاون بين البلدين، وقد منحت تركيا 6,3 مليون دولار لسوريا لدعم 42 مشروعا كجزء من برنامج التعاون الإقليمي بينهما، ومن المتوقع أن يصل حجم التجارة بين البلدين إلى 2,5 مليار دولار بحلول نهاية 2008⁽¹⁾. وما زاد تعميق العلاقات أكثر هو انخراط تركيا في محادثات السلام السورية-الإسرائيلية كوسيط بين الطرفين.

أما فيما يخص تركيا وإيران، فعلى نفس النهج الذي اتخذته سوريا تتجه أيضا إيران حيث عرفت العلاقات الإيرانية-التركية تحسنا لا بأس به في هذه المرحلة. وجاء هذا على إثر الزيارات المتبادلة بين الطرفين والتي انبثقت عنها العديد من الاتفاقيات المشتركة، حيث تم توقيع اتفاق عام 2007 بين وزير الطاقة التركية والحكومة الإيرانية لنقل الغاز الطبيعي من إيران إلى تركيا⁽²⁾.

(1) Sami Moubayed, op cit, p5.

(2) Aydan Kodaloglu, "Turkey between the Iranian-Syrian axis Israel and the west", center for public affairs, 2007, www.icpa.org.pdf. 11/08/2008.

فسعي تركيا إلى توجيه اهتماماتها نحو إيران وسوريا هو ناتج عن الدور الذي أصبحت تلعبه كلتا الدولتين في الإقليم، والذي من شأنه إضعاف الدور التركي في المنطقة. كذلك هناك رؤية ثنائية لدى كل من إيران وسوريا في التوجه نحو تركيا، وهي الرؤية منبثقة من التهديد الذي تشكله هذه الدولة لهم خاصة على مستوى تفاعلاتها الإقليمية والدولية، حيث شكلت لعدة سنوات علاقاتها مع إسرائيل والولايات المتحدة الأمريكية خطرا على الدول المجاورة خاصة بعد وضع هذه الأطراف لقواعد عسكرية على الأراضي التركية موجهة إلى كل دول المنطقة، مما يشكل تهديدا فعليا للمصالح الحيوية-الإيرانية والسورية بحكم تقاربهما الجغرافي، فالعامل الجيوليتيكي كان من أهم المحددات المؤثرة في علاقات تركيا مع إيران وسوريا.

إذن تشكل البيئة الإقليمية أحد أهم العوامل المؤثرة على التفاعلات الناشئة داخل الإقليم الواحد، وبالتالي أي تغير تعرفه هذه البيئة سيكون له انعكاسات كبيرة على علاقات دول المنطقة، وبحكم تجاورهما وتداخل مصالحهما رغم عدم تقاطع حدودهما، إلا أن تواجدهما على نفس المساحة الإقليمية يجعل أي تحول داخلها يؤثر على علاقاتهما، وهذا ما أثبتته الواقع في العديد من القضايا الإقليمية التي جمعت الدولتين في مضمار واحد واستطاعتا تجاوز تلك العراقيل الإقليمية، مما أدى إلى ثبات علاقاتهما طول هذه المدة لذلك فإن تجاوز الخلافات حول بعض الأمور المرتبطة ببيئتهما، يشكل محورا أساسيا لاستمرارية العلاقات ولذلك يرجع السيناريو الخطي تواصل البلدين على نفس الخط في المستقبل القريب.

- البيئة الدولية: تؤكد العديد من الدراسات على أهمية البيئة الدولية في فهم التفاعلات الدولية، وبما أن النظام الإقليمي هو جزء من النظام الدولي فإنه يتأثر بكل ما يحدث خارج بيئته، وسوريا وإيران كغيرها من الدول هما وحدتان من وحدات هذا النظام لذلك تتأثر كلتاهما بكل هذه المتغيرات، وحتى تقترب الصورة وتوضح أكثر يمكن ملاحظة ذلك على التحولات التي طرحتها عالم ما بعد الحرب الباردة، وبروز الولايات المتحدة كدولة مهيمنة وقوة كبرى، هذه الأخيرة هي الأخرى تأثرت بواقعها الجديد الذي طرح فواعل جدد ينافسونها على الساحة الدولية، وهذا ما انعكس خاصة على توجهاتها نحو منطقة الشرق

الأوسط، ورغم تغير الوسائل الأمريكية فإن أهدافها نحو هذه المنطقة لا تتغير، وهذا ما يزيد من احتمالات نجاح هذا السيناريو.

حجج كثيرة استخدمتها الإدارة الأمريكية في تبرير سياساتها نحو المنطقة الإسلامية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 بدايتها كانت أفغانستان، وحربها ضد تنظيم القاعدة بعد اعتباره أحد أهم التنظيمات الإرهابية في المنطقة⁽¹⁾، ثم جاء الدور على واحدة من الدول العربية التي لها ثقل إستراتيجي كبير في هذه البيئة والمتمثلة في العراق عام 2003 بذريعة القضاء على النظام الاستبدادي وإحلال الديمقراطية والسلم محلها. ولم تبق الولايات المتحدة الأمريكية أنظارها في البيئة العراقية، وإنما كان الهدف من دخولها هو تنفيذ مشاريعها التي لطالما حاولت تجسيدها على الواقع. وبالتالي استهداف سوريا وإيران ليس مستبعدا من المنظور الأمريكي بعد أن أصبحت الدولتان تشكلا معا أحد أهم العوائق الأساسية للمشاريع الأمريكية. ومن المعروف على السياسة الأمريكية في السابق أنها لم تعط اهتماما بالغا للعلاقات الناشئة بين الدولتين، خاصة بعد مشاركة سوريا ضمن دول التحالف الدولي ضد العراق في التسعينات، وعدم الاهتمام هذا كان نابع من عدة مبررات على أساسها تبلورت النظرة الأمريكية، فالعداء الذي كان يكنه النظامين السوري والإيراني للعراق هو دافع قوي للقضاء على هذه الدولة ومن ثم احتواء النظامين والتقليل من مخاطرها. لكن الواقع أثبت العكس بعد تعقد المشروع الأمريكي في العراق، وتزايد نسب خسائره إلى جانب إعلان كل من الدولتين المجاورتين (سوريا-إيران) موقفهما الرفض لهذه الحرب.

لذلك جاءت تصريحات القيادة الأمريكية واضحة بعد ذلك في القضاء على النظامين ومحاوله عزلهما أكثر، وإفقادهما لدورهما الذي تعزز أكثر بعد هذه الحرب، ولهذا عرف كل من النظامين تهديدات مشرقة وصريحة من جانب الولايات المتحدة الأمريكية. وفيما يخص سوريا تبين مضمون هذه التهديدات في جملة من الضغوط التي يمكن أن نوضحها عبر النقاط التالية:

(1) حسن الرشيد، الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية، المرجع السابق الذكر، ص 318

- قررت إدارة بوش وضع حد للوجود السوري في لبنان الذي دخلته منذ 1976، حيث سمحت لسوريا عام 1990 بتوسيع نطاق وجودها فيما بعد على كامل الأراضي اللبنانية، وبموجب اتفاق الطائف كانت سوريا هي الدولة الوحيدة القادرة على لعب دور حاسم في هذا البلد⁽¹⁾، لكن هذه الموافقة سرعان ما تلاشت بعد رفض الحكومة السورية للوجود العسكري الأمريكي في العراق وهذا ما كان دافعا لإحياء قانون محاسبة سوريا الذي كان ضمن المشاريع المقدمة للكونغرس الأمريكي والتي لم تنفذ إلا عند الحاجة.

ونتيجة للضغط الدولي المتزايد على سوريا سبب هذا خروجها من الأراضي اللبنانية عام 2005 بموجب اتفاق أمريكي-فرنسي تمخض عنه قرار مجلس الأمن 1559 المطالب بالخروج الكلي للقوات السورية (العسكرية، الاستخباراتية) من لبنان.

- الضغط المتزايد بعد مساندة سوريا لبعض الجماعات المقاومة في العراق ولبنان وفلسطين حيث كانت المطالب الأمريكية تصب في ضرورة إقناع الحكومة السورية بوقف هذا الدعم، إضافة إلى غلق مكاتب حركتي حماس والجهاد الإسلامي في دمشق باعتبارهما من المنظمات الإرهابية، فسوريا لعبت دورا مهما في صعود حزب الله وتطوره العسكري والسياسي أثناء تواجدها في لبنان بعد استثنائه من تطبيق اتفاق الطائف بشأن نزع سلاح الميليشيات العسكرية⁽²⁾.

- كما أشارت العديد من التقارير الأمريكية-الإسرائيلية على سعي سوريا لامتلاك أسلحة الدمار الشامل بعد اتهامها بإخفائها للأسلحة النووية العراقية، هذا إلى جانب قبول سوريا بالأعمال التي تقوم بها إيران في هذا المجال، لذلك تسعى الولايات المتحدة الأمريكية دون تقدم بلدان العالم العربي والعالم الإسلامي ومنطقة الخليج خصوصا إلى امتلاك قدرات إنتاجية للطاقة ما بعد عصر النفط⁽³⁾.

- الإعلان الأمريكي الصريح لرفض إحياء مبادرة السلام بين إسرائيل وسوريا لاسترجاع مرتفعات الجولان، وكان الضغط عليها من هذا الجانب ناتج عن إدراك الولايات

(1) مارينا أوتاواي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص18.

(2) Ely Karmon, op, cit, p23.

(3) محمد عبد الشفيع عيسى، "الأزمة النووية الإيرانية: حقائق القدرة وخيارات الصراع"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 346، ديسمبر 2007، ص124.

المتحدة الأمريكية لأهمية هذه الأراضي، حيث تعتبر أحد أهم أولويات السياسة الخارجية السورية، وهذا ما يؤكد عدم انخراطها كوسيط في المباحثات الغير مباشرة التي تتم بين الطرفين السوري والإسرائيلي في هذه الفترة.

أما بالنسبة لإيران فتتزايد حدة الضغوط عليها لأسباب عديدة، ترجع إلى مرحلة قيام النظام الإسلامي في إيران وإعلان رفضه للسياسات الأمريكية، وتزايد هذا التخوف الأمريكي بعد تولي الحكومة الشيعية في العراق مقاليد الحكم، رغم مساهمتها في تثبيت هذه الحكومة الموالية لها إلا أن البعد العقائدي يلعب دوراً هاماً في علاقات الحكومة الجديدة مع إيران، وهذا ما يشكل مخاطر أخرى على الوجود الأمريكي، لذلك تزايدت شدة الضغوط الأمريكية وبقيت العلاقات بينها وبين إيران على نفس الوتيرة التي عرفت سابقاً، وهذا ما يزيد من احتمالات نجاح السيناريو فبقاء عامل العداء بين البلدين للولايات المتحدة الأمريكية سيدفع العلاقات الإيرانية-السورية بالاتجاه نحو نفس الخط.

وفيما يتعلق بالملف النووي الإيراني تتواصل الجهود الأمريكية في الضغط على المجتمع الدولي لإصدار قرارات يعاقب النظام لمحاولته إدخال المنطقة في حروب وصراعات نووية نتيجة سعيها لامتلاك الأسلحة النووية، فبعد اكتشاف مفتشي وكالة الطاقة الذرية لمحاولة إيران بكسب القدرات لتخصيب اليورانيوم مما يوفر القدرة على تصنيع السلاح النووي أصبحت هناك قناعة رسمية لدى الدول الأوروبية المشككة بالاتهامات الأمريكية لإيران بسعيها إلى امتلاك السلاح مما زاد من الضغوط عليها أكثر.

ورغم محاولات بعض الدول على رأسها إيران ومصر بتعهد الدول النووية على عدم مهاجمة الدول الغير نووية، وهذا في مؤتمر المراجعة الدولي للاتفاقية منع الانتشار النووي بنيويورك في ماي عام 2005، إلا أن الولايات المتحدة الأمريكية بقيت مصرة على عدم التصديق على اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية⁽¹⁾. وهذا مازاد من توتر العلاقات الإيرانية-الأمريكية والذي ينعكس بالإيجاب على علاقات إيران بسوريا، ومع استمرار

(1) المرجع نفسه، ص 127.

حصار الغرب لإيران في مجال اكتساب القدرات النووية ستزيد الرهانات على نجاح سيناريو الاستمرارية في العلاقات الإيرانية-السورية.

فالملف النووي الإيراني يعتبر أحد أهم العوامل التي زادت من حدة العداء بين إيران والولايات المتحدة الأمريكية، حيث تسعى هذه الأخيرة بكل وسائلها الظاهرة والخفية إلى العمل دون امتلاك إيران لقدرات نووية تجعلها مؤهلة لأن تكون قوة منافسة لها، وتقضي على مصالحها خاصة في الشرق الأوسط الذي يشكل أحد أهم الأعمدة الرئيسية التي يقف عليها الاقتصاد الأمريكي، وتستغل الولايات المتحدة للمشاكل الموجودة داخل المنطقة لتزيد من شرعية وجودها، واستكمال إيران لبرنامجها النووي - حسب الطرح الأمريكي - سيؤدي حتما إلى بروز مشاريع مشابهة في المنطقة، خاصة وأن هذه الأخيرة لديها كل المقومات للتطور في هذا المجال.

لذلك جاءت الجهود الأمريكية صريحة في منع حدوث مثل هذه المشاريع بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وكان التأكيد معبرا عنه في وثيقة الأمن القومي الإستراتيجي للأمريكي لعام 2002 المتضمنة دعم جهود منع الانتشار للحيلولة دون حصول الدول المارقة والإرهابيين من امتلاك معدات، وفنون الإنتاج والتكنولوجيا والخبرة اللازمة لإنتاج أسلحة الدمار الشامل⁽¹⁾.

وتتزايد نقاط التصادم والاختلاف بين النظامين الأمريكي والإيراني فيما يخص مسألة تحديد تعريف شامل للإرهاب، حيث شكلت العلاقات الإيرانية مع بعض الجماعات الإسلامية ودعمها المتواصل لها أحد أهم نقاط الاختلاف بين الطرفين، حيث ترى إيران في هذه الجماعات أنها تسعى إلى استرجاع حقوقها وتحقيق نوع من الاستقلالية، ومحاربة الاحتلال الأجنبي على أراضيها. في حين أن الولايات المتحدة الأمريكية ترى في كل هذه الحركات على أنها منظمات إرهابية يجب القضاء عليها بكل الوسائل، لذلك زادت ضغوطها على إيران في هذا المحور، خاصة بعد إعلان العديد من المسؤولين الأمريكيين على ذلك في

⁽¹⁾The white house, The national security strategy of the United States of America, September 2002, p14.

الكثير من المناسبات، حيث أكد رامسفيلد على أن هناك صلات وثيقة تجمع إيران بتنظيم القاعدة وإيواء الجماعات الإرهابية وأنها هي مركز عملياتهم⁽¹⁾.

إن أثبت التاريخ والواقع الحالي على عدم تغير الأهداف الأمريكية اتجاه المنطقة، كما أثبت دائما العداء الذي تكنه نحو سوريا وإيران اللتان أتاحت لهما هذه التهديدات المشتركة والمتواصلة إلى التنسيق والاستمرار في علاقاتهما لمواجهة، لذلك اجتمعت مصالح البلدين مقابل عدائهما للولايات المتحدة الأمريكية، هذه الأخيرة التي تجمعها علاقات جد متوترة مع كلا الطرفين مما يوفر لهما الاستمرار على نفس الاتجاه، ويضمن نجاح هذا السيناريو مستقبلا في ظل الاستمرارية الأمريكية في سياساتها العدائية اتجاه المنطقة، حتى وإن تغير القادة الأمريكيين تبقى الأهداف هي نفسها اتجاه المنطقة وهذا مالا ترضاه كل من إيران وسوريا ودول المنطقة عموما.

كما تشترك كل من الدولتين في توجهاتهما نحو روسيا وعلاقتهما المتوافقة معها، حيث تعتبر هي المصدر الرئيسي والأساسي الممول لهما بالأسلحة، حيث ساند الاتحاد السوفيتي سوريا سابقا -خلال الحرب العربية الإسرائيلية- وأمدّها بالعتاد العسكري اللازم لمواجهة الكيان الصهيوني، واستمرت علاقاتها على نفس الاتجاه التعاوني حتى بعد التحول الذي عرفه النظام الدولي، والذي أدى إلى سقوط القوة الروسية التي كانت تتنافس القطب الأمريكي في كل المناطق، ورغم ذلك عادت روسيا إلى الساحة الدولية رغم التغيرات الداخلية بنفس الصورة والأهداف، حيث تمسكت بعلاقاتها مع كل من إيران وسوريا رغم الإجماع الدولي على إدانتها وإدراجها ضمن الدول المهددة للاستقرار والأمن الدولي.

وتتعدد الأهداف الروسية من وراء استمرارها في دعم هذه الدول، فمن جانب هي تحتاج إلى مصدر مهم لتمويلها بالطاقة، وفي نفس الوقت تسعى إلى لعب دور في القضايا الحساسة في الشرق الأوسط وتقليص الدور الأمريكي الذي بدأت تظهر عليه علامات العجز خاصة بعد الحرب على العراق وأفغانستان، وهذا ما يؤكد على أن الصراع بين القطبين لا يزال قائما، إلا أنه تغيرت وسائله.

(1) برادلي تايلر، المرجع السابق الذكر، ص51.

وتشير العديد من المصادر والتقارير على إمكانية مساعدة روسيا للحكومة السورية في تطوير برامجها النووية⁽¹⁾، وذلك نتيجة إعفاء الحكومة الروسية لسوريا من نسبة كبيرة في ديونها، وتسديد باقي هذه الديون على فترات، وفي ظل سعي الولايات المتحدة الأمريكية إلى الهيمنة على معظم ثروات المنطقة عن طريق تنفيذها لمشاريع وهمية هدفها الوصول إلى تحقيق أفضل الأرباح وصد أي قوى تريد التنافس على المنطقة، فسيزيد ذلك من احتمالات تلاحم الدولتين لمواجهتها.

أما فيما يخص تطورات الملف النووي الإيراني، فرغم الضغوط الدولية على كل من الصين وروسيا فإنهما رفضتا الادعاءات الغربية بشأن القضية النووية الإيرانية، وكان رد رئيس المخابرات الروسية على المعلومات الاستخباراتية المقدمة له فيما يخص بسعي إيران إلى صنع قنبلة نووية بأنه لا توجد أي دلائل على تلك الادعاءات⁽²⁾.

وبالتالي فإن تعدد الفواعل في عالم ما بعد الحرب الباردة أدى إلى زيادة التنافس بين القوى الكبرى والقوى الصاعدة، فرغم تغير الظروف إلا أن الصراع لا يزال قائماً ويأخذ نفس الاتجاه، حيث تسعى القوى الدولية إلى كسب أكبر قدر من مناطق النفوذ، وهذا ما يسمح لاستغلال إيران لمثل هذا التنافر والاعتماد على طرف دولي قوي في مواجهة الأطراف الأخرى.

ومن منطلق بقاء الأوضاع على حالها في البيئة الداخلية والإقليمية والدولية لكل من إيران وسوريا، فإن إمكانية استمرارية علاقاتها على نفس الخط هي قائمة خاصة مع توافق الدولتين على جملة من الثوابت لمواجهة كل التحولات التي تفرزها البيئات الثلاثة.

المبحث الثاني: السيناريو الإصلاحي لمستقبل العلاقات الإيرانية-السورية

(1) عاطف معتمد عبد الحميد، المرجع السابق الذكر، ص14.

(2) زينب عبد العظيم، المرجع السابق الذكر، ص128.

تعتبر العلاقات الإيرانية-السورية علاقات إستراتيجية مرشحة للمزيد من التطور بسبب أهمية كل طرف بالنسبة للآخر، وعلى الرغم من اختلاف الرؤى في بعض الأمور إلا أن تشابك المصالح والروابط الثقافية، الدينية والاجتماعية ستؤدي حتماً إلى تحسن هذه العلاقات أكثر مما هي عليه، ويمكن لهذه التحولات أن تدفع بالبلدين إلى المزيد من التطور مما يشجع جميع الدول العربية والإسلامية إلى الانفتاح أكثر على بعضها.

ولدعم هذا السيناريو يمكن الانطلاق من بعض المداخل النظرية المهمة في العلاقات الدولية، والتي تسمح بتفسير طبيعة العلاقات بين الدول انطلاقاً من مجموعة الافتراضات التي تقوم عليها، لذلك سنركز على النظرية الليبرالية والبنائية لما لهما من قدرات تفسيرية تتماشى مع ما يحدث في الواقع، فالتناقض الموجود بين الدولتين يدفع للبحث عن تفسير حقيقي لاستمرارية علاقاتهما ومستقبلها في ظل بيئة دولية متغيرة، ويكون منطلق هذا التفسير نظري.

فالنظرية هي وسيلة تبسيطية تتيح للباحث تحديد الحقائق ذات العلاقة والحقائق التي لا تمت للموضوع بصلة⁽¹⁾، وبهذا فإن النظرية تسمح للباحث فهم ووضع تفسيرات أكثر عمقا للظاهرة المراد دراستها، ومن من منطلق وضعنا لهذا السيناريو الذي يرجح تطور العلاقات نحو الأحسن، فيمكن أن نعتمد على تفسيرات الليبرالية والبنائية في ذلك.

تعتبر النظرية الليبرالية من أهم النظريات التي احتلت مكانة هامة في حقل العلاقات الدولية، وهذا ناتج عن جملة الافتراضات التي وضعتها لتفسير الظاهرة الدولية، حيث تنطلق من فكرة أن الشعوب قادرة على التعاون، والتاريخ البشري يشهد على إمكانية التعاون العالمي⁽¹⁾، ويسلم الليبراليون بأن الوضع البنيوي للفوضى في النظام الدولي لا يعني تعذر التعاون بين الدول، كما أن الدول تدخل في علاقات تعاونية حتى ولو كانت دولة أخرى تكسب أكثر من التفاعل⁽²⁾، وهذا ما يؤكد التوجه السوري والإيراني نحو التعاون رغم

(1) جون بيليس وستيف سميث، *عولمة السياسة العالمية*، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، ط1، 2004، ص4.

(1) جهاد عودة، *النظام الدولي: نظريات وإشكالات*، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005، ص54.

(2) جون بيليس وستيف سميث، المرجع السابق الذكر، ص383.

فوضوية البيئة الإقليمية والدولية بهدف تحقيق مصالحهما المادية من جهة، والقدرة على لعب أدوار مؤثرة من جهة أخرى.

ويؤكد الليبراليون على أن السعي لتحقيق المنفعة هو الحافز الذي يدفع الدول إلى الدخول في علاقات تعاونية، فالمؤسسية الليبرالية الجديدة تركز على المكاسب المطلقة التي تحوزها الدولة⁽³⁾، وهذا ما يفسر اختيار سوريا وإيران للنهج الوظيفي مدخلا لعلاقاتهما في عالم بات فيه العامل الاقتصادي يشكل أحد أهم العوامل المحركة للعلاقات الدولية، وبالتالي ضمان تحقيق أهداف الدولة ومصلحتها عبر هذه العلاقات السلمية التي عبرت عنها الليبرالية النفعية، يؤكد على استمرارية العلاقات بين البلدين نحو الأحسن طالما أن هذه العلاقات تحقق مكاسب مادية ومعنوية لهما، كما تمكنهما من تحقيق أهدافهما البعيدة المدى.

من جهة أخرى تسعى النظرية البنائية إلى بناء إطار نظري له القدرة الكافية على تفسير السلوكات الخارجية، وقادر على فهم طبيعة العوامل المتحركة في العلاقات الدولية مما يمكنها من تغطية نقائص التنظير، وقد تطورت هذه النظرية أكثر مع نهاية الحرب الباردة، بعد فشل النظريات التقليدية في تفسير الظواهر الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة، خاصة بعد بروز فواعل جديدة أصبح لها تأثير قوي على العلاقات الدولية.

تتعلق البنائية في تفسيراتها من ثلاث افتراضات نظرية أساسية، والمتمثلة في⁽⁴⁾:

- أهمية الأفكار إلى جانب القوة المادية في تشكيل البنات
- دور الهوية وتأثيرها على سلوك الوحدات ومصلحتهم.
- التداخل بين البنية والفاعل.

وبهذا تكون البنائية قد وضعت أطرا جديدة لتفسير الظاهرة الدولية لا تعتمد على البيئة المادية فقط، وإنما تتعداها إلى تأثيرات المعايير الاجتماعية المتمثلة في العوامل الثقافية، الهوية وأفكار المجتمع، والتي أهملتها النظريات التقليدية.

(3) جهاد عودة، المرجع السابق الذكر، ص 83.

(4) Toru Oga, " From Constructivism to Deconstructivism; Theorising the construction and culmination of identities", 10/12/2007, in; www.w3.org/tr/rec-htm

وقد حاول العديد من الباحثين تحليل السياسة الخارجية لبعض دول الشرق الأوسط بناءاً على الأطر النظرية للبنائية، حيث قامت سوزان مالوني بدراسة السياسة الخارجية الإيرانية بناءاً على تأثير الهوية في ذلك، وأكدت خلالها أن هناك ثلاث هويات سياسية رئيسية في إيران: الوطنية الفارسية، الإسلام، ومعاداة الإمبريالية ولهذه العوامل تأثير قوي على سلوكيات إيران الخارجية⁽²⁾، وبهذا يمكن تفسير التوجه الإيراني العدائي نحو الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها دولة إمبريالية، على العكس فإن الترابط الإسلامي يمنح العلاقات الإيرانية-السورية بعداً آخر على اعتبار أنهما ينتميان إلى أمة واحدة، فتغليب العامل الديني على العوامل الأخرى سوف يزيد من ترابط الدولتين، كما أن ادراكهما الجيد لمصالحهما المتوافقة وهوياتهما تدفعهما لتطوير علاقاتهما أكثر، وهذا ما هو ظاهر على مستوى الخطابات الرسمية لقادة البلدين خاصة بعد الحرب على العراق عام 2003.

ولتأكيد هذا السيناريو أكثر لا بد من دراسة بعض الجوانب المرتبطة ببيئة الدولتين ومدى مساهمتها في دفع البلدين إلى تطوير علاقاتهما أكثر.

المطلب الأول: مساهمة البيئة الداخلية

تعرف هذه البيئة تحولات عميقة هي ناتجة عن طبيعة وحركية الظواهر الاجتماعية والسائد حالياً في المجتمع السوري هو مواصلة الرئيس بشار الأسد في حكم البلاد على نفس النهج الذي انتهجه والده سابقاً، واستطاع أن يوثق علاقاته مع إيران أكثر، حيث عرفت العلاقات بين البلدين خلال فترة حكمه نقلة نوعية⁽¹⁾. وتزايدت شدة الارتباطات بصورة كبيرة حالياً، وترافق ذلك مع إعلان الرئيس السوري في العديد من المناسبات على أهمية هذه العلاقات التي يجمعها التاريخ الإسلامي المشترك، وبالتالي بقاء النظام مستقبلاً في الحكم سيوفر بيئة داخلية قابلة لتطوير العلاقات أكثر مع إيران.

أما من ناحية الشعوب فنجد أن هناك تداخل بين الشعبين السوري والإيراني داخل هذه البيئة، لعبت فيه الجغرافيا والثقافة دوراً كبيراً في مد جسور المحبة أكثر بين الشعبين، حيث

(1) حسن البراري، "الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط"، 2007/12/3، من موقع: www.alghad.io

(2) Mona Yacoubian. Op cit, p3

يتقاسم الشيعة الإيرانيين مع بقية الشعب السوري بكل طوائفه جزءاً من الأراضي السورية وقد تزايد عدد الوافدين إليها على إثر تطور العلاقات بين البلدين.

وإذا أردنا ترتيب المدن حسب عدد الشيعة فنجد أن دمشق تعتبر من أهم المدن التي يكثر فيها عدد الزائرين والوافدين إليها نظراً لارتباطاتهم الدينية ببعض المناطق، لذلك نجدهم يتواجدون في دمشق بحكم الارتباط بمسجد السيدة زينب، والذي يشكل أهمية كبيرة لهم، إضافة إلى توزيعهم عبر بقية المدن الأخرى كحمص وادلب وغيرها⁽¹⁾، وكل هذا يعبر عن مدى تقبل البيئة الداخلية السورية للثقافة الإيرانية التي باتت جزءاً مترابطاً مع الثقافة السورية.

وتتعدد النشاطات الإيرانية في سوريا نتيجة العجز الاقتصادي السوري، والذي قام من خلاله الرئيس السوري بجملة من الإصلاحات، وإعادة بناء البيئة الداخلية عن طريق فتح المجال أكثر للتعاون مع دول الجوار، ونظراً لارتباط سوريا الطويل مع الجمهورية الإسلامية الإيرانية، زادت جملة المشاريع الإيرانية في دمشق وتوسعت لتشمل جميع الميادين كالتنقيب المشترك عن الغاز الطبيعي، وصناعة السيارات وغيرها من النشاطات الاقتصادية الأخرى.

أما على الصعيد الثقافي، فهناك عدة نشاطات يقوم بها الإيرانيون داخل سوريا نظراً لتعدد مراكزهم داخلها، كالمستشارية الثقافية الإيرانية بدمشق والتي تعرف نشاطاً كبيراً إلى جانب قيامها ببعض الأعمال أهمها⁽²⁾:

- إقامة المعارض التي تتضمن كتباً إسلامية ككتب اللغة العربية، وهذه المعارض تقام في المركز الثقافي الإيراني أو المكتبة المركزية الجامعية السورية.
- كما تقام العديد من الندوات في مكتبة الأسد أو المراكز الثقافية المتواجدة عبر معظم المدن السورية. وما ساهم في إثراء هذه النشاطات هو التبادل الثقافي بين اتحاد الكتاب العرب وهذه المراكز.

(1) عبد الستار آل حسين، تحذير البرية من نشاط الشيعة في سورية، 2004، ص10.

[Http://www.albainah.net/items/shia_in_syria.pdf](http://www.albainah.net/items/shia_in_syria.pdf)

(2) نفس المرجع، ص16.

وما يؤكد قوة هذه العلاقات هي الصورة التي ترسمها الكتب المدرسية السورية عن إيران، والتي تزيد من مساهمات البيئة الداخلية في توثيق العلاقات أكثر مع الإيرانيين، فيمكن الإشارة إليها عبر كتب سلسلتي التاريخ والجغرافيا، حيث تحمل في مجملها صورة إيجابية عن الانتماء الفارسي إلى عالم الحضارات القديمة ومدى مساهمتهم في البناء، والتأثير على الحضارات الأخرى عن طريق إنشاء حواضر إسلامية كبرى أصبحت فيما بعد مراكز فكرية وعلمية، أما الوجه السلبي الذي تقدمه هذه الكتب فترجعه إلى المراحل التاريخية القديمة دون ربط ذلك بنزعة عدوانية، كما لا تربط الحركات المعادية بالفرس فقط، وإنما أيضا تحيلها إلى الحركات الأخرى كالأتراك، المغول، الصهاينة⁽¹⁾، ويرسم هذا التمازج الثقافي بين البلدين مستقبلا إيجابيا يدفع عجلة هذه العلاقات نحو المزيد من الالتقاء والتطور مستقبلا.

وفيما يخص الإدراك الشعبي السوري لأهمية إيران يكمن في بقاء تواجد الاحتلال الصهيوني على الأراضي العربية عموما والسورية خاصة، فالتخوف من نشاطات الاحتلال تزيد من الرغبة الشعبية في الارتباط مع الدول الإسلامية لمواجهة الخطر الصهيوني وإزالته من الأراضي التي أخذها بالقوة. ومع التطورات التي يعرفها الملف النووي الإيراني، فإن الرغبة تزداد في التطلع لإمكانية مواجهة السلاح الإيراني للسلاح النووي الإسرائيلي.

لذلك فقد تعددت الرؤى حول هذا المشروع بين الأوساط الرسمية والشعبية، حيث جاء الموقف السوري من استكمال إيران لتخصيب اليورانيوم صريحا. فقد أكد وزير الخارجية السوري على أن التحولات التي تعرفها البيئة الدولية والإقليمية أصبحت تؤكد على صواب النهج الإيراني والسوري، كما أعلن رئيس الوزراء السوري **ناجي عطري** على أهمية الإنجاز الإيراني النووي في العالم الإسلامي. أما مفتي الديار السورية فقد صرح على أن هذا المشروع يصب في مصلحة الشعوب الإسلامية⁽²⁾. وهذه المواقف تزامنت مع التقديرات السورية في أنها مستهدفة من قبل إسرائيل، هذه الأخيرة التي تملك ترسانة نووية وأسلحة فتاكة لا يمكن تجاهلها، وعدم توفر البيئة السورية على مثل هذه الإمكانيات لمواجهة

(1) طلال عتريسي، الجمهورية الصعبة، المرجع السابق الذكر، ص148.

(2) سمير زكي البيسوني، "كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية"، مختارات إيرانية، القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية،

هذا الخطر، يدفعها للاعتماد على دولة كإيران تربطها علاقات طويلة معها تسمح بردع المخاطر الإسرائيلية عليها، وعليه فإن بقاء النظام السوري على حاله، والقبول الشعبي للتواصل مع الأطراف الإسلامية لمواجهة كل هذه التهديدات يساهم في بناء بيئة داخلية تدفع بالاستمرارية والتطور أكثر بين البلدين، وهذا ما يرفع من نسبة نجاح هذا السيناريو مستقبلا. أما بالنسبة للبيئة الداخلية الإيرانية، فتعتبر إيران دولة إسلامية تتخذ من التشيع مذهباً لها، ومنذ إعلان سوريا وقفها إلى جانب إيران في حربها مع العراق عرفت العلاقات بين الدولتين امتداداً كبيراً ومتواصلاً، ورغم التغييرات التي عرفتتها البيئة الداخلية في إيران بتغيير الحكام ثم وفاة **الخميني** وغيرها من التحولات الداخلية، إلا أن الصبغة التي طغت على سياسات رؤسائها نحو الحكومة السورية لم تتغير. بل وتطورت إلى أبعد الحدود رغم وجود اختلافات جوهرية وتنافس كبير بين التيارات السياسية في إيران، وتزايد تقبل البيئة الداخلية لعلاقاتها مع إيران على إثر وصول التيار المحافظ والمعروف بتشدده في سياسته الإقليمية والدولية، ومع هذا فإن التواصل كان السمة البارزة خلال حكم **نجاد**.

ويمكن أن نرجع ذلك إلى عدة اعتبارات على رأسها تأثيرات العامل العقائدي، فالمعروف على أن النظام السوري تحكمه الطبقة العلوية منذ فترة زمنية طويلة، ورغم أن غالبية سكان هذه الدولة هم من السنة، فإن العديد من الدراسات تشير إلى أن الطبقة العلوية الحاكمة هي امتداد لمذهب الشيعة "الاثنا عشرية"، وهذا ما يبرز تأثير العامل العقائدي على السلوك السوري اتجاه إيران.

وتتسم الطبقة العلوية كعقيدة شيعية مسلمة، بطابع الاعتدال الذي تتميز به "الاثنا عشرية" وقد ساهم العلويين كثير في الثورات التحريرية في منطقة الشرق الأوسط وانتهت ببنائهم لسوريا المعاصرة بقيادة **حافظ الأسد**⁽¹⁾، وهذا ما يؤكد دعمهم لبعض القادة الشيعيين المعارضين لحكم الشاه سابقاً، حيث أكد الرئيس السوري السابق في العديد من المناسبات على استعداد بلاده لاستقبال **الخميني** في دمشق ومد يد المساعدة له بكل ما يلزم.

(1) محمد إسماعيل، فرق الشيعة بين الفكر السياسي والنفي الديني، ط1، مصر: سينا للنشر والتوزيع، 1995، ص251.

إن فلسفة المقاومة والتحرر موجودة في الطابع العام للشعب الإيراني والذي تزايدت أكثر منذ إعلان الدولة الإيرانية على نهجها مبادئ الإسلام ومساندة القضايا الإسلامية، حيث لا تكاد تمر فترة عصيبة بالدول العربية نتيجة السياسات العدوانية الإسرائيلية، إلا وخرج الشعب الإيراني بكل فئاته وأجناسه مطالب بضرورة الوقوف والالتزام بالثوابت الإسلامية اتجاه شعوب المنطقة، وهذا ما رأيناه في الحرب الإسرائيلية على لبنان والمجازر التي تقوم بها إسرائيل حالياً في الأراضي الفلسطينية. وعليه فإن إمكانية حدوث انتهاك أو خرق للأراضي السورية من طرف المحتل الإسرائيلي، سيقابل برغبة الشعب الإيراني في الدفاع عن أشقائه في دمشق، وما سيزيد من هذه الرغبة هي تلك السنوات الطويلة التي عرفت خلالها علاقات البلدين تمسكا وتشابكا لمصالحهما. فالسياسات السورية إذن هي مقبولة بالنسبة للطرف الإيراني وبقاء النظام في الحكم مستقبلا سيدفع إلى تطوير هذه العلاقات أكثر.

وإذا رجعنا إلى الجانب الثقافي في إيران نجد أنه يتقبل كثيرا العربية كجزء من مكوناته، ومقابل ذلك فالكتب المدرسية العربية لإيران قديما وحديثا أي منذ الثورة الإسلامية هي أكثر انسجاما حيث تحاول تمجيد إيران لقوميتها، بالتوازن مع الإسلام باعتباره أحد مكوناتها القومية، وغلبت النظرة الإيجابية على علاقات العرب بالمسلمين، ورغم عداة إيران للعراق إلا أنها لم تغير من أهداف كتبها نحو الدول العربية، وقد تناولت العديد من كتب التاريخ حق الشعب الفلسطيني جميع الأراضي⁽²⁾. وتساهم بعض المراكز الإيرانية الثقافية في الإشادة على القيم التي تحكم علاقات الشعبين، كما تعمل على جعل هذه العلاقات أكثر إيجابية لتعميمها على كل العلاقات العربية المتبقية، وهذا ما يؤكد الطرح الليبرالي الذي يؤكد على تأثير بعض الفواعل الأخرى، كالمؤسسات والمنظمات الدولية في التأثير على العلاقات الدولية بما فيها العلاقات الإيرانية-السورية.

إلى جانب كل هذا توجد نسبة كبيرة من الرأي العام الإيراني يساند فكرة توثيق العلاقات مع سوريا باعتبارها الدولة الوحيدة القادرة على الوقوف إلى جانب إيران في حالة

(2) طلال عتريسي، المرجع السابق الذكر، ص157.

حدوث أي تهديد عليها، والدليل على ذلك هو توضحية سوريا بمكانتها وهيبته العربية وانحيازها إلى الصف الإيراني حيث كانت الدولة الوحيدة التي ساندتها في حربها مع العراق⁽¹⁾.

ومع محاولات إيران للإصلاح الداخلي وعدم الاعتماد على النفط كأساس لتطور اقتصادها، تسعى هذه الأخيرة إلى التوسع أكثر في أنشطتها التجارية، وتعرف المشاريع الإيرانية - السورية نموا كبيرا في الفترة الحالية، مما يساعد على تطويرها أكثر مستقبلا فأيران استطاعت من خلال هذه المشاريع كسب العديد من المنافع وحققت نتائج إيجابية على مستوى الميزان التجاري بينها وبين سوريا، هذا إلى جانب منافستها للسلع الأجنبية الموجودة داخل البيئة السورية والتي تعرف نشاطا متعدد الجنسيات يسمح لها بالانفتاح أكثر على الآخر، وبذلك فإن كل من البيئة السورية بكل ما تحتويه إلى جانب التحولات البيئة الداخلية الإيرانية كلها مؤشرات تدعو إلى تطوير العلاقات أكثر في المستقبل، وهذا ما يساعد في نجاح السيناريو الإصلاحي في علاقات البلدين.

المطلب الثاني: مساهمة البيئة الإقليمية والدولية

- البيئة الإقليمية: كغيرها من العلاقات والتفاعلات تتأثر سوريا وإيران بمحيطهما الإقليمي مما يزيد من إمكانية تلاقي وتوافق مصالحهما في هذه البيئة التي تجمعهما، فسوريا تدرك مدى أهمية إيران إقليميا خاصة مع التطور الملحوظ الذي تشهده بيئتها الداخلية، في نفس الوقت تدرك إيران امتداد الأدوات الإقليمية السورية في المنطقة، وعدم نزع هذه الأدوات يدفع نحو التعاون معها أكثر ويمكن التأكيد على نجاح هذا السيناريو في ظل البيئة الإقليمية المتحولة بناء على عدة نقاط أساسية تتداخل فيها علاقات الطرفين وأهمها:

- بعد النجاح الذي حققه حزب الله في حربه الأخيرة خلال صيف 2006 عزز ذلك من الموقفين السوري والإيراني اتجاه هذه القضية، خاصة وأن سوريا أصبحت تعتمد على سلاح هذا الحزب في حالة نشوب حرب بينها أو بين إسرائيل، والتي حاولت في العديد من المرات التلويح بضرب سوريا.

⁽¹⁾ Kayhan Bergezar, op.cit, p7.

إلى جانب ذلك فإن اكتساب الحزب للتأييد الشعبي في لبنان وفي دول المنطقة سيزيد من أهمية الدور الإيراني والسوري في الإقليم، ويعزز مكانتها خاصة وأن إيران ساهمت كثيراً في تهيئة هذا الجيش سواء عن طريق تدريبهم من طرف قوات الحرس الثوري الإيراني، أو دعمهم بالأسلحة والعتاد الحربي اللازم

كما أن الصعود السياسي للحزب سيساعد على كسب الأطراف الشيعية مكانة جيدة وهامة في النظام اللبناني الجديد. وبالتالي فالرهان على قوة حزب الله ودعمه هو توافق مشترك بين الطرفين، هذا إلى جانب الموقع الجغرافي-الإستراتيجي الذي يلعب دوراً مهماً في دفع إيران نحو التمسك أكثر بسوريا التي تعتبر بوابتها الأساسية للوصول إلى الشيعة في لبنان، وعن طريقها يمكن مد يد العون إلى هذه الجماعات إذا استدعى الأمر ذلك.

وقد شكلت الحرب الإسرائيلية على لبنان أحد أهم المراحل التي تطورت فيها العلاقات بين البلدين أكثر، حيث أعلن الرئيس الإيراني أحمدى نجاد في 14 جوان 2006 على: "أن أي اعتداء إسرائيلي على سوريا سيعتبر اعتداء على إيران، وعلى إسرائيل أن تتحمل عواقب وتبعات هذا العمل" وقد صرح وزير الدفاع السوري أن البلدين فحفا طرقاً جديدة لمواجهة التهديدات الأمريكية والإسرائيلية ضدهما، حيث وافقت إيران على تمويل الجيش السوري وتجهيزه برؤوس حربية وعربات جيش وقذائف من صنع إيراني⁽¹⁾، وكل هذا يؤشر إلى ارتفاع مستوى تطور العلاقات بين البلدين في المستقبل القريب نتيجة توافق رؤيتهما في هذه المنطقة.

- كما يشكل العراق أحد أهم النقاط التي تجمع الطرفين، ويدرك الطرفان تأثيرات العامل الجيوبوليتيكي في علاقاتهما، كما تعرف الدولتان الأدوار التي يمكن أن يلعبها أي طرف منهما في العراق، وهذا جاء باعتراف المجتمع الدولي على ذلك خاصة بعد فشل السياسات الأمريكية في إحلال السلم والاستقرار في المنطقة، حيث يؤكد الأمين العام للأمم المتحدة السابق كوفي عنان على ضرورة إشراك كل من دمشق وطهران في قضايا المنطقة لإيجاد

⁽¹⁾ Mash Ma'oz, op. cit, p57.

حل شامل وعادل لأزمة الشرق الأوسط بما فيها الأراضي العربية المحتلة⁽¹⁾، كما أكد تقرير هاملتون حول العراق على نفس الشيء.

- علاقات إيران وسوريا ببقية الدول العربية خاصة تلك التي عرفت علاقاتهما معها تأزما كبيرا خلال السنوات الماضية، حيث تشكل كل من السعودية ومصر والأردن أحد أهم دول المنطقة التي لها دور كبير في صياغة سياسات الإقليم، والتحول في سياسات هذه الدول اتجاه إيران سيزيد من احتمالات إنشاء صف موحد ضد السياسات الأمريكية، حيث تمتلك الدول العربية والإسلامية كل المقومات والأساسيات لبناء مجتمع اقتصادي متطور خاصة إذا ربطنا ذلك بالنفط والغاز اللذان يشكلان أحد أهم الأعمدة الرئيسية للمنطقة، ومن شأن هذا التعاون أن يخلق نوعا من الإستراتيجيات الأمنية والسياسية والاقتصادية المشتركة التي تخدم الإقليم وتساعد على النهوض مستقبلا.

فبعد تأكيدات الملك عبد الله الثاني في الأردن عام 2004 على الخطر القادم على الإقليم والمتمثل في تنامي النفوذ الشيعي الإيراني خفف الملك من حدة موقفه المعادي لإيران في السنوات التي تلت فيما بعد، ففي مقابلة له في أوت 2008 مع مجلة (واشنطن بوست) تعتمد الملك إلى التقليل من أهمية التهديد الإيراني عبر رفضه الوقوع في الأخطاء تزيد من تعقيدات الأمور، وصرح بأن إيران لم تعد تشكل خطرا مؤكدا وأن الخطر يكمن في فشل مفاوضات السلام بشأن الصراع العربي-الإسرائيلي، وأنه ليس من شأن توجيه ضربة عسكرية لإيران سوى بتشجيع الجمهورية الإسلامية بالرد⁽²⁾. وكل هذه المؤشرات تزيد من احتمالات التحام الدول الإسلامية مع الدول العربية للنهوض بهذه المنطقة ويؤكد على استمرارية العلاقات بين البلدين، كما يؤكد أيضا على صحة الطرح الليبرالي.

كما أن مصر لم تتخذ موقفا مواليا لأمريكا بشأن توجيه ضربة عسكرية لإيران، أما فيما يخص العلاقات السورية مع السعودية ومصر، فالمبادرات التي قامت بها قطر وغيرها من دول الخليج عام 2007 تزيد من احتمالات حدوث مصالحات بين كل من الحكومة السورية مع

(1) معين بشور، المرجع السابق الذكر، ص23.

(2) محمد حرز الله ومارينا أوتاوي، المرجع السابق الذكر، ص14.

السعودية ومصر، في نفس الوقت الذي تعمل فيه سوريا على الانخراط أكثر في الصف العربي بإعلان تجديدها لعلاقاتها مع لبنان⁽¹⁾.

ورغم كل هذه الاختلافات بين سوريا والدول العربية إلا أن ذلك لا يعني تخليها عن النظام العربي، وكل هذه المظاهر يمكن أن تؤدي إلى تحولات على مستوى العلاقات بين الدول العربية والإسلامية، والتي بدورها تفضي لتعزيز الأمن الإقليمي ومواجهة كل الضغوط الدولية.

ويطرح الوضع الحالي الذي تشهده الساحة الفلسطينية من سياسات عدوانية قابلتها الدول العربية بصمت إمكانية تثبت سوريا بإيران أكثر، خاصة وأن هذه الأخيرة هي فقط القادرة على إعانتها في حربها مع إسرائيل إن لزم الأمر بموجب الاتفاقية العسكرية المشتركة بينهما.

- أما بالنسبة لتركيا باعتبارها من الدول المهمة في الإقليم، فأى تحولات تشهدها هذه الأخيرة ستؤثر بطبيعة الحال على كل من إيران وسوريا. فعلاقاتها مع الطرفين توترت تقريبا لمدة عقدين كاملين، بسبب دعم البلدين للجماعات الكردية وحزب العمال الكردستاني عام 1984 لكن هذه العلاقات تغيرت في أعقاب الحرب على العراق عام 2003، وقد تم تعزيز العلاقات بين الأطراف الثلاثة في الوقت الذي كانت فيه الولايات المتحدة الأمريكية تسعى لعزل سوريا وإيران⁽²⁾، وكل هذه التغيرات هي ناتجة عن ارتباط مصالح هذه الأطراف في العراق، والتخوف من نشوء دولة كردية قد يؤدي إلى زيادة مطالب الأقليات الكردية الموزعة عبر هذه الدول، مما يزعزع الاستقرار والأمن الوطني لهذه الدول.

وما ساهم في تحسين الصورة السورية والإيرانية لدى الحكومة التركية هو سعي الدولتين إلى اعتبار حزب العمال الكردستاني كمنظمة إرهابية، وعملتا على تنظيم واتخاذ التدابير اللازمة ضده وهذا ما شكل صورة إيجابية للبلدين عند تركيا، وفي استطلاع للرأي العام التركي فيما يخص الضغوطات التي تتعرض لها الدولتين، قامت منظمة البحوث

⁽¹⁾ نفس المرجع ، ص12.

⁽²⁾ Banu Eligur, "Are former enemies becoming allies ? Turkey changing relations with Syria-Iran and Israel since the 2003 Iraq war", **middle East Brief**, grown centre for middle East studies, N°9, August 2006, p1.

www.brandeis.edu/crown/publication/;eb/;eb9.pdf

الإستراتيجية الدولية بإحصاء نسبة 94% من الأتراك يرفضون سياسات الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه دمشق وطهران⁽¹⁾. وعليه نشأت بين الأطراف الثلاثة سلسلة من الاتفاقيات السياسية والاقتصادية والأمنية المشتركة التي يمكن أن تساعد في المستقبل على تقوية الروابط أكثر بين هذه البلدان خاصة مع ما يربطها من عوامل ثقافية ودينية وتاريخية مشتركة قد تساهم في تشكيل جدار ثلاثي لمواجهة سلسلة المشاريع الأجنبية في المنطقة.

ومقابل هذه التطورات كان هناك انخفاض في وتيرة الزيارات المتبادلة بين تركيا وإسرائيل، حيث تزايد القلق الإسرائيلي من جراء تحسن العلاقات التركية مع كل من إيران وسوريا، وقد أكد القنصل الإسرائيلي في جانفي عام 2006 على أن هذا التحسن التي حدث مؤخرا قد يكون له أثر سلبي على بلديهما مستقبلا، ومازاد في ذلك التوتر هو قبول تركيا لزيارة وفد من حماس بقيادة خالد مشعل في فيفري عام 2006 والذي لقي ترحيبا تركيا كبيرا⁽²⁾. وكل هذا سيزيد من القلق الإسرائيلي في إمكانية زعزعة تحالفه مع تركيا، مقابل تعاضم وتكاثف ارتباطاتها مع هذه الأطراف مما يؤدي إلى بروز معادلة إقليمية جديدة معارضة للسياسات الأمريكية-الإسرائيلية.

وعليه فإن هذه التحولات على مستوى العلاقات الإيرانية-التركية-السورية يمكن أن تؤدي إلى مزيد من التطور، وإلى أن يكون مستقبل المنطقة القادم مبني على التواصل العربي الإسلامي، كما أن احتمالات إعادة العلاقات الدبلوماسية بين القاهرة وطهران تتقاطع في الصميم مع التقارب السوري-التركي، والذي يؤشر إلى تكوين جبهة ممانعة ضد المشاريع الأمريكية-الإسرائيلية وعليه يمكن للتقارب العربي-التركي-الإيراني الحد من حجم التأثيرات الناجمة عن التحول الإقليمي بعد الحرب على العراق⁽³⁾.

وفي الواقع هناك ثلاث مستويات لفهم الأمن العربي، تتمثل في الأمن الوطني والقومي والإقليمي، والتفاعل الإيجابي بينهما هو السبيل الأنجع لضمان الأمن والاستقرار لهذه

(1) Ibid, p2.

(2) Ibid, p4.

(3) محمد نور الدين، "المثلث العربي-التركي-الإيراني"، المرجع السابق الذكر، ص3.

المنطقة، وعدم وجود تفاعل جيد في المنظومة الإقليمية وتحديد مشترك لنمط التهديدات سيعيق ذلك بناء منظومة أمنية إقليمية⁽¹⁾.

وبالتالي العرب بحاجة إلى تشكيل حصن وتوازن إستراتيجي مع إسرائيل، وهذا لا يتم إلا بإدراك كل التحولات الحاصلة للإقليم، فالتطورات التي تعرفها تركيا وشبكة علاقاتها التي عرفت تراجعاً مع إسرائيل، إضافة إلى سعي إيران لامتلاك قدرات نووية كلها مؤشرات تقتضي على الدول العربية إدراكها والتفاعل معها دون اعتبارها خطراً على أمنها، خاصة أن كل من تركيا وإيران لا تشكل تهديداً للعالم العربي بالقدر الذي تشكله إسرائيل، والترابط الجغرافي مع هذه الدول إضافة إلى كل المقومات التي يملكها الإقليم يمكن أن تؤدي إلى تكامل يحد من مخاطر الاحتلال الإسرائيلي. وكل هذه التطورات إن حدثت ستدفع بتطوير العلاقات الإيرانية- السورية أكثر من السابق.

- أما بالنسبة لمسألة الصراع العربي الإسرائيلي ومحددات التسوية السلمية فهي تساهم كثيراً في فهم مصير هذه العلاقات مستقبلاً، وكل من سوريا وإيران تشتركان في عدائهما لإسرائيل رغم اختلاف آليات مواجهتهما لهذا الخطر، ومع هذا تلتقي الرؤيتان في ضرورة استرجاع حق الشعوب في أراضيها.

ففيما يخص المفاوضات الإسرائيلية-السورية الغير مباشرة، تشغل هذه القضية بال كثيرين والمتابعين لعلاقات سوريا بإيران نظراً لمدى انعكاس نتائجها على هذه العلاقات بالذات، فالمفاوضات بشكل عام هي المكان الوحيد الذي يستطيع فيه كل دولة تقديم تنازلات مقابل استرجاع حريتها وحقوقها.

ولمرتفعات الجولان بكل ما تحتويه أهمية كبيرة في الاقتصاد الإسرائيلي، حيث تعتبر هذه المنطقة جيدة بالنسبة للمستوطنين، لذلك ستواجه هذه الأخيرة ضغوطات داخلية إذا ما استعادت سوريا هذه الأراضي⁽²⁾. فالمنطقة تحتوي على منسوب مياه معتبر في بحيرة طبرية هذا إلى جانب تطور النشاط الزراعي الإسرائيلي في تلك الأراضي والذي من الصعب

(1) بن عنتر عبد النور، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، العدد 133، ربيع 2008، ص 75.

(2) Thomas Paulsen and Nora Muller, "Lebanon after the Doha Accord the way head", Berlin : korber fondation, July 2008, p2, in: www.bergedorf-round-table.org

التنازل عليها بسهولة، كما أنه ليست هناك إرادة حقيقية لدى إسرائيل في تحقيق السلم مع سوريا، وعدم جدية أولمرت في ذلك هذا إلى جانب الانقلابات والاضغوطات التي تعرفها البيئة الداخلية الإسرائيلية خلال هذه الفترة. ومع عدم استقرار الداخل الإسرائيلي بين احتمالات صعود اليمين أو اليسار يبقى مصير هذه المفاوضات معلقة، وتبقى النتيجة نفسها هي التي تلازم المفاوضات السورية الإسرائيلية منذ مؤتمر مدريد إلى غاية الوقت الراهن.

لقد تميزت مسيرة المفاوضات بشكل عام بالركود، حيث لم يتم التوصل إلى اتفاق بين الطرفين طيلة هذه الفترة، وقد حاول الرئيس الأمريكي بيل كلينتون في نهاية التسعينات تحريك هذه العملية، إلا أنه لم يفلح في ذلك نتيجة المطالب الإسرائيلية الغير متوافقة مع المطالب السورية.

فيما تمثلت المطالب الإسرائيلية بعد انسحاب سوريا من لبنان في نزع السلاح حزب الله ووقف الدعم السوري له، هذا بالإضافة إلى قطع العلاقات مع حماس وإيران مقابل تحقيق السلم، فإسرائيل تسعى من بعد ذلك إلى غلق الملف العربي والتركيز على الملف الإيراني⁽¹⁾.

والحقيقة أن إعادة الأراضي السورية ليست بالعملية البسيطة لأن لإسرائيل مطامع كبيرة في تلك المنطقة التي لطالما كانت مصدر ربح لها، وفي حالة دخول سوريا المفاوضات مباشرة مع الطرف الإسرائيلي سيكون عليها تقبل الشروط التي سيقدمها الطرف الآخر (إسرائيل) والتي من المستحيل أن يكون تخليها عن تلك الأراضي كليا، وإنما يمكن أن تطالب بتقسيمها أو العمل المشترك بينهما ضمن اتفاقيات مشتركة، وبالتالي إمكانية قبول سوريا لمثل هذه الشروط مستحيل خاصة وأنها رفعت منذ عهد الرئيس السابق **حافظ الأسد** شعار "الأرض مقابل السلام" ويعني ذلك جميع أراضي مرتفعات جولان وليس أجزاء منها. كما أن المطالب الإسرائيلية لا تكاد تنحصر في هذا الشق، وإنما هناك إشارات حول وضع علاقات سوريا مع إيران وحزب الله، والمقاومة الفلسطينية ضمن شروط التسوية وسوريا بقيادة بشار الأسد لا تتحمل مطالب إسرائيل هذه مقابل استرجاع أراضيها.

⁽¹⁾ Ibid, p03.

ففي خطاب له في البرلمان السوري لعام 2007 أكد الرئيس السوري على أنه لمدة طويلة والسياسة العدائية الأمريكية والإسرائيلية متواصلة بكل الوسائل، ومقابل هذا لا تستطيع سوريا فك ارتباطها القوي مع إيران وحزب الله وحماس هذا الارتباط الذي وثقه الرئيس السابق حافظ الأسد كخيار بديل من بين عدة أمور لمواجهة الهمجية الإسرائيلية⁽¹⁾. وكل هذا يؤكد عزم سوريا لتطوير علاقاتها أكثر مع إيران.

وقد كان لإسرائيل عدة أسباب لاستئناف محادثات مع سوريا والتي تمت بواسطة تركية وكل هذه الأسباب كانت نتيجة للتحويلات التي عرفت البيئة الإقليمية ومن بينها⁽²⁾:

- انهيار سياسات الولايات المتحدة في الشرق الأوسط.
- العلاقات المتطورة والمتنامية بين كل من إيران وسوريا وحزب الله وحماس.
- وأكثر الأسباب التي دفعت السياسة الإسرائيلية هي قصور هذه الأخيرة بعد حربها مع لبنان في صيف 2006.

- زيادة نفوذ سوريا وتنوع أدوارها التي شملت معظم القضايا الإقليمية.
 - وجود توافق عام على الساحة السياسية الإسرائيلية في أن المضي في التسوية عبر المفاوضات مع سوريا يصب في المصلحة الإستراتيجية لإسرائيل.
- وإدراك سوريا لكل هذه المعطيات يجعلها لا تتقبل الشروط الإسرائيلية خاصة المتعلقة بعلاقاتها مع إيران التي تعتبر بمثابة توازن إستراتيجي لها مع إسرائيل، وعليه فالبيئة الإقليمية واحتمالات تطوراتها على هذا الأساس، يمكن أن تسمح للعلاقات الإيرانية السورية بالتحول نحو الأحسن، وهذا ما يزيد من احتمالات وقوع هذا السيناريو مستقبلاً.

-البيئة الدولية: إن التحويلات التي ستشهد الساحة الدولية تعتبر من المحددات

الأساسية المؤثرة في نجاح هذا السيناريو، فاستمرارية سياسة الضغوط والعقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كل من إيران وسوريا ستزيد من فرضيات تشابك العلاقات بين الدولتين لمواجهة كل هذه التحديات، وعلى الرغم من إمكانية تغير القادة

⁽¹⁾ Mash Ma'oz, op. cit, p10.

⁽²⁾ Patrycia Sasnal, op.cit , p1.

الأمريكيين تبقى الرهانات على تغيير أهداف السياسة الخارجية الأمريكية اتجاه المنطقة هي مستحيلة لأن التاريخ أثبت أن الوسائل الأمريكية تتغير إلا أهدافها تبقى نفسها خاصة في الشرق الأوسط والمتمثلة في ضمان أمن إسرائيل الحليف الوحيد لها في المنطقة، وتلبية حاجاتها الأساسية من النفط إلى جانب منع دول الإقليم من التطور في الجانب العسكري عن طريق سعيها دون حصولها على التكنولوجيا النووية.

وما يؤكد على عدم تغير الأهداف الأمريكية خاصة نحو إسرائيل هو ناتج عن مدى تأثير اللوبي الصهيوني على التشريعات الداخلية وتصويت الكونغرس، وذلك بتقديم التبرعات المالية للأحزاب السياسية، حيث ترعى الجماعات الصهيونية تشكيلة واسعة من الاتصالات مع أعضاء في الكونغرس الأمريكي ومسؤولين حكوميين على مدى سنوات طويلة⁽¹⁾. وهذا ما يؤكد على أنه من المستحيل أن تستبدل الولايات المتحدة الأمريكية محبتها لإسرائيل بتوثيق علاقاتها مع الدول العربية، لأن هذه الأخيرة لا تضمن لها كل الاحتياجات التي تريدها، وصعود أوباما إلى الحكم لا يعني بالضرورة التسامح مع الدول العربية فقد تكون سياسته غير عدائية وإنما تصب في هدف أمريكي واحد.

تتزايد سلسلة الضغوط السياسية والاقتصادية على سوريا من طرف الولايات المتحدة الأمريكية رغم سعي الحكومة السورية إلى تحسين علاقاتها معها، حيث تسعى الإدارة الأمريكية إلى عزل سوريا وإضعافها من خلال قضيتين هامتين في السياسة السورية هما:

أ- قضية إنشاء محكمة دولية لمعاقبة كل المتورطين في اغتيال رئيس الوزراء اللبناني السابق رفيق الحريري، وسلسلة الاغتيالات التي شهدتها لبنان خلال السنوات الأخيرة.

ب- تعتبر أمريكا هي الطرف الوحيد القادر على إقناع إسرائيل في إعادة النظر في مفاوضات السلام مع سوريا، وقد أثبتت إدارة بوش رفضها لذلك.

وانعكس ذلك في المؤتمر الصحفي الذي انعقد في البيت الأبيض في جويلية 2007 حيث رد بوش على الأسئلة الموجهة إليه بهذا الشأن برفضه القاطع للتوسط بين إسرائيل

(1) جانيس تيري، "دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة في الشرق الأوسط"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 261، نوفمبر 2000، ص15.

وسوريا⁽¹⁾. ومع هذا فإن التحولات التي تعرفها الساحة الأمريكية بصعود رئيسا جديد إلى الحكم مؤشر على احتمالات اهتمام الإدارة الأمريكية الجديدة بتسوية الصراع العربي الإسرائيلي.

أما فيما يخص العلاقات الإيرانية-الأمريكية فهي مرشحة لأن يغلب عليها الطابع العدائي هذا نتيجة تمسك إيران بقضية امتلاك تكنولوجيا نووية. ويرجع عدم توافق إيران والولايات المتحدة الأمريكية إلى العداء الذي تكنه إيران لإسرائيل، والذي من الصعب إزالته من العقيدة الإيرانية الثورية، وما يؤكد ذلك هي تصريحات وزيرة الخارجية الأمريكية كوندوليزا رايس في جانفي 2005 على أن:

"إن السبب في السياسة العدائية الأمريكية لإيران هو ناتج عن السياسة العدائية الإيرانية لإسرائيل"⁽²⁾.

وتعمل أمريكا على عرقلة مسيرة إيران نحو اكتساب تكنولوجيا نووية سلمية من خلال التوجه بالضغط على بعض القوى الدولية الفاعلة، كروسيا والصين والاتحاد الأوروبي هذا الأخير الذي يسعى إلى تحقيق مصالحه في المنطقة دون الخروج عن الغطاء الأمريكي ورغم سياساته الدبلوماسية اتجاه الملف النووي الإيراني، إلا أن ذلك يبقى مرهون للتغيرات التي تشهدها العقيدة والموقف الأمريكي.

ومقابل تلك الضغوط تسعى إيران إلى تقبل التوجه الدبلوماسي في إدارة ملفها، حيث أبدت قدرا كبيرا من التعاون مع وكالة الطاقة النووية منذ توقيعها على البروتوكول الإضافي للمعاهدة⁽³⁾ وهذا ما جعلها تستطيع الحركة أكثر إضافة إلى تعطيل المصالح الأمريكية وكسب الوقت لتقليل احتمالات توجيه ضربة عسكرية لها والتي كانت متوقعة أكثر في ظل قيادة الرئيس جورج بوش الابن.

وتبدو ملامح التفكك في التحالف الدولي الذي كونته الولايات المتحدة الأمريكية واضحة لعدم إمكانية مواجهة السلوك الإيراني، فالصين أعلنت إصرارها على سلك الطرق

⁽¹⁾ Mash Ma'oz, op.cit, p22.

⁽²⁾ زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق الذكر، ص133.

⁽³⁾ نفس المرجع ، ص147.

الدبلوماسية واتجه الاتحاد الأوروبي على نفس الخط، كما أشارت روسيا أنه لا حاجة لمناقشة مسألة العقوبات المفروضة على إيران⁽¹⁾.

ومن التحولات التي ستشهدتها الفترات القادمة هي تنامي الأدوار الروسية على الساحة الدولية خاصة في منطقة الشرق الأوسط، ويبدو ذلك واضحا من خلال النشاط الروسي المتزايد في هذه المنطقة والذي أصبح يشكل تحديا كبيرا للولايات المتحدة الأمريكية التي ضعفت سياساتها مؤخرا.

في مقابل ذلك تزايدت نسب مبيعات موسكو للأسلحة لكل من إيران وسوريا وعلى إثرها عرفت العلاقات الأمريكية والإسرائيلية مع روسيا توترا كبيرا بسبب رفضهما لمثل هذه المبيعات التي تشكل خطرا عليهما، كما شملت المبيعات حزب الله أيضا الذي تمكن من استخدامها في حربه الأخيرة مع إسرائيل⁽²⁾.

وبالتالي مرجح نجاح مثل هذه الدول في مواجهاتها مع إسرائيل كما حدثت في لبنان حيث تعتمد سوريا كليا على الأسلحة الروسية في الدفاع عن أراضيها المهددة من قبل إسرائيل، وانطلاقا من استمرار تطور علاقاتها مع روسيا التي تعتبر شريكا هاما لإيران في المجال العسكري، حيث استكملت روسيا مشاريعها في المفاعلات الإيرانية رغم الضغوطات التي تتعرض لها إيران، وكل هذا التشابك في العلاقات بين الأطراف الثلاثة يرجح تطور العلاقات الإيرانية السورية خاصة بعد توقيع البلدين لمعاهدة الدفاع المشترك والتي تضمن لهما مواجهة التهديدات الأمريكية-الإسرائيلية مستقبلا.

وتستعمل روسيا الملف النووي الإيراني كوسيلة ضغط على الولايات المتحدة الأمريكية لإضعاف دورها في المنطقة، فرغم محاولات هذه الأخيرة لاستصدار قرار دولي يمنع استكمال إيران لمشروعها النووي لا تزال روسيا تمد يد العون لها في هذا المشروع. إلى جانب تماسك الجبهة الداخلية الإيرانية حول هذه القضية على جميع المستويات السياسية والدينية والثقافية، تسعى إيران لتكوين ارتباطات خارجية تسمح لها بالمناورة أكثر حيث نجحت في ربط مصالحها الاقتصادية بالصين، هذه الأخيرة التي ترتبط مع القيادة

⁽¹⁾ نفس المرجع ، ص 163.

⁽²⁾ Robert O.Freedman, "the russian resurgence in the middle East", china and Eurasia Quarterly, volume 5, N° 3, 2007, p22.

الإيرانية بأكثر من مائة مشروع مشترك إلى جانب تمويلها لها بالنفط⁽¹⁾. وكل هذه المحاولات تؤكد على مدى إدراك السياسة الخارجية الإيرانية لمعطيات البيئة الدولية وقدرتها على التكيف مع كل هذه التطورات دون أن يؤدي ذلك إلى الإضرار بها بل أكسبها مكانة ودورا إقليميا كبيرا.

ومع هذا فقد شرعت السياسة الأمريكية في حوار مع جيران العراق وعلى رأسهم إيران وسوريا بعد تأكيد مجموعة دارسي الوضع العراقي لعام 2006 على ذلك، حيث باشرت الولايات المتحدة الأمريكية حوارا من هذا النوع عام 2007 حين التقى السفير الإيراني والأمريكي في العراق ثلاث مرات، كما اجتمعت وزيرة الخارجية الأمريكية بوزير الخارجية السوري في لقاء قصير على هامش مؤتمر دولي حول إعادة إعمار العراق في شرم الشيخ عام 2007⁽²⁾ وكل هذا زاد من قناعة الدولتين على أهمية مكانتهما وأدوارهما التي أصبحت تتزايد وتتشارك فيها على مستوى إقليمهما.

وعليه فإن للبيئة الدولية دور كبير في التأثير على تفاعلات وحركية العلاقات بين الدول ومن الصعب فصل أي دولة عن التحولات المحيطة بها، لذلك فإن أي تغيير على البيئة الدولية لإيران وسوريا سينعكس حتما على علاقاتهما. وما يرجح نجاح هذا السيناريو مستقبلا هو التوافق الذي تتميز به السياسيتين في هذه المرحلة، إضافة إلى بروز عوامل أخرى يمكن أن تساعد في دفع العلاقات إلى مزيد من التطور والانسجام، وأهم هذه النقاط هي:

- قدرة سوريا على توظيف الجيوسياسية الإيرانية في إدارة صراعها مع إسرائيل حيث تشكل القوة الإيرانية إلى جانب تواجدها في الإقليم ذاته مع سوريا نوعا من التوازن الإستراتيجي مع إسرائيل.
- تواصل سياسات الضغوطات والتهديدات الأمريكية نحو سوريا وإيران لعزلهما وإضعاف قدراتهما في المنطقة. خاصة أن كلا الدولتين بات يشكل خطرا كبيرا

(1) زينب عيد العظيم محمد، المرجع سابق الذكر، ص 166.

(2) مارينا أوتواوي وآخرون، المرجع السابق الذكر، ص 3.

أمام تنفيذ الولايات المتحدة لمخططاتها وعلى رأسها مشروع الشرق الأوسط الكبير.

- تتفق الدولتان على ضرورة رحيل القوات الأمريكية من العراق ليجد الشعب العراقي حريته واستقراره بعد ذلك.
- الدعم الثنائي والمشارك للحركات المقاومة كحزب الله اللبناني، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي في فلسطين، إلى جانب بعض الجماعات العراقية المقاومة.
- التوافق المشترك في إدارة القضايا الجوارية المتأزمة، والحيلولة دون تأثيرها على أمنهما وعلاقتهما. وقدرة إيران على توظيف قوتها في هذه القضايا مما يساعدها على الحركة أكثر خاصة من خلال علاقاتها مع سوريا⁽¹⁾.
- التأكيد المستمر لقادة الدولتين على استمرار علاقاتهما لاسيما في ظل عدائهما المشترك للولايات المتحدة وإسرائيل.
- أثبتت الدولتان على مواصلة علاقاتهما من خلال إنشاء سلسلة من العلاقات الثقافية والسياسية والاجتماعية والعسكرية والأمنية التي من الصعب فكها.
- توطيد علاقاتهما مع بعض القوى الدولية الصاعدة على رأسها الصين وروسيا محاولة منهما لإفشال مشروع الشرق الأوسط الكبير الذي تسعى من خلاله الإدارة الأمريكية إلى تغيير جيوبوليتيك المنطقة.
- هشاشة النظام العربي وضعف شبكة علاقاته التي دفعت سوريا للبحث عن شريك قوي يتقاسم معها تلك المخاطر المترتبة بها.

ومن خلال كل هذا يتوضح لنا مدى مساهمة البيئة الداخلية والدولية والإقليمية لدفع هذه العلاقات نحو المزيد من التحسن والتطور، وذلك بتهيئة بيئة داخلية قابلة لكل طرف ومن ثم إدراكهما لمتغيرات وتحولات البيئة الخارجية بشقيها الدولي والإقليمي، وجعل التوافق هو السمة الغالبة على علاقاتهما، حيث يدرك الطرفان حقيقة التداخل الموجود بينهما في معظم

(1) نيفين عبد المنعم مسعد، "الحرب الإسرائيلية على لبنان: الدعايات على إيران"، المرجع السابق الذكر، ص 68.

القضايا الإقليمية الحساسة، كما أن تواصل السياسات الأمريكية في الضغط على البلدين جمعهما في إطار مشترك يقتضي الإتحاد أكثر لمواجهة هذه التحديات، وما يزيد نجاح السيناريو أكثر هي جملة العوامل التاريخية والدينية والعقائدية والثقافية والاقتصادية المشتركة، وهذا ما يؤكد على تمازج الهوية المشتركة بمصالح البلدين.

المبحث الثالث: السيناريو الراديكالي لمستقبل العلاقات الإيرانية-السورية

يقوم هذا السيناريو على ظهور ملامح لتحول العلاقات ليس نحو الأحسن كما جاء في السيناريو السابق، وإنما نحو التصدع أو التفكك في العلاقات نتيجة التحولات التي يمكن أن تفرزها البيئة الداخلية لكلا البلدين، إضافة إلى جملة التحولات التي يمكن أن تحدث في البيئة الإقليمية والدولية، والتي تتزايد تعقيداتها، مما يطرح إمكانية تباعد البلدين.

وإذا انطلقنا من الافتراض القائل بأن سلوك الدولة مبني على حسابات عقلانية، فإنه يمكن أن نرجح نجاح هذا السيناريو، فالنظرية الواقعية تعد من النظريات التقليدية التي لا تزال لها مكانة هامة في حقل العلاقات الدولية، رغم ظهور العديد من النظريات الجديدة التي تحاول نقدها واثبات عجزها عن تفسير الظواهر الدولية في عالم ما بعد الحرب الباردة.

ومع هذا فإنها لا تزال تلعب دورا كبيرا في تفسير العلاقات الدولية، وتنطلق الواقعية من افتراض أساسي يتمثل، في أن العلاقات الدولية ما هي إلا صراع من أجل الحصول على القوة وتحقيق المصلحة، وسلوكات الدول الخارجية مبنية على أسس الحفاظ على أمنها وبقائها، وما يوضح صحة الطرح النظري هو جملة المؤشرات التي تشهدها الدولتين على مستوى البيئة الداخلية والإقليمية والدولية.

المطلب الأول: مساهمة البيئة الداخلية

يبدو أن نظام بشار الأسد يتجه إلى البقاء خلال السنوات القادمة، إلا أن سلطته قد تضعف نتيجة الضعف الداخلي الذي تعرفه سوريا، والذي تزايد مع ضعفها اقتصاديا حيث تشهد هذه البيئة تنوعا للمشاريع الأجنبية التي تتزايد أرباحها على حساب المصالح السورية وهذا ما يسجل عجزا في الميزان التجاري، إلى جانب هذا فإن الدولة باتت مهددة من الخارج وتواجه ضغوطات كبيرة زادت من تفاقم الوضع.

كما أن بشار الأسد لم يوضح من سيكون خليفته في حال وقوع شيء له، وخاصة أن معظم المجتمع السوري هو سني، لذلك يرجح أن تتولى الطبقة الإسلامية الحكم، رغم أنه من الواضح وجود الطبقة العلوية، والتي لها نفوذ كبير على السلطة يرجح تتوليها القيادة، وإن حدث أن حكم هؤلاء فلن تتغير السياسة الخارجية بشكل كبير. ولكن التغيير يأتي من الفئة الإسلامية نظرا للاضطهاد الذي عرفته خلال حكم النظام البعثي⁽¹⁾، والذي سيؤدي حتما إلى تغيير السياسات التي تقوم عليها الدولة.

وبالنسبة للإسلاميين فإنهم يشكون في النظام العلوي القائم، ويعتبرون العلويين على أنهم من المرتدين، إضافة إلى علمانية حكمهم والتي لا تتماشى مع المبادئ الإسلامية، ولذلك فإن سيطرة هذه الفئة الإسلامية على الحكم سوف يؤدي إلى تحولات كبيرة على المجتمع السوري⁽²⁾.

والمعروف على الإسلاميين تشدهم اتجاه الشيعة نتيجة عوامل كثيرة زرعها التاريخ الصراع بينهما، وتواجد جماعات شيعية في سوريا سوف يؤدي بالضرورة إلى عدم

(1) دانييل بايمن، مضامين، المرجع السابق الذكر، ص12.

(2) نفس المرجع، ص13.

الاستقرار بينها، خاصة وأنه من المعروف عن العقيدة الشيعية رغم اعترافها بالدين الإسلامي والرسالة المحمدية إلا أن هناك أمور عقائدية تتقاطع فيها مع هذه الفئة. ولذلك فإن بروز بيئة إسلامية في سوريا، سيزيد من مخاوف انتشار النفوذ الشيعي مثلما يحدث في بقية الدول الإسلامية الأخرى كالسعودية ومصر التي أعلنت تخوفها من ذلك، وهي تعمل جاهدة لمنع تسلسل مثل هذه الجماعات في بيئتها الداخلية.

وبحكم الارتباطات الوثيقة التي عرفتتها الحكومة السورية لفترات طويلة مع إيران وتجسدت علاقاتها عبر سلسلة من الاتفاقيات بين البلدين، والتي سمحت من خلالها الدولة إلى استقبال العديد من المشاريع الإيرانية الاقتصادية والثقافية. فإن العديد من المتتبعين للعلاقات الإيرانية-السورية يشير إلى أن أحد أهم المجالات الرئيسية التي يمكن أن ينطلق منها احتمالات التوتر بين البلدين هي الانقسام بين الشيعة والأغلبية السنية، خاصة مع تزايد المشاريع الدينية والثقافية الإيرانية داخل سوريا، وهذا ما سيؤدي إلى المساس بجملة الثوابت التي عرفتتها علاقات البلدين.

ويظهر تزايد حملات التشييع الإيرانية في سوريا، من خلال التمويل الإيراني لبناء المساجد الشيعية في المدن السنية كحمص وحماة، وتوفير الحوافز المالية، حيث تعمل إيران على إنشاء اثنين على الأقل من المراكز الثقافية في كل من دمشق واللاذقية، بالإضافة إلى تمويل بعض الحوزات والمعاهد الشيعية⁽¹⁾،

وكل هذه المؤشرات تزيد من التخوف العربي-السني من تعاظم النفوذ الشيعي في المنطقة، وهذا ما لا يحبذه الأغلبية السنية في سوريا، وحتى النظام القائم يرغم علاقاته المتينة بإيران، إلا أن هذه العوامل ستؤدي إلى تقليص الدور السوري وإضعافه، خاصة وأن القيادة الحالية تزداد حدة الضغوطات عليها مما يهدد بقائها في السلطة، لذلك تحسين علاقاتها مع القوى الكبرى سيجعلها بعيدة عن تلك المخاطر، وهذا ما لا يتماشى مع الرغبة الإيرانية، وبالتالي بيئة داخلية متخوفة من النفوذ الإيراني سوف تزيد من احتمالات نجاح هذا السيناريو.

⁽¹⁾ Ely Karmon, op.cit, p91.

أما فيما يخص البيئة الإيرانية فهناك عدة مؤشرات تدعو إلى تحول راديكالي ستشهده هذه البيئة يؤثر على طبيعة علاقاتها مع سوريا، ففي ظل تصاعد قضية الملف النووي الإيراني وجملة المخاطر الممكن أن تتجم عن ذلك، ستؤدي إلى دخول البيئة الإيرانية في موجة من عدم الاستقرار بسبب التخوف من الدخول في حرب تكون نتائجها مضرّة على الشعب الإيراني.

إلى جانب ذلك زيادة الخلافات بين التيارات السياسية في إيران له تأثير قوي على السياسة الخارجية الإيرانية، وصعود التيار الإصلاحى إلى الحكم والمعروف بسياسته الحوارية التي تدعو لضرورة الانفتاح أكثر على الخارج، والتوجه نحو الحوار السلمي مع الولايات المتحدة الأمريكية، سيزيد من التنسيق الإيراني-الأمريكي في معظم القضايا الإقليمية في مقابل إضعاف الدور السوري وعزله.

فالتغير الذي عرفته السياسة الإيرانية عام 1997 بعد وصول خاتمي إلى الرئاسة الأولى، كان في طبيعة النظر إلى العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية، فقد كان خاتمي هو المسؤول الإيراني الأول الذي يتحدث عن الولايات المتحدة الأمريكية بإيجابية داعياً في الوقت نفسه إلى الحوار بين الحضارات⁽¹⁾. ففي حال صعود هذا التيار من جديد إلى الحكم فسيغير السلوك الإيراني اتجاه سوريا خاصة إذا ما كان هناك تنسيق إيراني-أمريكي.

وهناك نظرة إيرانية تعتقد أن علاقات إيران مع سوريا هي مؤقتة وسياقية، حيث يرى أصحاب هذا الموقف أن سوريا بلد عربي لديه قناعاته الخاصة وانشغالاته الأمنية والسياسية، إذ أنه على إيران أن لا تشرك نفسها في الشؤون السورية التي لا تتصل مباشرة مع مصالحها الوطنية وهم إذن يرون في أن التعاون بين البلدين كان ناتج عن احتياجات متبادلة⁽²⁾. وهذه النظرة تبرز لنا مدى الاختلافات الموجودة بين النظامين والتي من الممكن أن تتصاعد أكثر خاصة وأن هناك اختلاف كبير بين النظامين إيديولوجياً (علمانية-إسلامية)، ولكل من الإيديولوجيتين مبادئها وأسس عملها، كما أن النظام السوري الحالي ينتسب إلى

(1) طلال عتريسي، المرجع السابق الذكر، ص55.

(2) Kayhan Bargezar, op.cit, p7.

العقيدة البعثية العلمانية التي لطالما كانت متعارضة مع قادة الثورة الإيرانية، وكانت السبب في العداء بين إيران والعراق سابقاً.

وتشير بعض الدراسات لوجود عدة مقومات لفهم السياسة الإيرانية، ومن بينها الشعور بالاستعلاء الحضاري والعنقي وهي نابعة من انتماء الشعب الإيراني إلى حضارة عريقة تقود إلى محاولة التمدد الخارجي⁽³⁾. ونفهم من هذا أن هناك رغبة داخلية للإيرانيين تمتد بجذورها إلى التاريخي الفارسي القديم والتي ترى في ضرورة الهيمنة والتوسع خاصة في الإقليم، وتغليب المصالح الوطنية في سبيل تحقيق نوع من السيطرة والنفوذ، وهذا ما يؤدي إلى تصادم بين البيئتين السورية والإيرانية، خاصة وأن سوريا ترفض أي هيمنة على الأراضي العربية التي تشكل جزءاً كبيراً من قوميتها.

ويعبر عن هذا الموقف ما يسمى بالتيار القومي الإيراني الذي لا يعترف بنظام الجمهورية الإسلامي، كما لا يعطي أهمية بالغة للعلاقات مع الجوار الإسلامي بما فيها الدول العربية، ولا يرغب إلا في استرجاع الدولة الفارسية القديمة⁽⁴⁾.

المطلب الثاني: مساهمة البيئة الإقليمية والدولية

- **البيئة الإقليمية:** تشكل التطورات والتحولات على الساحة الإقليمية، عامل أساسي ومؤثر على السياستين الإيرانية والسورية، ففي كثير من الأحيان تؤدي التحولات الجديدة في البيئة الإقليمية إلى تغيير في السياسة الخارجية لأي دولة، كمحاولة لأقلمتها مع كل التغيرات الجديدة، وتشكل القضايا الجوارية والتي تتداخل فيها مصالح الطرفين أهم العوامل المؤثرة في سياساتها وبما أن هذه القضايا لا تزال مفتوحة وغير محسومة، فإن إمكانية تعارض المصالح السورية والإيرانية فيها واردة مستقبلاً.

- فالعراق يشكل نقطة مهمة في فهم تطور العلاقات الإيرانية-السورية مستقبلاً، ففي البيئة العراقية توجد ثلاث اتجاهات رئيسية، وهي العرب الشيعة، والعرب السنة، والأكراد

(3) نفين عبد المنعم مسعد، صنع القرار في إيران، المرجع السابق الذكر، ص35.

(4) طلال عتريسى، المرجع السابق الذكر، ص33.

وهي جماعات تتنافس الآن من أجل فرض وجودها السياسي في ظل الدولة الجديدة، وهذا ما يرجح احتمال التصادم بينها.

بالنسبة للأطراف الشيعية فإن المرحلة الجديدة التي يعرفها العراق تشكل منعطفا في حياتهم من خلاله يمكن لهذه الفئة أن تعمل بحرية أكبر، وهذا ما يساعدها على الوصول إلى السلطة التي لطالما افتقدوا إليها في مرحلة حزب البعث، وتعتبر السياسة الشيعية إلى حد ما هي سياسية دينية تعطي أهمية بالغة لرجال الدين⁽¹⁾. ومن هذا المنطلق يمكن القول أن هناك نوع من التشابه بين سياسة هذه الفئة، والسياسة الإيرانية نظرا للارتباط المذهبي المشترك بينهما.

والمميز في شيعة العراق إصرارهم على تحديد الأصل العراقي لهم، وهذا ما سيؤدي إلى المواجهة المباشرة مع النفوذ الإيراني في بلادهم، وتشكل هذه النقطة تحولا كبيرا على علاقات إيران بهذه الجماعات، خاصة إذا حاولت الامتداد بين شيعتها في الدول العربية المجاورة، وقد أشارت بعض الدراسات إلى أن حزب الدعوة العراقي، والمجلس الأعلى للثورة الإسلامية هما من الأحزاب الشيعية العراقية التي كان لها وجود في دمشق منذ الثمانينيات، حيث قدمت لهم سوريا دعما كبيرا في عهد النظام البعثي السابق⁽²⁾، وبالتالي فكلما زاد النفوذ الإيراني داخل العراق، وتصادم مع المصالح السورية فإن هذه الأخيرة ستقدم دعمها الكامل لهذه الجماعات لمواجهة هذا النفوذ، مما يشكل تحولا كبيرا على علاقات البلدين، والعراق باعتبارها دولة متأزمة فهي تهيئ المناخ لصراع بين سوريا وإيران.

على العكس مع الشيعة فإن الفئة العربية السنية ظلت بعيدة عن الأنظار لفترات كثيرة وتعتبر جماعة الإخوان المسلمين أبرز قوة إسلامية سنية في العراق، كما أنها أكثر انتشارا في العالم الإسلامي، وقد عارضت هذه الجماعات النظام البعثي السابق مما أدى إلى اضطهادهم أكثر⁽³⁾، ولحركة الإخوان امتدادات في سوريا والتي تعرضت هي الأخرى إلى الاضطهاد، وصعود هذه الأخيرة إلى السلطة في دمشق سيلعب دورا هاما في دعم الإخوان

(1) غراهام فولر، الإسلام السياسي في العراق بعد صدام حسين، معهد كارينغي للسلام الأمريكي، ص3. 2007/06/12

[Http://www.Garengieendowment.org/files](http://www.Garengieendowment.org/files)

(2) نفس المرجع ، ص6.

(3) نفس المرجع ، ص9.

في العراق، وهذا ما سيتصادم مع الرغبات والمصالح الإيرانية مع الحكومة العراقية الشيعية الجديدة التي تجمعها بإيران علاقات جيدة، حيث شهدت هذه الفترة نوعاً من التفاهم والتنسيق بينهما، وهذا ما يزيد من النفوذ الإيراني داخل العراق على حساب سوريا التي تسعى هي الأخرى إلى لعب دور مهم في هذه المنطقة.

- أما بالنسبة للشيعية في لبنان، فتمثل الساحة اللبنانية محط تجاذب بين الطرفين، حيث تسعى كل من سوريا وإيران إلى لعب دور أساسي فيها، فسوريا منذ القدم وبحكم ارتباطها الجغرافي بلبنان سعت إلى لعب أدوار مختلفة فيه، مما ضمن لها النفوذ أكثر داخله بعد التوافق الدولي على ذلك. ولكن خروجها من هذه الساحة زاد من النفوذ الإيراني خاصة بعد نجاح حزب الله في كسب ثقة شعبه خلال الحرب الأخيرة مع إسرائيل، مما زاد من الامتداد الشيعي في لبنان وكل هذا أصبح يصب في المصلحة الإيرانية، وطرح بذلك احتمال تصادم المصالح السورية-الإيرانية في هذه الساحة.

- إن مستوى التطور الذي وصلت إليه العلاقات التركية-السورية يمكن أن يزيد من تعميق وتوثيق ارتباطاتهما مستقبلاً لأن كلا الطرفين يتخوف من الآخر، والتقاء مصالحهما في العديد من النقاط يمكن أن يشكل دافعاً لإنمائهما مستقبلاً، وقد توسعت العلاقات أكثر بربطها بسلسلة من الاتفاقية الاقتصادية والتجارية بين البلدين.

ويشكل الملف الكردي أحد أهم النقاط الخلافية بين البلدين، وتحول سوريا في سياساتها اتجاه هذه الأقلية قد يكون له عدة تداعيات خاصة على العلاقات الإيرانية-السورية، فتهميش إيران للدور السوري في المنطقة قد يدفع هذه الأخيرة إلى التعاون مع تركيا وتشكيل جبهة ثنائية للحد من النفوذ الإيراني، حيث تتخوف تركيا كثيراً من إيران بالرغم من عودة علاقاتهما مؤخراً، لكن هذا لا يمنع من محاولة الحكومة التركية إلى الحد من نفوذ جارتها التي تسعى حالياً في تنفيذ مشروعها النووي الذي يشكل تهديد قوياً عليها، ويمكن أن يقلص من دورها مستقبلاً.

وما يزيد من افتراضات ذلك هو التوجهات التركية الجديدة خاصة فيما يتعلق بعلاقاتها مع سوريا، حيث تلقى هذه العلاقات تقدماً كبيراً تزامن مع سعي تركيا في أبريل من عام

2008 إلى التوسط في إجراء مباحثات غير مباشرة بين السوريين والإسرائيليين في إطار إيجاد تسوية سلمية⁽¹⁾. وبالتالي سعى تركيا إلى تحسين العلاقات بين سوريا وإسرائيل يدخل في إطار بناء إستراتيجية جديدة لمواجهة الأخطار المهددة للدور التركي في الإقليم، وتشكل إيران بما تملكه من مقومات، وسياستها المتشددة والتحدي الذي يظهره قاداتها خاصة في الملف النووي الإيراني كل هذا هو بمثابة خطر كبير على المصالح التركية، وعليه فإن تكوين تكتل ثلاثي سوري-تركي-إسرائيلي سيزيد من احتمالات تفكك العلاقات الإيرانية-السورية.

والمفاوضات السورية-الإسرائيلية، هي إحدى المحددات المؤثرة في السياسة السورية اتجاه إيران، حيث تشكل الضغوطات الكبيرة على النظام السوري دافعا قويا للبحث عن إستراتيجيات تضمن بقاءه وتعزز من مكانته الإقليمية. واستعدادها للدخول في مفاوضات مباشرة مع إسرائيل ستكون بمثابة شريان الحياة لتوسيع نطاق النظام السوري، وتحسين صورته عربيا ودوليا.

وإستراتيجية مقايضة الأرض مقابل السلام التي تستعملها إسرائيل أثبتت العديد من المرات نجاحها في تسوية الصراع العربي-الإسرائيلي، وهذا كان من خلال الاتفاق الأردني-الإسرائيلي والاتفاق المصري-الإسرائيلي⁽²⁾. وهذا ما يوحي بإمكانية نجاحها مع سوريا خاصة وأن هذه الأخيرة تعرف نوعا من التهديدات المتزايدة في هذه الفترة تجعلها قادرة على تقديم بعض التنازلات، كما أن النتائج الإيجابية التي تطرحها مفاوضات السلام على الاقتصاد الإسرائيلي تجعله يسعى أكثر للتوافق مع سوريا في سبيل تحقيق أهدافه.

وهناك إشارات كثيرة حول إمكانية ربط هذه التسوية ببعض النقاط الأساسية والحساسة المتعلقة بسوريا، حيث يردد العديد من الخبراء على أن هذه المفاوضات سوف تشمل ثلاث نقاط أساسية لاسترجاع مرتفعات الجولان، وهي علاقات سوريا بإيران، وحزب الله، وحركتي حماس والجهاد الإسلامي، حيث يتم الضغط على القيادة السورية من خلال هذه

⁽¹⁾ Sami Moubayed, op.cit, p5.

⁽²⁾ Uzi Arad and Rachel Machtiger, op.cit, p4.

النقاط الثلاثة، وفي حالة تغليب المصالح الوطنية سوف يكون هناك عواقب كبيرة تؤدي إلى إمكانية قطع العلاقات الإيرانية مع سوريا نهائياً.

والاختلاف بين سوريا وإيران يظهر أيضاً، في آليات المحافظة على الحقوق العربية حيث تتفق الدولتان من حيث المبدأ ولكن هناك تباين كبير في طريقة التعامل مع إسرائيل⁽¹⁾ حيث ترى الحكومة الإيرانية أنه لا سلام مع إسرائيل، ويجب إخراجها من أراضي المسلمين بأي ثمن، في مقابل ذلك ترى سوريا في أن السلام هو الخيار البديل لاسترجاع الأراضي ومرتفعات الجولان، وإن حدث ذلك فسيؤدي حتماً إلى الاعتراف بإسرائيل وتطبيع العلاقات معها، وهذا ما يرفضه الفكر الإيراني منذ الإعلان عن قيام الجمهورية الإسلامية، وقرار كهذا يشكل نقطة الافتراق بين البلدين.

من جهة أخرى فإن إيران تستبعد استعمال النفط كوسيلة للضغط في حالة نشوب حرب بين إسرائيل وسوريا، حيث جاء في تصريح على لسان وزير النفط الإيراني **كاظم وزيري همانه** في 27 جويلية 2006 على عدم ربط الصادرات النفطية بالمسائل السياسية التي يجب أن تحل بالوسائل السياسية⁽²⁾، وعلى هذا فإن احتمالات الوقوف الإيراني إلى جانب سوريا هو ضعيف لأن ذلك لا يخدم المصالح الوطنية الإيرانية، فمضي سوريا في مفاوضاتها دليل على إدراكها لاحتمال تبدل الموقف الإيراني فيما يخص إعانتها للتغلب على الهجمات الإسرائيلية، فالاعتداء الإسرائيلي على لبنان كان يؤسس نوعاً ما لموقف تطبيقي على معاهدة الدفاع العسكرية السورية-الإيرانية بحكم علاقاتهما المتداخلة في لبنان.

من المهم الإشارة أيضاً إلى علاقات سوريا بالدول العربية، وعودتها إلى الصف العربي خاصة مع تحرك السعودية إلى لعب دور مميز، من خلال المساعي الدبلوماسية في إيجاد حل سلمي لقضايا المنطقة، حيث تتوجه الأنظار في الوقت الراهن إلى تعاظم أدوار هذه الدولة، وهذا ما يبرر عودة علاقاتها مع إيران فكلا الدولتين يتخوف من هيمنة أي طرف منهما على الإقليم. في حين عرفت العلاقات السعودية مع سوريا نوعاً من التحسن بعد المؤتمر العربي لعام 2007، والذي دعت فيه بعض الأطراف العربية إلى ضرورة إيجاد

(1) أيمن السيد عبد الوهاب، المرجع السابق الذكر، ص 99.

(2) نيفين مسعد، "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات الإقليمية على إيران"، المرجع السابق الذكر، ص 62.

حل للخلافات العربية للخروج بإستراتيجية أمن قومي مشتركة. وحدث مثل هذا الأمر سيحول الأنظار السورية إلى الأطراف العربية التي شكل ضعفها سابقا المنفذ الوحيد لسوريا للتقرب من إيران لحماية أمنها من التهديدات الإقليمية والدولية.

-**البيئة الدولية:** إن التحول في سياسات القوى الداخلية اتجاه منطقة الشرق الأوسط سينعكس بطبيعة الحال على شبكة علاقاتها مع الأطراف الإقليمية، خاصة بعد فشل السياسة العسكرية الأمريكية في تنفيذ مشاريعها الطموحة على هذه الساحة، وتغيير سياستها اتجاه سوريا وإيران سيكون له تأثير على علاقات البلدين.

فمن الجانب السوري فهناك احتمالات وجود تقارب أمريكي-سوري مستقبلا فالمبادرات السورية لدعم المصالحة السياسية في العراق، إلى جانب تأمين حدودها وغلقها للتضييق على الجماعات المتمردة، قد يمهّد لتحسين علاقاتها مع الولايات المتحدة الأمريكية⁽¹⁾. وهذا ما تأكد في جملة الزيارات التي يقوم بها بعض المسؤولين السياسيين الرسميين من الولايات المتحدة الأمريكية إلى سوريا، وذلك عملاً لإيجاد حلول مشتركة للقضايا الإقليمية، وهناك عدة مبررات لقيام سوريا بمثل هذه المبادرات، فالتخوف من تغيير النظام هو أحد أهم تلك الأسباب لتحسين العلاقات مع هذه الدولة، وهذه الأخيرة تعتبر سوريا جزءاً أساسياً في تنفيذ مشروعها الشرق أوسطي نظراً لموقع هذه الأخيرة المتوسط لمجموعة هامة من القضايا، وهنا يمكن أن يتغلب المنطق الواقعي على السلوك السوري وذلك بنهجه سلوك يقلل من خسائرها ويخدم مصالحها.

ومع تغير القيادة الأمريكية خاصة بعد صعود أوباما إلى الرئاسة، فإنه من المرجح أن تكون سياسة هذا الأخيرة هي حوارية اتجاه سوريا، خاصة وأن حملته الانتخابية كانت تنطلق من مبدأ التغيير. كما أن سوريا غير قادرة على تحمل أعباء الحرب الأمريكية على إيران إن حدثت بعد التزامها بالاتفاقية العسكرية الدفاعية مع إيران، والتي تجعلها طرفاً في حرب لم تتو التخليط لها، وهذا ما سيعود عليها بالنتائج السلبية ويزيد من تعميق المشاكل الداخلية.

(1) أنتوني كورد سمان، "تحسين العلاقات الأمريكية السورية بعض البدايات الممكنة"، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد 342، جويلية 2007، ص12.

في حين يذهب بعض المحللين إلى أن تفاوض إيران مع الغرب بشأن ملفها النووي يمكن أن يترتب عنه التخلي عن علاقاتها مع سوريا⁽¹⁾، فهذه الأخيرة تحتاج إلى استكمال المشروع الإيراني النووي الذي يشكل لها توازن إستراتيجي مع إسرائيل، في نفس الوقت تسعى سوريا إلى الدخول كطرف أساسي لتحسين هذه العلاقات دون جعلها مضرّة بمصالحها.

أما الدوافع الإيرانية للدخول في مثل المحادثات هي كثيرة، وتحمل في ثناياها التخوف الإيراني من الضربة العسكرية الأمريكية خاصة وأن هذه الأخيرة لها قواعد عسكرية منتشرة في المنطقة، كما أن لها مصادر كثيرة لتسريب المعلومات حول البرامج الإيرانية، حيث يوجد حوالي 4000 مقاتل من مجاهدي خلق، وهي منظمة تسعى للإطاحة بالنظام الحالي لطهران لديها قاعدة في جنوب بغداد وقرب الحدود الإيرانية، وهذه المنظمة تسرب الكثير من المعلومات حول المشروع النووي الإيراني⁽²⁾. وكل هذه المؤشرات تزيد من احتمالات تغيير السياسة الإيرانية اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية خاصة إذا ما ترافق ذلك مع تغير في القيادة الإيرانية وصعود التيار المحافظ المعروف بسياساته الحوارية مع الغرب، وهذا ما يزيد من مخاطر ذلك علاقات إيران بالدائرة العربية وعلى الأخص مع سوريا.

ففي عام 1997 قام الرئيس السوري بزيارة لإيران بعد انتخاب الرئيس محمد خاتمي ليؤكد عبر زيارته هذه تخوفه من انعكاسات تغيير سياسة إيران اتجاه الولايات المتحدة الأمريكية، وما يمكن أن تنتج من مخاطر على علاقاتهما⁽¹⁾.

ولمقاربة الموضوع من زاوية موضوعية يمكن القول أن المشروع الأمريكي في المنطقة، جاء ليخدم لعزل وإقصاء الدور العربي في المنطقة، وإذا ما رجعنا إلى إيران وهدفها الأساسي المتمثل في استرجاع مجدها القديم، فسنكون أمام مشروع آخر هو المشروع الإيراني، ومع تشتت الجهد التركي في القوقاز والبلقان والانضمام للإتحاد الأوروبي

⁽¹⁾ Mona Yacoubian, p3.

⁽²⁾ كون هولنجان، المرجع السابق الذكر، ص6.

⁽¹⁾ مأمون كيوان، المرجع السابق الذكر، ص81.

لا يبدو المشروع التركي قادرا على فرض نفسه في المنطقة العربية⁽²⁾، ومع تزايد النفوذ الإيراني ستحاول الولايات المتحدة الأمريكية القيام بتنسيق مع إيران يضمن لهذه الأخيرة دورا كبيرا في نظام الشرق الأوسط الجديد، وهذا ما سيؤدي إلى تراجع كبير في العلاقات الإيرانية-السورية.

وفيما يتعلق بالقوى الدولية المتنافسة على المنطقة، فروسيا أدركت أن مصالحها التي تجعلها حريصة على استمرار تعاونها مع إيران لم تعد كافية لمواجهة الضغوط الأمريكية والأوروبية عليها، لذلك بدأت تبدي روسيا انزعاجها من السلوك الإيراني في إدارة أزمة الملف النووي⁽³⁾، وبالتالي فقدتها لطرف وشريك قوي كروسيا سيزيد من التهديدات على الأمن القومي الإيراني، مما يجعل هذه الأخيرة تنجح إلى السلم أكثر.

ويتوافق ذلك مع الرؤية الروسية لسوريا، حيث نشرت بعض وسائل الإعلام الروسية تصريحات وزير الخارجية الروسي فيما يتعلق بالدعم الروسي لسوريا لإقامة منشأة نووية، حيث أكد الوزير عن أن سوريا تمثل تهديدا للأمن في منطقة الشرق الأوسط بما تحتضنه على أراضيها من منظمات إرهابية⁽¹⁾.

وبالتالي فإن التغيرات التي تعرفها الساحة الدولية تؤكد على إمكانية تغيير الدولتين لسياساتهما وتغليب المصالح الوطنية على علاقاتهما، فالمعروف على السياسة السورية براغماتيتها في إدارة القضايا الدولية، وبالتالي الشعور بالتهديد يجعلها تتجه نحو تحسين علاقاتها مع الغرب وتقديم تنازلات إن لزم الأمر، وهذا ما سيؤدي إلى تفكك نهائي لعلاقاتها مع إيران الطامحة إلى الهيمنة على الإقليم ومواجهة المشاريع الغربية مقابل تطبيق مشاريعها على المنطقة.

ونجاح هذا السيناريو يتوقف إذن على وجود عدة مؤشرات، ومن بين هذه النقاط:

(2) مصطفى اللباد، "هل أصبحت الأدوار الإقليمية بالمنطقة حkra على قوى غير عربية"، شؤون عربية، العدد 135، خريف 2008، ص 6.

(3) زينب عبد العظيم محمد، المرجع السابق الذكر، ص 152.

(4) عاطف معتمد عبد الحميد، المرجع السابق الذكر، ص 113.

• التحول الذي سيعرفه الملف النووي الإيراني من خلال سلسلة الخيارات الموضوعة أمام القيادة الإيرانية.

• يعاني النظام السوري حالياً من ضغوط دولية إقليمية، فقد انعزل عربياً بسبب سياساته اتجاه بعض القضايا الإقليمية، وواجه ضغطاً دولياً من سياساته الغير متماشية مع المصالح الغربية، وهذا ما يدفعه في المستقبل القريب إلى ضرورة تغيير ذلك المنطق لضمان البقاء.

• نشوء تكتلات مهددة لمصالح الطرفين قد تؤدي إلى تصادمهما أكثر، وذلك في حالة ما إذا تكون هناك تحالف سوري-تركي-إسرائيلي، في مقابل ذلك تكوين جبهة ثنائية تجمع إيران بالولايات المتحدة الأمريكية حول مشروع واحد للهيمنة على الإقليم.

وعليه فإن كل هذه العوامل هي ساكنة في الوقت الراهن لكن محاولة إيقاظها خاصة بمساعدة القوى الخارجية التي تسعى إلى زرع الفتن الطائفية، وإثبات نظرية الفوضى على واقع المنطقة يمكن أن ينعكس ذلك بالسلب على العلاقات الإيرانية-السورية، وهذا السيناريو حاول إثارة كل النقاط التي من المستحسن نقادتها، وهذا ما يحقق الهدف من السيناريو وهو إبراز نقاط الاختلاف التي يمكن أن تؤدي إلى نتائج سلبية، وفي نفس الوقت يطرح إمكانية إيجاد سبل إيجابية لتطوير هذه العلاقات مستقبلاً.

ونصل في ختام هذا الفصل إلى أن إمكانية حدوث أحد السيناريوهات واردة في ظل الواقع الداخلي والخارجي للدولتين، والذي يفتح الكثير من الخيارات أمام الدولتين في الاستمرار أو التراجع عن هذه العلاقات، وتغليب المصالح الوطنية على حساب الثوابت الإستراتيجية التي جمعت الدولتين. ومن هنا تبرز أهمية الدراسات المستقبلية في توضيح كل النقاط السلبية والإيجابية التي تجمع البلدين، مما يسهل عملية فهم مستقبل العلاقات الدولية، وهذا ما يدفعنا مستقبلاً إلى محاولة الارتقاء بهذا الفرع من العلوم.

الختامة



من خلال تعرضنا لمختلف المراحل والمتغيرات التي حكمت العلاقات الإيرانية السورية، سمحت لنا هذه الدراسة باختبار الفرضيات التي وضعت سابقاً، ومن خلالها تمكنا من تفكيك الإشكالية المطروحة في هذا الشأن والإجابة عنها، كما استطعنا عبر هذا العرض الخروج بجملته استنتاجات سنعرضها عبر النقاط الآتية:

ساهمت دراسة عملية صنع القرار الخارجي لكلا الدولتين في فهم وتفسير طبيعة السلوكات الإيرانية اتجاه البيئة الخارجية، وذلك بتحليلها عبر ثلاث مستويات، داخلية وخارجية وسيكولوجية.

كما اعتمد التحليل في البحث عن العوامل المؤثرة في استمرارية العلاقات الإيرانية-السورية، وذلك انطلاقاً من جملة عوامل كان لها دور كبير في تفسير هذه الإستمرارية، فالخوض في دراسة أبعاد العلاقات الثنائية كشف حقيقة العوامل المشتركة والتي تربطهما معاً، والتي كان لها دور كبير في تطوير هذه العلاقات نحو الأحسن خاصة وأن البلدين ينتميان إلى منظومة الدول الإسلامية، وعلى الرغم من اختلاف الحضارتين العربية والفارسية، فقد ساهم العامل الديني في تقريب وجهات نظر قادة الدولتين مما دفعهما للارتقاء بهذه العلاقات، كما أن القرب الجغرافي كان أحد أهم الدعائم الرئيسية لاستمرارية العلاقات، فتواجههما في بيئة إقليمية واحدة أبرز النقاط الممكن أن تلتقي فيها مصالحهما خاصة إذا ما تدعم ذلك أكثر بوجود روابط اقتصادية وثقافية وديمغرافية مشتركة.

إلى جانب كل هذه العوامل تبرز حقائق البيئة الداخلية والخارجية لتكون هي الأخرى من الجوانب الأكثر تأثيراً على استمرارية هذه العلاقات، والتي استطاعت فيها الدولتين تجاوز العديد من التحديات لأكثر من تسعة وعشرون سنة، لتكون بذلك هذه العلاقات هي الأكثر سلمية في الشرق الأوسط.

فتحليل البيئة الداخلية أكد في أنه لا ينبغي الخوض في أي تفسيرات حول استمرارية هذه العلاقات قبل تحديد عن أي إيران وسوريا نتحدث ؟ لأن معرفة طبيعة المعايير الاجتماعية يفسح المجال لتصور الموقف الإيراني والسوري الداخلي من هذه العلاقات.

فإيران القومية لها مشاريعها ورؤيتها، كما أنها لا تزال ترى في أن المنطقة العربية هي جزء لا يتجزأ من الإمبراطورية الفارسية التي تسعى إلى استرجاعها، عبر لعبها عدة أدوار في المنطقة هدفها الهيمنة والتوسع، أما إيران بقيادة إسلامية فلها رؤيتها المغايرة وانطلاقاً من التزامها الإسلامي اتجاه الدول العربية، فهي تتعامل مع سوريا تعاملًا أخوياً الأمر الذي يفتح الأبواب لعلاقات أفضل وأوثق بينهما، ويخلق أرضية مشتركة للتواصل والتفاهم بينهما.

وهذا ما ينطبق على سوريا أيضاً، فالحديث عن استمرارية علاقاتها مع إيران مرهون بالتغيرات الحاصلة على مستوى بينتها الداخلية ومدى تقبلها لمثل هذه العلاقات، كما أن تغيير النظام السوري في حد ذاته، يفرز نوعاً من التحول في طبيعة هذه العلاقات فالنظام السوري بقيادة بشار الأسد ورغم كونه نظام علماني بعثي وتتناقض إيديولوجيته مع الإيديولوجية الإيرانية، إلا أن رؤيته لعلاقاته مع إيران تحكمها عدة عوامل، لعل من أبرزها هو الجانب العقائديولوجي أنه لا يوجد إعلان رسمي عن ذلك، لكن التاريخ يؤكد أن الطائفة العلوية التي ينتمي إليها الرئيس السوري تنتسب إلى التشيع كمذهب ديني مما يضعها في إطار مشترك مع إيران، وهذا جزء من الجوانب التي تفسر استمرارية العلاقات بين البلدين، أما في حالة تغيير النظام السوري وصعود التيار الإسلامي المتشدد فيمكن أن يطرح عدة نقاط خلافية فيما يخص علاقاته مع إيران لعل أهمها، هو الخلاف المذهبي بين السنة والشيعة والذي يؤدي إلى التمييز بين هوية كل من سوريا وإيران والتي من الصعب افتكاكها من أي طرف، وبما أن نسبة السنة في سوريا تشكل الغالبية فإن ذلك سيؤثر حتماً على العلاقات، وستبرز مظاهر التجزئة والتباعد أكثر إذا ما تمكن التيار القومي الفارسي من السيطرة على الحكم في إيران، والذي يسعى إلى تحقيق أحد أهم أهدافه الخارجية والمتمثلة في الهيمنة، وهذا ما لا يتفق وأولويات السياسة الخارجية السورية.

لذلك فإن تمسك الطرفين بالانتماء الإسلامي، وتعريفهم لهذه العلاقات انطلاقاً من هذا الجانب هو الذي جعل إيران وسوريا متماسكتين أكثر بعلاقاتهما، كما أن الإطار

الإسلامي الذي تتحرك فيه إيران يجبرها على الالتزام به، على العكس مع إيران القومية والتي لا تلزمها أي اعتبارات للإبقاء على هذه العلاقات.

أما فيما يتعلق بالنتائج التي طرحتها البيئة الخارجية بمستوياتها الإقليمية والدولي، فقد شكلت التحولات التي عرفتها البيئة الدولية والإقليمية بعد أحداث 11 سبتمبر 2001 تأثيراً كبيراً على العلاقات الإيرانية-السورية، وطرحت احتمالات التباعد بين البلدين من حيث استجابة وتأثير هذه المتغيرات عليهما وإمكانية التكيف معها، حيث تعرضت كلتا الدولتين لجملة من الضغوطات وضعتهما أمام تحديات كبيرة كالتحولات التي عرفتها البيئة العراقية، والتي كانت فيما سبق عاملاً مهماً في ربط مصالح البلدين في ظل المخاطر التي طرحها نظام صدام حسين، وزوال هذا النظام جلب معه جملة من المتغيرات كوجود قوى أجنبية في المنطقة ومخاطر امتدادها إلى كل المنطقة، إلى جانب التخوف من صعود نظام جديد قد يكون لصالح أحد الأطراف مما يسبب التصادم بينهما.

نفس الشيء بالنسبة للمفاوضات السورية-الإسرائيلية فكما هو واضح منذ مؤتمر مدريد فإنها تميزت بالجمود، ومواصلة السياسات العدوانية الإسرائيلية حال دون استكمالها، ويعتبر هذا المتغير من العناصر الأكثر حساسية في فهم العلاقات بين الدولتين ويرتبط هذا بمدى التزام إيران بموقفها الرفض للتسوية، والذي من الممكن أن يعيق مسارها، ومن جهة أخرى إمكانية قبول سوريا للمطالب الإسرائيلية التي قد تكون موجهة بشكل أساسي لفك العلاقات الإرتباطية مع إيران.

إلى جانب التحولات في السياسة التركية نحو البلدين، والتي تداخلت فيها سياسات الدولتين حيث تبنت كل من سوريا وإيران نفس الاتجاه نحو تركيا، وذلك بفتح مجال للتعاون أكثر معها، واحتوائها بدل تركها تتفاعل مع قوى أخرى تشكل تهديداً على المنطقة ككل وعلى الدولتين بالأخص.

وبالرغم من الاختلاف الواضح في الوسائل المستعملة من طرف الدولتين في تعاملاتهما الإقليمية، إلا أننا نجد في كثير من الأحيان تلاقي كبير في سياستهما الإقليمية وهذا ما ساعدهما في تفعيل علاقاتهما.

كما طرحت التوجهات الدولية نحو المنطقة تهديدات كبيرة على الطرفين تطلبت ضرورة التلاحم والتنسيق أكثر، فالسياسة التي انتهجتها الولايات المتحدة الأمريكية اتجاه البلدين بعد أحداث 11 سبتمبر 2001، وبعد الحرب على العراق عام 2003 خصوصا طرحت عدة مخاطر وتحديات موجهة لفك علاقاتهما ومع هذا، فإن التركيز على تحديد المصالح المشتركة والارتباطات الدينية والتاريخية والاقتصادية والعسكرية والأمنية، كلها استطاعت تطويق مخاطر التباعد بينهما في إطار تعاونهما المشترك، وترشيد وعقلنة سلوكهما مع ما تقتضيه البيئة الإقليمية والدولية، واستطاعتا بذلك الوصول إلى إقامة علاقات إستراتيجية تقوم على الفهم الحقيقي للهوية والمصالح المشتركة، كما أن وجود قيادتين تنتهجان سياسات حذرة اتجاه كل هذه التحديات أتاح الفرصة لفهم حقيقة الاستمرارية في هذه العلاقات.

- نتائج عامة:

✓ طرحت دراسة هذه العلاقات جملة من المميزات التي يجب إدراكها لتحسين أوضاع النظام العربي، بالنسبة لهذا الأخير فإن الضعف الذي يعرفه ناشئ من عدم وجود فهم مشترك لحقيقة التحولات التي يعرفها عالم اليوم، وحتى وإن كانت الهواجس العربية هي من القوى الإسلامية المجاورة، فإن الواقع والمصلحة يثبت على أن مواجهة ذلك يتم عن طريق الحوار الجاد مع هذه الدول أكثر من الابتعاد عنه، وترك الطريق مفتوح لها للهيمنة أكثر، فمتطلبات الأمن تستدعي احتواء كل التهديدات بدل التخوف منها، ودولة كإيران تمتلك مقومات يمكن القول أنها متشابهة مع الدول العربية أضف إلى ذلك مساندتها لمعظم القضايا العربية، وهذا ما يدفع إلى إقامة علاقات ودية معها أكثر من تهميشها خاصة في ظل تزايد المشاريع الغربية العدوانية في المنطقة.

✓ تشكل إيران وسوريا معا، محورا أساسيا يربط بين الحضارتين العربية والإسلامية ونموذجا يحتذى به في التعامل الإقليمي والدولي، والتعاون الإقليمي هو منطق جدير التفكير به خاصة بعد نجاح البلدين في مواجهة كل التحديات والصعوبات خلال كل تلك السنوات، ويمكن للتعاون هذا أن يمتد إلى دول الإقليم بما فيها الدول العربية ويأخذ شكل

سوق مشتركة، وتؤكد مدارس الأمن التعاوني بأن سعي الدول لتحقيق بيئة آمنة يمكن أن يتحقق عن طريق الالتزامات المتبادلة، والتخلص من كل تلك الخلافات التي يمكن أن تعيق مسيرة التعاون، وللمنطقة الإسلامية ككل مميزات تؤهلها لأن تكون رائدة في هذا المجال، وأن تحقق ما لم يحققه الاتحاد الأوروبي الذي يحاول الظهور ككتلة واحدة في كل الميادين، فوجود هوية مشتركة سيساعد في التغلب على كل تلك المخاوف والهواجس.

✓ خطت سوريا خطوة ايجابية في عقد اتفاق أمني عسكري مع إيران عام 2007 يضمن اشتراك الدولتين في مواجهة أي تهديد موجه إليهما، وهذا ما يؤكد على عمق هذه العلاقات التي تؤسس لإمكانية تعميمها على باقي دول المنطقة، فرغم تنوع مصالح الدولتين واختلافها في العديد من النقاط، إلا أن إدراك الطرفين لمخاطر الابتعاد عن بعضهما كان عاملا محوريا للدفع بعلاقاتهما للمزيد من التطور والاستمرارية.

✓ رغم الضغوطات الدولية والأمريكية خاصة التي مورست على سوريا بعد الحرب على العراق، لا تزال سوريا تلعب دورا كبيرا في الإقليم مما أعاق تنفيذ السياسات الأمريكية في المنطقة، وهذا يعود إلى الوضع السوري الاستراتيجي المتوسط لمعظم القضايا الحساسة وتأثيرها التاريخي إلى جانب مكانتها القومية.

✓ ساهمت تحولات البيئة الإقليمية بتوجيه سوريا نحو تمتين علاقاتها أكثر مع إيران بهدف خلق معادلات جديدة في المنطقة، واستطاعت سوريا من خلال شبكة علاقاتها الدولية والإقليمية من تحويل الضغوط الموجهة إليها، كما أن ذلك منحها هامشا كبيرا من الحركة، ومن ثم القدرة على فرض شروطها في الحوار مع الولايات المتحدة الأمريكية بعد إخفاق هذه الأخيرة في تنفيذ مشروعاتها في المنطقة.

✓ استطاعت إيران من خلال علاقاتها بسوريا من تحقيق عدة مكاسب ساعدت في تفعيل دورها الإقليمي، فقد أتاحت لها هذه العلاقات فرصة للوصول إلى العمق العربي، والسيطرة على جزء كبير من المشرق العربي من خلال الامتدادات الشيعية هناك، كما سمح لها ذلك بمراقبة كل الخطوات المحتمل أن تقوم بها سوريا فيما يخص ملف التسوية.

✓ قدرة إيران على الدخول كطرف أساسي في العديد من الأزمات الإقليمية وجه الأنظار إليها، وأكد ذلك من جديد ضعف النظام العربي، كما سمح لإيران بلعب أدوار كثيرة ومن ثم تحقيق أهدافها التي لطالما سعت لتحقيقها عبر شبكة علاقاتها الإقليمية.

✓ تدرك إيران جيدا عناصر القوة لدى سوريا، ويمكن القول أن ابتعاد سوريا عن المحور المصري-السعودي سمح لإيران بملء ذلك الفراغ، كما أن عدم وجود إجماع عربي على حماية الأمن القومي العربي يجعلها تتجه إلى نهج سلوكيات تكون فيها نسب الخسارة قليلة، وباعتبار أن كل المؤشرات تؤكد على أن العالم العربي شعوبا وأنظمة يواجه أزمة حقيقية، تفرض إعادة قراءة الواقع وتطوراته للحيلولة دون تأزم الوضع أكثر فانه مع وجود عوامل مشتركة مع إيران يتطلب ذلك إحياء أو تكوين جبهة إسلامية موحدة لمواجهة كل هذه التحديات، وتجاوز المخاوف من المشاريع الإيرانية.

✓ البدايات الممكنة للتقارب بين الولايات المتحدة الأمريكية وسوريا تنذر بتحول تدريجي في علاقاتها مع إيران، ففي الكثير من الأحيان أظهرت سوريا نوعا من الليونة في التعامل معها، كما أن المعطيات الدولية والضغط التي ستشهدتها البيئة السورية مستقبلا قد تجعل المصلحة وحدها هي الخيار الأساسي لها، في نفس الوقت تظهر إيران رغبة في الهيمنة والتوسع داخل الإقليم على حساب تقليص الأدوار السورية، وهذا ما يمكن أن يؤدي إلى تصادم بين الدولتين، ويفقدنهما ديمومة تلك العلاقات، ومع هذا تبقى كل هذه السيناريوهات مجرد احتمالات قد لا تتحقق إذا ظل الطرفان مدركان لحقيقة ما يجمعهما كما أن فقد علاقاتهما سيفقدنهما مبررات وجودهما.

✓ لا الاعتبارات التاريخية والدينية والعقائدية والثقافية والاقتصادية يمكنها وحدها تفسير استمرارية العلاقات الإيرانية-السورية، وإنما يجب ربط كل هذه العوامل بالمتغيرات الإقليمية والدولية وتداخل مصالح الدولتين فيها، ومع بقاء الأحوال على حالها في ظل الضعف العربي والسياسات الخارجية المهددة لمصالح الدولتين، والسعي الأمريكي-الإسرائيلي لبناء نظام شرق أوسطي جديد، فإن العلاقات الإيرانية-السورية مرجحة للترجع في حال ما استطاعت سوريا استعادة الجولان عبر المحادثات التي انطلقت

بوساطة تركية، وهو ما سيلحق الضرر بمصالح إيران في لبنان حيث يتواجد حزب الله. من جهة أخرى طرحت الإدارة الأمريكية الجديدة إمكانية فتح قنوات الحوار مع إيران، وهو طرح جديد إذا ما نجح فإنه يفتح آفاقا جديدة لإيران في نظام الشرق الأوسط الجديد قد يكون وضعها فيه أحسن حتى من البلدان العربية، التي طالما سارعت للتطبيع مع إسرائيل ولكن بدون فائدة إستراتيجية، وهنا ممكن أن تلتقي المصالح الإيرانية-السورية مجددا.

✓ استطاعت سوريا وإيران استثمار العوامل التاريخية والجغرافية والثقافية والاقتصادية للحيلولة دون دخولهما في نزاعات وصراعات، ومع هذا تبقى العلاقات بين الدولتين مرهونة بالتحويلات الداخلية والإقليمية والدولية، والإستراتيجيات المتحولة التي تتبناها كل واحدة منهما في سبيل التفاعل مع كل هذه المتغيرات.

قائمة المراجع



١. باللغة العربية:

أ- الكتب:

- 1- إدريس، محمد السعيد، تحليل النظم الإقليمية: دراسة في الأصول العلاقات الدولية والإقليمية، القاهرة: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، 2001.
- 2- إسماعيل، محمد، فرق الشيعة بين الفكر السياسي والنفى الديني، مصر: سينا للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، 1995.
- 3- بازيلى، قسطنطين، سورية وفلسطين تحت الحكم العثماني، ترجمة: طارق معصراني، الاتحاد السوفيتي: دار التقدم، 1989.
- 4- بيليس، جون، وسميث، ستيف، عولمة السياسة العالمية، الإمارات العربية المتحدة: مركز الخليج للأبحاث، الطبعة الأولى، 2004.
- 5- تايلر، برادلي.أ، السلام الأمريكي في الشرق الأوسط، ترجمة: عماد فوزي شعبي، بيروت: الدار العربية للعلوم، الطبعة الأولى، 2004.
- 6- جمعة، حسين وآخرون، العرب وعالم اليوم، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005.
- 7- حتي، ناصيف يوسف، النظرية في العلاقات الدولية، بيروت: دار الكتاب العربي، الطبعة الأولى، 1985.
- 8- حسين، غازي، الشرق الأوسط الكبير بين الصهيونية العالمية والإمبريالية الأمريكية، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2005.
- 9- دلي، خورشيد حسين، تركيا وقضايا السياسة الخارجية، دمشق: منشورات اتحاد كتاب العرب، 1996.

- 10- الدوري، عبد العزيز وآخرون، **العلاقات الإيرانية العربية: الاتجاهات الراهنة وآفاق المستقبل**، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، يوليو 1996.
- 11- سعيد، عبد المنعم، **العرب ودول الجوار الجغرافي**، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 1987.
- 12- سليم، محمد السيد، **العلاقة بين الديمقراطية والتنمية في آسيا**، القاهرة: مركز الدراسات الآسيوية، 1997.
- 13- سليم، محمد السيد، **تحليل السياسة الخارجية**، القاهرة: مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثانية، 1998.
- 14- سمان، نبيل، **آل سعود أمريكا والاحتلال**، الجزائر: دار الشهاب، 1991.
- 15- عبد الحميد، عصام السيد، **الخطاب الإعلامي للثورة وأثره على العلاقات الخارجية**، القاهرة: عين للدراسات والبحوث الإنسانية والاجتماعية، الطبعة الأولى، 2006.
- 16- عتريسي، طلال، **الجمهورية الصعبة: إيران في تحولاتها الداخلية وسياساتها الإقليمية**، بيروت: دار الساقى، الطبعة الأولى، 2006.
- 17- عودة، جهاد، **نظريات وإشكالات**، القاهرة: دار الهدى للنشر والتوزيع، 2005.
- 18- عيسى، إبراهيم سلمان، **أزمة المياه في العالم العربي**، دار الكتاب الحديث والمعاصر، بغداد: الأمانة العامة للثقافة والشباب، 1985.
- 19- القاسمي، خالد محمد، **الجزر الثلاثة بين السيادة العربية والاحتلال الإيراني**، الإسكندرية: المكتب الجامعي الحديث، الطبعة الأولى، 1967.

- 20- قدوري، زبير سلطان، الإسلام وأحداث الحادي عشر من سبتمبر 2001، دمشق: منشورات إتحاد الكتاب العرب، 2003.
- 21- محمد، زينب عبد العظيم محمد، الموقف النووي في الشرق الأوسط في أوائل القرن الحادي والعشرين، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية، الطبعة الأولى، 2007.
- 22- محمد، محمد عبد القادر، إستراتيجية التفاوض السورية مع إسرائيل، أبو ظبي: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، الطبعة الأولى، 1999.
- 23- محمود، علي صلاح وآخرون، نحو إنشاء مركز الدراسات المستقبلية، القاهرة: مركز الدراسات المستقبلية، 2004.
- 24- المحميد، زهير عبد الهادي، تقرير مجموعة دراسة العراق، الكويت: مكتب الدراسات الإستراتيجية، 2007.
- 25- مسعد، نفين عبد المنعم، صنع القرار في إيران والعلاقات العربية-الإيرانية، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، الطبعة الأولى، 2001.
- 26- هاس، ريتشارد وأوسوليفان، ميجان، العسل والخل: الحوافز والعقوبات والسياسة الخارجية، ترجمة: إسماعيل عبد الحكيم، القاهرة: مركز الأهرام، الطبعة الأولى، 2002.

ب- الدوريات والمقالات:

- 1- الجراد، خلف، "مشروع الشرق الأوسط الكبير"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد الثامن والتسعون، 2004.
- 2- الحبش، محمد، "سورية وإيران: قراءة إستراتيجية في حراك ربع قرن"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد مائة، 2006.

- 3- الحوراني، أكرم، "تطور العلاقات الاقتصادية الإيرانية السورية"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد الثامن والتسعون، 2004.
- 4- الرشدي، حسن، "الشرق الأوسط الكبير والنيات الخفية"، البيان، الرياض، الطبعة الأولى، العدد الثاني، 2004.
- 5- الرشدي، حسن، "النووي الإيراني والموقف الأمريكي"، دراسات إستراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني، جوان 2005.
- 6- السعود، حماد عبود، "مقاربة في فكر الرئيس السوري"، الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: المؤسسة العربية السورية، العدد الثامن والعشرون ، 2007.
- 7- أبو طالب، "سوريا وتداعيات احتلال العراق: التماسك الداخلي لمواجهة التهديدات الخارجية"، السياسة الدولية، العدد الرابع والخمسون بعد المائة، أكتوبر 2003.
- 8- أحمد، يوسف أحمد، "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات العربية"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثاني والثلاثون بعد الثلاثمائة، أكتوبر 2006.
- 9- بايمن، دانييل، "مضامين تغيير القيادة في العالم العربي: العربية السعودية-سوريا-مصر"، ترجمة علي حسين باكير، قراءات عالمية، المجلد الثاني، العدد الثاني، جويلية 2005.
- 10- بن عنتر، عبد النور، "محاولة لمقاربة حديثة لمفهوم الأمن القومي العربي"، شؤون عربية، العدد الثالث والثلاثون بعد المائة، ربيع 2008.

- 11- بشور، معن، "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداخيات على لبنان"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثاني والثلاثون بعد الثلاثمائة، أكتوبر 2006.
- 12- بكرو، عمر، "التواصل الثقافي في إيران"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشرية الثقافية الإيرانية، العدد مائة، 2006.
- 13- بوقارة، حسين، "الاستشراف في العلاقات الدولية: مقاربة منهجية"، العلوم الإنسانية، العدد الواحد والعشرون، جوان 2004.
- 14- تيري، جانيس، "دور جماعات الضغط في تشكيل سياسة الولايات المتحدة الأمريكية"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الواحد والستون بعد المائتين، نوفمبر 2000.
- 15- جمعة، حسين، "الآفاق المستقبلية في ظل قيادة الرئيس بشار الأسد"، الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: المؤسسة العربية السورية، العدد الثامن والعشرون، 2007.
- 16- درويش، عيسى، "البعد العربي في السياسة الخارجية السورية"، الفكر السياسي، اتحاد الكتاب العرب، دمشق: المؤسسة العربية السورية، العدد الثامن والعشرون، 2007.
- 17- زيادة، رضوان، "العلاقات السورية-اللبنانية بين الماضي والحاضر"، السياسة الدولية، العدد الرابع والستون بعد المائة، أبريل 2006.
- 18- سرور، عبد الناصر، "التعاون الإسرائيلي في السياسة المائية خلال عقد التسعينات"، الجامعة الإسلامية، سلسلة الدراسات الإنسانية، المجلد السادس عشر، العدد الأول، يناير 2008.

- 19- شفيعي، حسين، "المستشارية الثقافية بدمشق"، الثقافة الإسلامية، دمشق: المستشارية الثقافية الإيرانية، العدد مائة، 2006.
- 20- عبد الحليم، خالد عمر، "اتفاق نصر الله-عون: إعادة تشكيل التوازنات السياسية في لبنان"، السياسة الدولية، العدد الرابع والستون بعد المائة، أبريل 2006.
- 21- عبد الحميد، عاطف معتمد، "روسيا وإيران التفاعل النووي في الساحة الرمادية"، دراسات استراتيجية، الجزائر: مركز البصيرة للبحوث والدراسات الإنسانية، العدد الثاني، جوان 2006.
- 22- عتريسي، طلال، "التصور العربي لإيران: التطورات القطرية والقومية الإسلامية"، لبنان، المستقبل العربي، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد التاسع والسبعون المائتين، 2002.
- 23- عيسى، محمد عبد الشفيق، "الأزمة النووية الإيرانية: حقائق القدرة وخيارات الصراع"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد السادس والأربعون بعد الثلاثمائة، ديسمبر 2007.
- 24- قادري، حسين، "العولمة والصراع العربي-الإسرائيلي"، عالم التربية، العدد السابع عشر، 2007.
- 25- كورد سمان، أنتوني، "تحسين العلاقات الأمريكية السورية: بعض البدايات الممكنة"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثاني والأربعون بعد الثلاثمائة، جويلية 2007.
- 26- محمد، عبد الله يوسف سهر، "السياسة الخارجية الإيرانية: تحليل لصناعة القرار"، السياسة الدولية، العدد الثاني والثلاثين بعد المائة، أكتوبر 1999.

27- مزاحم، هيثم، "السياسة الخارجية الأمريكية بعد 11 أيلول"، السياسة الدولية، العدد السابع بعد المائة، صيف 2002.

28- مسعد، نيفين، "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات على إيران"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثاني والثلاثون بعد الثلاثمائة، أكتوبر 2006.

29- نور الدين، محمد، "الحرب الإسرائيلية على لبنان: التداعيات على تركيا"، المستقبل العربي، لبنان، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، العدد الثاني والثلاثون بعد الثلاثمائة، أكتوبر 2006.

30- نو الدين، محمد، "المثلث العربي-التركي-الإيراني"، شؤون الأوسط، العدد الثالث عشر بعد المائة، 2004.

31- هوليدان، كون، "من التالي؟ إيران أو سورية"، دراسات إستراتيجية، مركز المشرق العربي للدراسات الحضارية والإستراتيجية، العدد الثامن، ديسمبر 2005.

ج- الموسوعات:

1- _____، _____، العالم العربي: تاريخ وسياسة وحضارة-سوريا-، الموسوعة العربية، كرايبس للنشر، 2004.

د- الرسائل الجامعية:

1- أبركان، نجا، العلاقات الإيرانية-العربية من السبعينات إلى ضغوط العولمة، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم السياسية، فرع العلاقات الدولية، كلية الحقوق، قسم العلوم السياسية، جامعة باتنة، 2002-2003.

هـ- مواقع الانترنت:

- 1- آل حسين، عبد الستير، "تحذير البرية من نشاط الشيعة في سوريا"، 2007/05/12،
من موقع: http://www.Albainah.net/items/shia_in_syria.pdf
- 2- "الاقتصاد الإيراني ملاذ ومكمل"، من موقع:
<http://www.Aliqtisad.com/index.ph>
- 3- أوتاوي، مارينا وآخرون، "الشرق الأوسط الجديد"، تقرير لمؤسسة كارينغي للسلام،
2008، من موقع: www.Carnegieendowment.org/files/new_middel_east_arabic.pdf
- 4- البراري، حسن، "الهوية والسياسة الخارجية في الشرق الأوسط"، 2007/12/03، من
موقع: <http://www.alghad.jo>
- 5- البسيوني، سمير زكي، "كيف سيتعامل العرب مع إيران النووية"، مختارات إيرانية،
العدد، 2007/01/11، من موقع: <http://www.ahram.org.eg>
- 6- تركماني، عبد الله، "تركيا ومحيطها الإقليمي"، 2007/12/17، من موقع:
<http://www.syriakurds.comtalam.html>
- 7- تشبيناز، عمر، "سياسات تركيا في الشرق الأوسط بين الكمالية والعثمانية"، تقرير
لمؤسسة كارينغي للسلام، رقم 10، 2008، من موقع:
www.Carnegieendowment.org/files/cmec10_taspinar_arabic_pdf.
- 8- حرز الله، محمد، وأوتاوي، مارينا، "الدبلوماسية العربية الجديدة"، تقرير لمؤسسة
كارينغي للسلام، رقم 94، 2008، من موقع:
www.Carnegieendowment.org/files/cp94_ottaway_arabic_pdf.
- 9- خضور، رسلان، "الاستثمارات الإيرانية المشتركة"، سورية، مركز الدراسات
والبحوث الإستراتيجية، 2007/08/14، من موقع:

<Http://www.css-syria.org.alon.asps>

10- " الرئيس الأسد بحث وداودي تعزيز علاقات التعاون والأوضاع في المنطقة"،

<http://www.damascus.icro.ir>، من موقع: 2008/07/10

11- السعيد، محمد عبد المؤمن، "أحمدي نجاد وإصلاح الداخل: تجربة ذاتية"،

2008/02/13، من موقع:

<http://www.islamonline.net/arabic/politics/2006/02/article26>

12- "السيرة الذاتية للرئيس محمد خاتمي"، الموسوعة العربية العالمية، 2007/03/13،

من موقع: <http://www.intaaj.net>

13- "سوريا في عهد بشار الأسد: تحديات السياسة الداخلية"، التقرير 24 للمجموعة

الدولية لمعالجة الأزمات، عمان /بروكسل، 2007/11/02، من موقع:

<http://www.crisisweb.org>

14- شقير، شفيق، الدول العربية وإيران الثورة، قطر، الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات

والبحوث، 2007، من موقع:

www.aljazeera.net/mritems/streams/2007/02/14_pdf

15- العرب، محمد عزب، "العلاقات الإيرانية-العربية"، مختارات إيرانية، العدد 53،

ديسمبر 2004، من موقع: <http://www.Albainah.net/index.asps>

16- عبد العزيز، حسين، "صنع القرار والسياسة الخارجية في سوريا"، 2007/05/12،

من موقع: <http://www.Aljazeera.net/nr/exeres>

17- غليون، برهان، "سياسة سوريا الخارجية أو نهاية الحقبة الإمبراطورية"،

2007/12/13، من موقع: <http://www.rezgar.com>

18- الشرقاوي، باكينام، "السياسة الخارجية الإيرانية"، 16/03/2007، من موقع:

<http://www.aljazeera.net/2001/04/21>

19- الشويخات، أحمد محمد مهدي، "تاريخ سوريا"، الموسوعة العربية العالمية،

12/06/2007، من موقع: <http://www.intaaj.net>

20- فولر، غراهام، "الإسلام السياسي في العراق بعد صدام حسين"، تقرير لمؤسسة

كارينغي للسلام، 12/06/2007، من موقع:

www.Carnegieendowment.org/files/

21- مصطفى، عماد، "استراتيجيات وأولويات السياسة الخارجية السورية من القرن

الحادي والعشرين"، 12/01/2008، من موقع:

<http://www.imadmoustapha.net>

22- هيلترمان، يوست، "هل يتعرض الشرق الأوسط لتهديدات طائفية؟"، 11/02/2008،

من موقع: www.icr.org/wep/ara/siteara0.nsf/htmlall/review-868-

[p795/\\$file/irrc-868hiltermann.pdf](http://www.icr.org/wep/ara/siteara0.nsf/htmlall/review-868-p795/$file/irrc-868hiltermann.pdf).

II. باللغة الأجنبية:

-livres/books:

1- Dison, Robert, **les relation de la Turquie avec l'Iran-la Syrie-Israel Russie**, translate by: bouzekri chkroune, France: gloria centre, 2005.

2- frankel, Joseph, **the making of foreign policy**, oxford: university press, 1963.

- 3- Goodarzy, jubin, **Syria and Iran: diplomatic alliance and power politics in middle east**, London: touris academy studies,2006.
- 4- Goudreau, François, **l'occidentation de la Turquie et ses relation avec ses voisins orientaux: de la guerre du golf à aujourd'hui**, Monteriel: institut d'étude international,2003.
- 5- Karmon, Ely, **Iran-Syria-Hizbollah-Hamas, A coalition against nature**, United State American: the national intelligence university system, 2008.

-Official documents:

- 1- The White House, **The national security strategy document of the United States of American**, 2002.

-Periodicals /Periodiques:

- 1- El-Hokayem, "Hezbollah and Syria outgrowing the proxy relationship", **the Washington quarterly**, the center for strategic international studies and the Massachusetts institute of technology, Number5, Spring2007.
- 2- O.Freedman, Robert, "The Russian resurgence in the middle east", **china and Eurasia Quarterly**, volume 5,Number 3,2007.
- 3- Ptrossian, Vahe," Des reformes trop longtemps différées parmi l'Iran en tension",**problème politique et sociaux**, N°813, Decembre1998.

4- Traudi, Mohamed, "Les relation irano arabes", **Géostratégique**, N°10, Décembre 2005.

- sites d'internetes/ Internet Links

1. Arad, Uzi, and Macktiger, Rachel, "Option for land swap with Syria in framework of future accords", international center of Herzilya, January 2007, in: www.dayan.org.

2- Bargezar, Kayhan, "**Iran foreign policy towards Iraq and Syria**", p2, the: 22/07/2007 in: http://www.icrc.org/Web/ara/siteara0-868_Hiltermann.pdf.

3- Berman, Ilan, "**Russian and Mideast vacuum**", Washington: the institute for advanced strategic and political studies, N°12, IN: [Http://www.iasps.org.pdf](http://www.iasps.org.pdf).

4- Katz, Mark.N, "**Putin's foreign policy toward Syria**", center argentine estudios internationals, 2008, [Http://www.caei.com.ar.pdf](http://www.caei.com.ar.pdf).

5- Kodaloglu, Aydan, "**Turkey between the Iranian-Syrian axis Israel and the west** ", center of public affairs, 2007, in: www.jcpa.org.pdf

6- Moubayed, Sami, "**Turkish-Syrian relation: the Ardogan legacy**", **Policy Brief**, economic and social research, N°25, October 2008, [Http://www.setav.org/document/policy_brief_sami_moubayed.pdf](http://www.setav.org/document/policy_brief_sami_moubayed.pdf).

7- Oga, Toru, "**From constructivism to deconstructivism: theorizing the construction and culmination of identities**", 10/12/2007, in: www.w3.org/tr/rec-htm.

8- Patricia, sasnal, " **Syria-israel talks: high states and low Expetion**", September 2008, in: www.pism.pl/zalaczniki/strategic.files/pdf

9- Paulsen, Thomas, and Muller, Nora, "Lebanon after the Doha accord the way head", Berlin, Kober Fondation, July2008, in: www.bergedorf-round-table.org

10-Sharp, Jeremy.M, Prados, Alfred.B," **U.S relation and pelateral issues**", united state: congressional research service, 2007, p7, the22/07/2007 in: http://www.usembassy_it_PDF

11- Thual, François, "**les sous ensembles flous du golfe, au Moyen-Orient est alliances se font se défont**", en quête d'un équilibre toujours aussi improbable, le chroniqueur international, N°1, october1996, paris, le: 20/12/2006, au: www.globenet.org/chroniqueur/contacts.html.

12- Uligur, Banu," **Are former enemies becoming alliaes: Turkey chancing relation with Syria-Iran and Israel since the2003 Iraq war**", middle east brief, N°9, August2006, in: www.brandeis.edu/crown/puplication/pdf.

13-Yacoubian, Mona, "**Syria's Alliance with Iran**", Washington: United States institute of peace, 2007, [Http://www.usip.org/pubs/usipeace_briefings/2007/Syria_Iran.PDF](http://www.usip.org/pubs/usipeace_briefings/2007/Syria_Iran.PDF).

فهرس المحتويات



شكر

إهداء

مقدمة.....01

تمهيد.....09

الفصل الأول: متغيرات البيئة القرارية الخارجية لإيران وسوريا

المبحث الأول: محددات صنع القرار الخارجي الإيراني.....20

المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية.....22

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية.....33

المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية.....42

المبحث الثاني: محددات صنع القرار الخارجي السوري.....47

المطلب الأول: متغيرات البيئة الداخلية.....47

المطلب الثاني: متغيرات البيئة الخارجية.....58

المطلب الثالث: متغيرات البيئة السيكولوجية.....69

الفصل الثاني: العوالم ————— المؤثرة في استمرارية العلاقات

الإيرانية-السورية

المبحث الأول: أبعاد العلاقات الثنائية.....75

المطلب الأول: البعد الجغرافي والديمقراطي.....77

المطلب الثاني: البعد الثقافي.....78

المطلب الثالث: البعد الاقتصادي.....79

المبحث الثاني: التحولات الإقليمية وتداخل سياسات الدولتين.....82

المطلب الأول: إشكالات القضايا الجوارية.....	83
المطلب الثاني: تحولات السياسة التركية.....	102
المبحث الثالث: التفاعلات الدولية وانعكاساتها على الدولتين.....	110
المطلب الأول: الإستراتيجية الأمريكية الجديدة.....	111
المطلب الثاني: مشروع الشرق الأوسط الكبير.....	120
المطلب الثالث: التوجهات الروسية الجديدة.....	128
الفصل الثالث: مستقبل العلاقات الإيرانية-السورية	
المبحث الأول: السيناريو الخطي.....	137
المطلب الأول: مساهمة البيئة الداخلية.....	137
المطلب الثاني: مساهمة البيئة الإقليمية والدولية.....	141
المبحث الثاني: السيناريو الإصلاحي.....	155
المطلب الأول: مساهمة البيئة الداخلية.....	157
المطلب الثاني: مساهمة البيئة الإقليمية والدولية.....	162
المبحث الثاني: السيناريو الراديكالي.....	176
المطلب الأول: مساهمة البيئة الداخلية.....	176
المطلب الثاني : مساهمة البيئة الإقليمية والدولية.....	180
الخاتمة.....	189
قائمة المراجع.....	196
الفهرس.....	210